

اليســـار / العـــدد ١٠١ / يوليـــه ١٩٩٨ م / ربيع أول ١٤١٩ هـ / الثـمـن : ٣ جنـيـهـات



مع الخصخصة البطالة الواسعة قادمة

لماذا اختلف اليسار مع الشيخ الشعراوى ؟

أمريكا تدخل القرن ٢١ وسرطان العنصرية بلا علاج

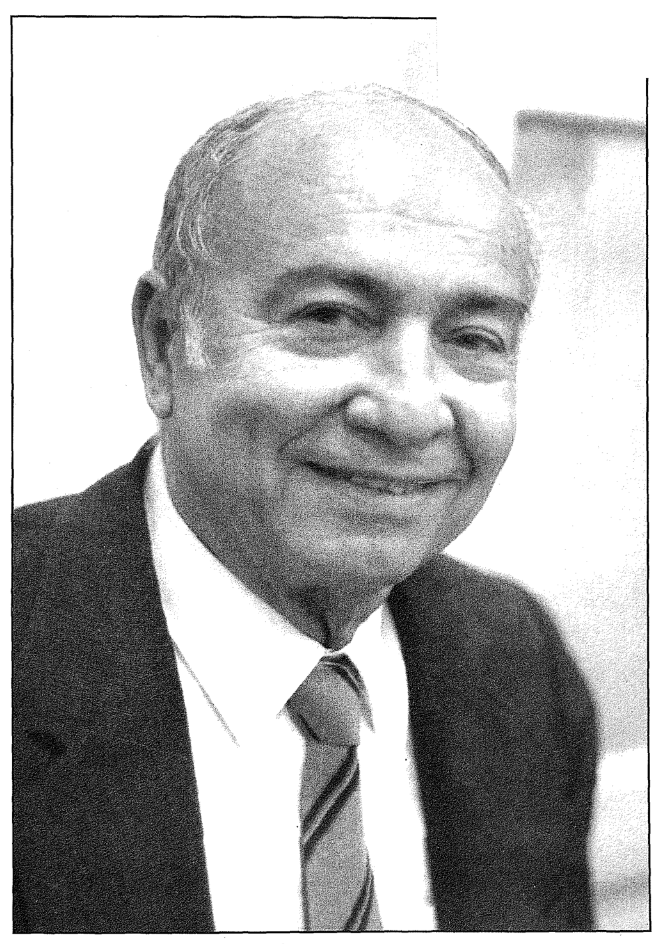
ستاليـــن هل كان لازما ؟!



التخاذل العربي وفشل الدعوة للقمة

الأقباط في إطار الصدام بين الإسلام السياسي والدولة الحديثة

الحرب الأهلية في السودان.. مؤامرة أمريكية أم حركة ديمقراطية ؟



خالد محيى الدين .. الفارس يأتى صفحة ٧٠

فى هذا العـــدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المستشارون
ابراهيم بدراوى
أحمد نبيل الهلالى
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمد وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ, CAIRO / EGYPT

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و٦٠ جنيها للهيئات
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة
الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX: 5786298

لليسار در

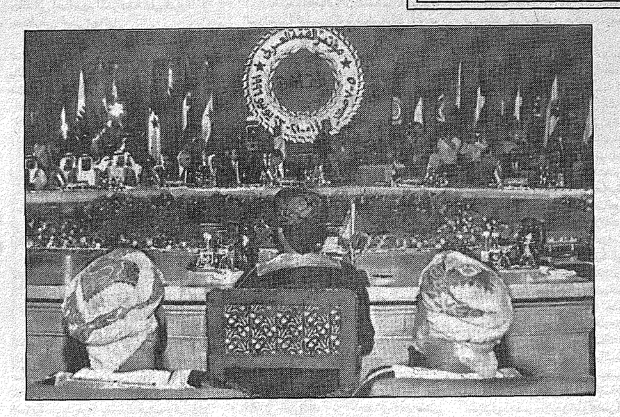
الديمقراطية

خلدون غرايبه

الديمقراطية

خلدون غرايبة

موقفنا



التخاذل العربى.. وفشل الدعوة للقمة

رغم اعتراف كافة الأطراف العربية- بما فى ذلك السلطة الفلسطينية- بانهيار عملية التسوية السياسية التى انطلقت من مدريد مرورا بأوسلو، أو على الأقل دخولها إلى طريق مسدود، وحاجة الحكومات العربية لإعادة النظر فى عملية التسوية الحالية والاتفاق على استراتيجية عربية لمواجهة هذا الانهيار أو التعثر، بعد أن راهن العرب جميعا على هذه العملية.. فقد فشل العرب حتى الآن فى إتخاذ الخطوة الاجرائية الأولى، وهو عقد اجتماع عربى على مستوى القمة لبدء البحث عن مخرج.

وكان الفشل نتيجة لوجود خلافات بين الدول المعنية مباشرة بالتسوية ،حول أربع قضايا.

* توقيت إنعقاد القمة.
* مكان إنعقاد القمة.
* الدول المشاركة فى هذه القمة.. وهل تكون قمة شاملة -بما فى ذلك العراق- أم قمة لدول الجوار (سوريا -لبنان- فلسطين- الاردن-مصر) أم قمة موسعه تشمل إلى جانب دول الجوار السعودية والمغرب.. إلخ.
* **طبيعة القرارات المطلوب من هذه القمة اتخاذها.**

وامتدت هذه الخلافات إلى خارج نطاق دول الجوار ليشارك فيها بالضرورة كل الدول العربية ،بحيث أصبح المشهد العربى مأساويا ، وورقة قوة فى يد إسرائيل.

لقد اختلف العرب حول موعد القمة وهل تعقد فورا ،بعد أن تم تجميد كل المسارات (السورى واللبنانى منذ أكثر من عامين، والفلسطينى منذ شهرين) وفرضت إسرائيل رؤيتها وموقفها ، **أم لابد من انتظار قرار السيد الأمريكى** الذى لم يعلن بعد مبادرته ولم يقبل الاعتراف بأن حكومة إسرائيل برئاسة **بنيامين نتنياهو** قد رفضتها ، رغم أنها تقوم فى الأساس على مقترحات إسرائيلية مائة فى المائة.

واختلف العرب حول المشاركين في القمة. **فسوريا** طالبت بقمة عربية تشارك فيها كل الدول الأعضاء فى الجامعة العربية بما فى ذلك **العراق** لتكون قادرة على اتخاذ قرارات ملزمة لكافة الاطراف تتناسب مع طبيعة الموقف «بعدما انكشفت نيات نتنياهو وعدم قبوله أى شكل من أشكال الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، ورفضه قرارات الشرعية الدولية ، والمبادرة الأمريكية الروسية ، وعدم التزامه الاتفاقات الموقعة والتفاهمات والوعود المقدمة» وهو ما يفرض اتخاذ موقف عربى واضح.

فى المقابل عارضت بعض الدول العربية عقد قمة شاملة لكل الدول العربية ، مرة بحجة أن ذلك قد يؤدى إلى تمييع جدول الاعمال وشموله قضايا عديدة على حساب القضية الرئيسية، ومرة بحجة أن دعوة العراق للمشاركة بما يعنيه من عودتها للصف العربى **قد يكون له «ردود فعل وتداعيات من جانب الولايات المتحدة»** بالاضافة إلى إحجام دول عربية كالكويت عن المشاركة.

وكان واضحا أن بعض المعارضين لا

يريدون عقد هذه القمة فى مثل هذه الظروف التى تدفع لاتخاذ مواقف واضحة ومحددة-متشددة من وجهة نظر المعارضين- وبالتالى إحراجهم للموافقة على قرارات لا يستطيعون تحمل تبعاتها.

وطرحت بدائل للقمة الشاملة. مثل قمة لدول الجوار أو قمة موسعة تضم دول الجوار والسعودية والمغرب. وفشلت هذه الفكرة فى ظل **تناقض المواقف السورية والاردنية والفلسطينية**. وصرف النظر عن اجتماع ثلاثى(قمة ثلاثية) **مصرية سعودية سورية،** لاستحالة استبعاد السلطة الفلسطينية.

وكان واضحا أن الخلافات حول المشاركين فى القمة ، وأيضا حول مكان الانعقاد ، وهل يكون **«دمشق»** كما اتفق فى قمة القاهرة (يونيه١٩٩٦) **أم فى القاهرة أو الرياض..** هى فى جوهرها خلاف حول المواقف والقرارات المطلوب صدورها عن القمة.

فسوريا ترفض أن يكون هدف القمة ممارسة ضغط على نتنياهو لقبول المبادرة الأمريكية بإعادة الانتشار فى الضفة الغربية والانسحاب من ١٣٫١٪ من أراضى الضفة. **ولا تقبل أن تستخدم القمة العربية لتقديم غطاء للتنازلات الفلسطينية المتتالية .** وتدعو سوريا أن يكون هدف القمة بحث مسيرة التسوية برمتها ووضع خطة عربية للتحرك تنطلق من **الالتزام بقرارات قمة القاهرة** -وجوهرها وقف التطبيع وتجميد العلاقات مع إسرائيل-ومحاصرة السياسة الإسرائيلية والحشد الفعلى للطاقات العربية والتخطيط لاستعادة الأرض والحقوق والتنازلات . وأوضحت سوريا أنها لا تطالب الدول العربية التى وقعت اتفاقات مع إسرائيل بالغاء هذه الاتفاقات وقطع العلاقات مع إسرائيل، بل تطالب- تنفيذاً لقرارات قمة القاهرة- بتجميد هذه الاتفاقات والعلاقات».

على الضفة المقابلة تقف **الاردن** التى ترى حكومتها ان الاتفاقات المعقودة مع إسرائيل (اتفاق وادى عربة) ملزمة لها ، **وأن اتخاذ أى قرارات من القمة العربية بوقف التطبيع والمقاطعة أو وقف مباحثات السلام سيضيع كل التنازلات التى قدمتها الاردن حتى الآن هباء وستنعكس العلاقات الثنائية الحالية بين الأردن واسرائيل** ستنعكس على العلاقات الثنائية الحالية والتى استثمرت فيها الاردن الكثير- بصورة ضارة بالاردن، وسيعطى نتنياهو المبرر للتحلل من التزامات إسرائيل فى الاتفاقات المعقودة مع العرب.

ويرفض رئيس وزراء الاردن«**عبد السلام المجالى**» ما تردده سوريا وكثير من الحكومات والقوى العربية من أن عملية التسوية السياسية «السلام فى تعبيره» تسقط أو تنهار ،معتبرا أن مثل هذه العبارات «اجحافا فى حق، ما تحقق فعلا فى الشرق الأوسط»..

«فللمرة الأولى يعترف بالفلسطينيين من قبل الغرب خصوصا الصهاينة وعلى أرض فلسطين».

ويضيف المجالى أن السلام (التسوية السياسية) ليست مجرد خيار عربي وانما هو «استراتيجية دولية وليس تكتيكا ، وهو يحتاج إلى جهد وصبر كبيرين».

ويطرح بدلا من المقاطعة ورفض التطبيع وتجميد العلاقات، الاستمرار فى مسيرة التسوية الحالية «وتطور العمل لتحقيق مزيد من المكتسبات»..«**ومخاطبة الرأى العام الإسرائيلى مباشرة واقناعه بأن لا حياد عن عملية السلام وأن أى خيار آخر سيدمر المنطقة» مؤكدا على أهمية التواصل مع الاسرائيليين لانهم «هم الذين ينتخبون قياداتهم ويؤثرون فيها»**..«وأن المجال مفتوح أمام العرب لتحقيق نقلة نوعية فى مسار السلام (التسوية) من خلال تعميق الاتصال مع كل القوى التى كانت مؤيدة لإسرائيل . وهذا الاتصال أقوى من الحروب الدبلوماسية والعسكرية».

وأكد على أن تغييرا جذريا قد حصل خلال العامين الماضيين إذ أبدت الولايات المتحدة وأوروبا تعاطفا متزايدا مع القضية الفلسطينية ، والرأى العام الإسرائيلى منقسم».

ويضيف أحد المدافعين عن الموقف الاردنى القول أنه «من الاجحاف عدم تقدير خصوصيات الاردن وظروفه الذاتية التى تحتم عليه- كما على بقية الدول العربية- انتهاج سياسة مميزة فى بعض سماتها ، إلا أنها متناغمة مع الموقف السلمى فى محتواها العام .**فالاردن لم يذهب فى اتفاقيته الموقعة مع اسرائيل يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤ أبعد مما ذهبت إليه مصر والسلطة الفلسطينية والعديد من الدول العربية».**

وقد يكون ذلك صحيحاً جزئيا . ولكن العلاقات الاردنية الاسرائيلية تحولت خلال عامين من التطبيع إلى **التحالف الاستراتيجى** وأصبح هناك **نواة حلف اسرائيلى أردنى تركى** برعاية أمريكية. وكما هو واضح فالرهان الاردنى على إسرائيل وأمريكا للخلاص من مشاكله الاقليمية والداخلية رهان لا يمكن الرجوع عنه لحساب موقف عربى موحد.

ولا يختلف كثيرا الموقف الفلسطينى عن الموقف الاردنى رغم أن السلطة الفلسطينية هى صاحبة الصوت الاعلى فى الدعوة لقمة عربية ومطالبة الحكومات العربية باتخاذ موقف عملى ضد نتنياهو والضغط على الولايات المتحدة للتمسك بمبادرتها . **فالسلطة ليست لديها استعداد أو رغبة فى التخلى عن رهانها على الولايات المتحدة وأوسلو وما تلاها من اتفاقات قدمت خلالها العديد من التنازلات.** وتخشى من أى قرارات «متشددة» تقودها إلى صدام يفقدها المكاسب التى ترى أنها قد تحققت على أرض الواقع ، ويخدم القوى الرافضة لاتفاقات أوسلو.

ويجد الموقف الاردنى والفلسطينى صدى فى بعض جوانبه لدى حكومات عربية مثل قطر وعمان وربما المغرب.

كما أن الادارة المصرية ورغم أنها لا تتفق مع السياسة الاردنية ولديها تحفظات على تذبذب موقف السلطة الفلسطينية ، وتأخذ فى اعتبارها موقف سوريا ولبنان اللتين تعانيان من استمرار الاحتلال الاسرائيلى وجمود عملية التسوية على المسارين .. فهناك سقف واضح لاستعدادها للتحرك واتخاذ قرارات ومواقف فى مواجهة انهيار عملية التسوية. **فادارة الرئيس مبارك لا تقبل أى«مغامرة» تضعها فى تناقض مع السياسات والمصالح الأمريكية ، أو تفرض عليها تجميد العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو التجارية مع إسرائيل ، أو إعادة النظر فى منهج التسوية السياسية القائمة على اتفاقات كامب ديفيد ومدريد.**

باختصار فالادارة المصرية متمسكة بالتفسير الذى قيل فى أعقاب اجتماع مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية بعد قمة القاهرة والذى طالب الحكومات العربية بتجميد العلاقات الاقتصادية والتجارية وكافة أشكال التطبيع ،من أن هذه التوصية لا تنطبق على الدول التى وقعت اتفاقات صلح مع اسرائيل (مصر والاردن). **وتحصر اقتراحاتها فى التحرك على المستوى الدبلوماسى ..** باقتراح عقد مؤتمر دولى لإنقاذ التسوية ، وهو المؤتمر الذى دعا لعقده الرئيس مبارك والرئيس الفرنسى شيراك.. واقتراح آخر بأن تشكل القمة القادمة «وفد رئاسى عربى يضم عددا من القادة العرب يتولى القيام بزيارات واتصالات مع الدول الكبرى المعنية لمساندة الموقف الفلسطينى ،والموقفين السورى واللبنانى ،مع التركيز بصفة خاصة على الولايات المتحدة لحث الادارة الأمريكية على الضغط على الحكومة الاسرائيلية ، والقيام بدور أكثر فعالية لتحريك عملية التسوية».

أى استمرار الرهان على الدور الأمريكى وعلى عملية التسوية الحالية التى ماتت ودفنت منذ مدة . ورفض أى استخدام لاوراق القوة والضغط العربية والفلسطينية.

وهذا الواقع العربى المؤلم وهذا التخاذل العربى الرسمى لن يتغير ما لم تسارع الاحزاب والقوى الشعبية العربية فى كل قطر عربى -ومن خلال العمل المشترك- لممارسة الضغط على الحكومات العربية وإلزامها بإعادة النظر فى منهج التسوية وأساليب عملها ، واعتماد منهج جديد يقوم على استخدام أوراق القوة العربية.

رئيس التحرير

هوامش على دفتر الحياة

★ اعتذار متأخر
★ ذكرى الجواهرى
★ بطرس غالى والفرانكوفونية
★ وأخيرا ظهرت الحقيقة

د. عبد العظيم أنيس

اعتذار متأخر

أبدأ عودتى إلى الكتابة فى «**اليسار**» بشرح أسباب تخلفى عن الكتابة طوال هذه الفترة والتى طالت عدة شهور. ويعود هذا فى الحقيقة إلى مرضى واضطرارى للسفر إلى الولايات المتحدة لاستكمال علاجى هناك حيث قضيت فيها نحو ثلاثة شهور. والآن وقد بدأت أسترد عافيتى -ولو تدريجيا -ها أنذا أعود إلى الكتابة مرة أخرى.

لقد قضيت الأشهر الثلاثة فى مدينة **بالتيمور**، وهى تبعد نحو ساعة بالسيارة عن **واشنطن**. وهذه المدينة التى غالبية سكانها من السود جميلة بآثارها التاريخية وفيها تمثال ضخم **لجورج واشنطن** قائد حرب الاستقلال. والمدينة فى ذهن الأمريكى العادى تذكره بأمرين: **أولهما** أن المناوشات الاولى للحرب الأهلية الأمريكية وقعت فى شوارعها. وأحد هذه الشوارع الرئيسية التى دارت فيها المعارك كان يبعد خطوات عن الفندق الذى كنت أقيم فيه، ولذا كنت كثيرا ما أقضى رياضة المشى فى الصباح فى هذا الشارع بالذات (وأسمه شارع **برات** Pratt) رغم برودة الطقس فى شهرى يناير وفبراير، وأحاول أن أتصور شكل المعارك التى دارت آنذاك. وكان السبب فى وقوع هذه المناوشات الحربية الأولى فى هذه المدينة أن **ابراهام لنكولن** كان يخاف على واشنطن من هجوم مفاجئ من الجنوبيين فأعطى أوامره بإرسال قوات من الشمال (اليانكى) إلى **واشنطن**. ولما كانت بالتيمور تقع شمال **واشنطن** كان على قوات اليانكى أن تمر على **بالتيمور** فى طريقها إلى العاصمة. وفى **بالتيمور** تصدت لها بعض قوات الجنوب ودارت المناوشات الأولى.

أما الأمر الثانى الذى تعرف به هذه المدينة الصغيرة فهو مستشفى **جونز هوبكنز**، التابع لجامعة **جونز هوبكنز** وكلية الطب بهذه الجامعة التى هى من أشهر جامعات أمريكا. وفى استفتاء أجرته كبرى الصحف الأمريكية عن أفضل مستشفيات الولايات المتحدة ظفرت مستشفى **جونزهوبكنز** بأنها الأولى لدى الرأى العام الأمريكى على طول السنوات ١٩٩٠-١٩٩٧.

ومن الصعب على أى عربى عندما يذهب إلى هناك أن يقول عن هذا المستشفى إنه مستشفى واحد فالواقع أنه العديد من المستشفيات فى كافة التخصصات، رغم هذا يدار العمل فيه بدقة متناهية، ودون مبالغة يمكننى أن أقول أن مبانى هذه المستشفى تكافئ كل مبانى جامعة القاهرة وعين شمس مجتمعة.

وأنت كمريض عندما تصل إلى المستشفى فى زيارتك اليومية لا تقول لأحد شيئا إنما تضع كرتك الخاص الذى أعطى لك من قبل تحت جهاز الكترونى خاص فيعرف الطبيب المختص ومساعده فى غرفهم أنك قد وصلت. ثم تجلس فى غرفة الانتظار نحو ربع ساعة حتى يأتى من ينادى عليك لمقابلة الطبيب أو لأخذ جرعة العلاج المقررة لك.

وفى مستشفى **جونز هوبنكز** قسم دولى مخصص للذين يأتون من خارج الولايات المتحدة ويعالجون بالأجر وليس عن طريق التأمين الصحى. **وفى هذا القسم الدولى تفاجأ بموظفين وموظفات عرب من العراق وتونس وسوريا ومصر**.. إلخ وقد قابلت عددا من المصريين هناك وكانوا جميعا آية فى اللطف والمودة والرغبة فى بذل كل عون. لكنى أحسست رغم هذا أنهم جميعا ودون استثناء يشعرون بالغربة ولديهم حنين جارف إلى العودة إلى مصر، وإن كانوا بالطبع لا يعرفون أى عمل فى مصر يمكن أن يجدوه، وإن وجدوا هذا العمل فأى أجر يمكن أن يتقاضوه مقارنا بما يحصلون عليه فى بالتيمور.

وكان مما سرنى أن بعض هؤلاء المصريين فى القسم الدولى كانوا يعرفون أننى كاتب، وكانوا قد قرأوا بعض ما كتبت فى عدد من الصحف أو المجلات المصرية، المهم أننى لم أجد أحداً منهم يعرف أننى أستاذ جامعى، بل الكل يظن أننى صحفى!.

ذكرى الجواهرى

يدفعنى إلى الكتابة عن الشاعر العظيم **الراحل الجواهرى** أمران: الأول أنى عرفته شخصيا فى سوريا فى الخمسينيات وكثيرا ما كنا نلتقى فى «مقهى فاروق» بشارع «سعد الله الجابرى» ونتطارح همومنا العربية وتطول جلساتنا مع كتاب سوريا وشعرائها مثل «**حامينا**» و«**شوقى بغدادى**» و«**سعيد حورانية**» و«**مواهب كيالى**» و«**حسيب كيالى**».. الخ إلى وقت متأخر فى ليالى الصيف الجميلة فى دمشق.

ولقد ذهبت إلى سوريا عام ١٩٥٧ مرتين، وطالت إقامتى بها. كنت أنذاك محررا للشئون العربية لصحيفة «**المساء**» القاهرية وكان **خالد محيى الدين** رئيسا لتحريرها، ولقد ذهبت المرة الأولى مستهدفا عمان فى حقيقة الأمر وإن اتخذت من دمشق نقطة الاقامة الاساسية لى، واعتقد أن هذا كان فى ابريل أو مايو ١٩٥٧. **وكان الجو السياسى شديد التوتر فى الاردن بين الملك والاحزاب الوطنية التى كانت تنوى إقامة مؤتمرها الوطنى فى نابلس**، وكان هو معارضا لذلك إلى درجة أنه حاصر عمان بقوات البادية لمنع زعماء الاحزاب الموجودين فى عمان من الذهاب إلى نابلس. وقد لعبت دورا فى نقل اثنين من زعماء الاردن فى سيارة للسفارة المصرية إلى نابلس، وهما **فائق وراد وعيسى مدانات**، كما شرحت ذلك من قبل فى مكان آخر منذ سنوات عديدة.

والمرة الثانية التى ذهبت فيها إلى سوريا عام ١٩٥٧ كانت عندما اشتد التهديد التركى لسوريا (سبتمبر ١٩٥٧) وكانت هناك مخاوف جدية من

هجوم تركي عليها ،الأمر الذى دفع **عبد الناصر** إلى ارسال بعض كتائب الجيش المصرى إلى اللاذقية.وفى تلك الفترة أيضا **توثقت** صلتى **بالجواهرى** وأحببت حديثه وأنست إلى مجلسه.

أما الأمر الثانى الذى يدفعنى إلى الكتابة عن الجواهرى فهو أن« **اليسار** » فيما أذكر -وقد أكون مخطئا- لم تعط الجواهرى عند وفاته الاهتمام الذى يليق بشاعر فى قامة المتنبى ،وعظمة شعره.

وبالطبع فأنا أكتب من الذاكرة عن أحداث مضى عليها أكثر من أربعين عاما. وأرجو لذلك ألا تخوننى ذاكرتى فى أى شئ أكتبه عن هذه الذكريات.

ما اتذكره أننى قابلت الجواهرى فى دمشق فى مايو ١٩٥٧ .كان قد غادر بغداد سرا، وعندما وصل إلى الشام ألقى قصيدته العظيمة فى رثاء **العقيد عدنان المالكى** الذى اغتاله بعض العناصر من القوميين السوريين كما أظن، وهى القصيدة التى مطلعها:

خلفت غاشية الخنوع ورائى
وأتيت أقبس جمرة الشهداء

وقد ألقاها فى الملعب البلدى (مكان معرض دمشق الدولى اليوم).



طه حسين

لم تكن هذه القصيدة العظيمة أول مرة أقرأ فيها شعراً للجواهرى. فأتذكر أن أول مرة لفت الجواهرى وشعره نظرى ، قصيدة نشرها له **طه حسين**(فى مجلة « **الكاتب المصرى** » فى رثائه للقائد الوطنى «**أبو جعفر التمن**» فيما أظن ،وكنت آنذاك فى معتقل الطور ، وقد وصلنا بطريقة ما عدد «**الكاتب المصرى**» وأدهشنى آنذاك أن ينشر طه حسين تلك القصيدة الثورية فى ظروف مصر آنذاك ومن أبياتها الجريئة.

قسما بيومك والفراق الجارى
والثورة الحمراء والثوار
لابد أن يثب الزمان ويثنثى
حكم الطغاة مقلم الاظفار

وأتذكر أننى قلت للجواهرى فى دمشق شيئا عن هذه القصيدة وجرأة **طه حسين** فى نشرها آنذاك فعلمت منه أنه زار مصر آنذاك وكانت تجمعه بطه حسين صداقة وطيدة.

وكثيرا ما كنا نطالبه ونحن جلوس فى« **مقهى فاروق** » بشارع سعد الله الجابرى بإنشاد بعض من شعره ، وكثيرا ما كنا نزوره فى مجلة **الجندى** التى عينه السوريون بها ، وهى مجلة تصدر عن الجيش ، ولم يكن من النادر أن أجده فى تلك المناسبات فى حالة هى حاله ولادة قصيدة يتمتم بكلمات غير مفهومة ويكتب على علب السجاير وحتى على الجدران فنتركه فى حالة ونقفل باب الحجرة عليه حتى لا نزعجه.

وأخيراً.. ظهرت الحقيقة

منذ عدة أشهر قاد الاذاعى المصرى اللامع «**حمدى قنديل**» حوارا بيننا نحن الذين عارضنا بشدة **جماعة كوبنهاجن** ، وبين الذين كونوا هذه الجماعة وهم على وجه التحديد مع حفظ الالقاب: **لطفى الخولى** ،**عبد المنعم سعيد**، **رضا محرم**، بالاضافة إلى **سعيد كمال** من منظمة التحرير، وكنا نحن المعارضين أربعة: المرحوم **سعد وهبه** ، **صلاح الدين حافظ**، **محمد سيد أحمد** ، **وكاتب هذه السطور.**

وقد نشرت جريدة **الأهالى** آنذاك النص الكامل للحوار. وأتذكر أن الأستاذ **حمدى قنديل** سألنى فى آخر الحوار إن كان هناك شئ أريد أن أضيفه. فقلت الآتى أو شيئا له نفس المعنى : إن الوفد الاردنى الذى ذهب إلى كوبنهاجن من الواضح أنه وفد السلطة الاردنية بدليل اشتراك رئيس الديوان الملكى ورئيس سلاح الطيران فيه.

ومن الواضح أيضا أن الوفد الاسرائيلى هو أيضا ليس بعيدا عن السلطة الاسرائيلية بدليل اشتراك عناصر فيه من التى لعبت دوراً أساسيا فى الموساد (**دافيد كمحى**). ومن الواضح أيضا أن الوفد الفلسطينى قد اختارته السلطة الفلسطينية، وهى لا تنكر ذلك.

وهذا بالتالى يطرح السؤال التالى: **هل الوفد المصرى هو وفد السلطة المصرية؟** إننى على قناعة بهذا، والدليل أن وزير الخارجية«**عمرو موسى**» هاجمنا نحن المعارضين لموضوع كوبنهاجن ، ولم يكن هناك أى مبرر لأن يقحم «**عمرو موسى**»نفسه فى هذا الموضوع لو كانت مبادرة كوبنهاجن هى مبادرة خاصة لا صلة للسلطة المصرية بها.

وعندما قلت هذا الكلام قاطعنى **لطفى الخولى** قائلا: لا لا.. اعنى قلت إن هذه قناعتى رد فوراً : أنت حر فيما تعتقده.

منذ ذلك الوقت جرت مياه كثيرة فى نهر كوبنهاجن العفن لكنى أتوقف على بعض معالمها: **تكوين جمعية القاهرة للسلام** وموافقة ، وزارة الشئون الاجتماعية عليها، **حضورالوفد**

الاسرائيلى «السلام الآن» ولقاؤه بأسامة الباز مع الوفد المصرى ثم العشاء الذى أعده نائب وزير الخارجية المصرى للوفدين المصرى والاسرائيلى ثم أخيرا مقابلة الرئيس مبارك للوفدين ومباركة جهودهما.

وبعد ذلك يريد **لطفى الخولى** أن نصدق أنه ليس مبعوث السلطة فى مصر.

بقيت كلمة أخيرة .. إن هذا العمل إن دل على شئ فإنه يدل على حالة الافلاس التى نعيشها فى مصر والافلاس الذى تعيشه السلطة الفلسطينية فى غزة فى وقت يشتد فيه هدم بيوت الفلسطينيين فى غزة والضفة وتبنى كل يوم مستوطنات اسرائيلية جديدة. ولا حيلة لدينا غير الصراخ والبكاء وانتظار ما يجود علينا به **الرئيس كلينتون** ، وهو لن يجود بشئ ذى بال ،مع أن الشعب الفلسطينى مستعد للمقاومة بكافة أشكالها لو وجد دعما من عرفات ورجاله، ومع أن مؤتمر قمة عربى جاد يستطيع أن يكون بداية لأن يشعر العالم أننا جادون ولسنا هازلين.



الرئيس مبارك يستقبل التطبيعيين المصريين والاسرائيليين

بطرس غالى والفرانكوفونية



لم أكن متحمسا أبداً **لبطرس غالى** عندما كان أمينا عاما للأمم المتحدة ،وكنت أعلم أنه مدين فى تعيينه فى هذا المنصب لفرنسا أكثر من أى دولة أخرى . وكنت أرى أداءه فى الصومال والبوسنة شيئا يثير الخجل. ولذا لم أكن ضمن المصريين الذين تحمسوا للتجديد له رغم كراهيتى للسياسة الأمريكية وكنت أعجب من هؤلاء فى صفوف اليسار بالذات الذين دافعوا عن التجديد له لمجرد أن أمريكا كانت مصرة على خروجه باعتبار أن هذه معركتها مع فرنسا.

ولقد عبرت عن رأيى هذا فى حوار تلفزيونى فى قناة ART **بالاشتراك مع عائشة راتب والاستاذ صلاح بسيونى والاستاذ فهمى هويدى**،كما عبرت عنه فى مقال بصحيفة **العربى** الناصرية.

ما الذى يجعلنى أعود إلى هذا الموضوع؟.

هو مقال قرأته للأستاذ **هيكل** فى كتابه الجديد (**مقالات يابانية**) بعنوان الماضى لا يعود ولا يستعاد جاء فيه بالنص.

«إن الدكتور **بطرس غالى** السكرتير العام الحالى للأمم المتحدة .. عاد إلى مرة من زيارة لافريقيا والحيرة عليه ،وبعد لحظة صمت قال بهدوء.

هل أتحدث معك بصراحة ؟ إننى أعتقد أننا حاربنا الاستعمار وأخرجناه من كثير من مناطق الشرق الأوسط قبل الوقت المناسب.

ثم استطرد قائلا : لعلى لا أصدمك إن قلت لك إن شعوبا كثيرة فى العالم الثالث كانت فى حاجة إلى فترات أطول من الاستعمار ووصاية القوى الكبرى عليها حتى يصلوا إلى سن الرشد. وقال هيكل : وقتها خالفته ومازلت أخالفه». هذه واقعة أنقلها من كتاب الاستاذ هيكل كما هى.

أما الواقعة الثانية فأستأذن الصديق الدكتور **كمال أبو المجد** فى روايتها كما رواها لى. والقصة أننى قابلت الدكتور أبو المجد صدفة فى مصر الجديدة أيام أن كان موضوع **د. بطرس غالى** مطروحا على نطاق واسع فى الصحافة المصرية والعربية . وتطرق بنا الحديث فإذ به يذكر لى أنه فى إحدى زياراته لنيويورك ذهب للقاء **د. بطرس غالى وكالعادة سأله عن الأحوال فى مصر وكان يعنى بذلك أحوال البلاد .. النظافة والمرور ، سلوك الناس، والاجهزة المحلية، التعليم المستشفيات ، الخ.**

ورد **د. أبو المجد** بما يعنى أنه غير راض عن هذه الاحوال ، فإذا بالدكتور غالى يقول له ما معناه **إن مصر كانت فى أحوال أفضل عندما كان الاجانب يحكمونها**. وهو كلام فيه تأكيد لما قاله د. غالى لهيكل كما ورد فى كتابه . ولم يطق د. أبو المجد صبرا على مثل هذا الكلام وقال لبطرس غالى: أرجوك لا تعد هذا الكلام علي مسامعى فلست أطيقه.

وها قد ترك **بطرس غالى** الأمم المتحدة فإذ « **شيراك** »يعينه أمينا عاما لمنظمة الفرانكوفون ،وهى المنظمة التى تضم الدول الافريقية المتحدثة بالفرنسية والتى لفرنسا السيادة عليها فى حقيقة الأمر ، علما بأن مصر لم تكن يوما من الأيام . مستعمرة فرانكوفونية ، ولابد أن الافارقة قد أدهشهم أن تفرض فرنسا عليهم رجلا ينتمى إلى دولة لم تكن فرانكوفونية فى يوم من الايام.

وما دامت فرنسا قد فشلت فى التجديد له فى هيئة الأمم فلا أقل من تعيينه أمينا عاما لمنظمة أخرى لفرنسا فيها السيادة ،هى الفرانكوفونية.

ولابد أن يكون راتب هذه الوظيفة مغريا أيضا.



الشباب وتجارب البطالة

المتابع لصفحة الحوادث فى الجرائد اليومية المصرية سيكتشف أن هناك عاملاً مشتركاً فى الكثير من الحوادث التى تنشرها ، وهو أن معظم الذين يرتكبون هذه الحوادث هم شباب يعانى من البطالة.

فبنظرة واحدة لعناوين صفحات الحوادث فى عدد من الجرائد المصرية خلال يوم واحد قرأت العناوين التالية « **للمرة الرابعة فى أسبوع واحد ٤ عاطلين يقومون بالاعتداء على سيدة واغتصابها**،«**ضبط عاطل حاول الاعتداء على جيرانه بسنجة**» ، «**عاطلان يزقان جسد زميلهما لخلافهم على مبلغ ٥٠٠ جنيه**» ،«**طالبة بالاعدادى تخرج أحشاء عاطل بالمطواة لمعاكستها فى الطريق**».

ومع أن أزمة البطالة تلقى الآن نوعاً غريباً من التجاهل لدى الكثير من الاقتصاديين ورجال السياسة فإن عدداً كبيراً من المفكرين أصبحوا يدقون نواقيس الخطر، بشأن ما يمكن أن ينتج عن تجاهل أزمة البطالة من إضطرابات وقلاقل اجتماعية وسياسية.

ولعلنا لم ننس أن أول حادث إعتداء علي أتوبيس سياحى فى الصعيد بإطلاق النار عليه كان الفاعل فيه غير منضم للجماعات الارهابية ولكنه كان عاطلا ارتكب جريمته لقاء أجر محدد قبض منه خمسين جنيها فقط قبل التنفيذ.

والسؤال الذى يطرح نفسه علينا بشدة .. ما هى الظروف النفسية التى تدفع هؤلاء العاطلين-وقد كنت واحداً منهم- إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم؟.

حاولنا أن نجيب على هذه الأسئلة من خلال الدخول إلى عالم المتعطلين عن العمل ليحدثونا عن مشاعرهم ورؤيتهم للحياة وطريقة تعاملهم معها ورؤيتهم للواقع المحيط بهم خلال فترة البطالة وهل اختلفت رؤيتهم للحياة ونظرتهم لها نتيجة تعرضهم للبطالة أم لا؟.

جميع من قابلناهم لم يصل أحد منهم إلى مرحلة الجريمة ولكنهم أجمعوا على أنهم فى لحظات إحباط معينة كانوا مستعدين لعمل أىّ شئ لولا أن هناك ظروفاً أخرى كانت تدفعهم للتراجع.

ولكن قبل أن نبدأ كان علينا أن نحدد مفهوماً محدداً لكلمة عاطل؟.

يقول **د. رمزى زكى** فى كتابه «**الاقتصاد السياسى للبطالة**» اجمع الاقتصاديون والخبراء-وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILC-على أن العاطل هو :«**كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى**».

وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأى سبب من الأسباب.

ويقول **د. رمزى زكى** فى الكتاب أن هناك شرطان أساسيان لابد أن يجتمعا معاً لتعريف العاطل حسب الاحصاءات الرسمية وهما:

١- أن يكون قادرا على العمل.
٢- أن يبحث عن فرصة للعمل.

ومن ذلك فان التعريف يستبعد أعداداً كبيرة من القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عن العمل لأنهم أحبطوا تماما لأن جهودهم فى البحث عن العمل فى الفترة الماضية لم تجد ومن ثم أصبحوا متشائمين وكفوا عن البحث عن فرص للعمل.

تجربة خاصة

عموماً فلقد كان أحد الدوافع الأساسية وراء اجرائى لهذا التحقيق هو أننى فى فترة من فترات حياتى تعرضت لحالة البطالة وكان الأمر شديد القسوة. وهو ما أثر علي وغير الكثير من عاداتى فأصبحت لا أرى إلا الجانب الأسود والمظلم فى الحياة وفى البشر.

وتأثر سلوك حياتى اليومى واختلفت عاداتى فى النوم وتعرضت لحالة من الأرق الدائم حيث أننى لم أكن أستطيع أن أنام لأكثر من ثلاث ساعات يوميا . ونتيجة لذلك أصبت بحالة شديدة من الاضطراب تأثرت به معدتى فأصبحت غير قادرة على التعامل مع أى نوع من أنواع الطعام وأرجع الأطباء ذلك لسوء حالتى النفسية.

خالد البلشى



ماذا يفعل مكتب القوى العاملة أمام ٣ر٧ مليون عاطل!

لقد كنت أصحو من نومى ليلاً لأخرج إلى بلكونة منزلنا وأمارس عدداً من الحركات الغريبة أو لأصيح بأقوال وصيحات غير مفهومة-وك، وك ،واك- لعلها كها تدور فى إطار التنفيث عما بداخلى لدرجة أن أهل المنطقة تعودوا علي ذلك منى، واعتادوا على سماع صوتى فى الليل يتردد بهذه النداءات.

لقد وصلت بى الحالة النفسية السيئة فى فترة من الفترات إلى الخوف من العمل نفسه والخوف من عدم القدرة على ممارسة العمل الذى تأهلت له فى الجامعة، وخصوصا أننى كنت أحس أن كل قدراتى قد تعطلت مما دفعنى للبحث عن أى عمل روتينى أو مهنى أياً كان حتى ولو كان بعيدا عن تخصصى، وذلك خوفا من الفشل فى ممارسة العمل الذى كان هدفى فى الحياة والذى سعيت لتحقيقه من خلال الدراسة، فلجأت إلى ممارسة العمل المنزلى بشدة وانهمكت فيه لدرجة أزعجت كل المحيطين بى.

لقد انتابتنى هذه الحالة رغم أن فترة تعطلى عن العمل لم تتجاوز بضعة شهور ورغم وجود بيت كان قادراً على احتوائى واحتواء مشاعرى وإحساسى بشدة والتعامل معها بمنتهى الرفق.

فى هذه الفترة كدت أفقد الكثير من

طموحاتي واهدافي الجميلة واكتسبت رؤية سوداوية للحياة ما كنت لأكتسبها إلا بعد مرور فترة طويلة من العمل في أشد الظروف قسوة وسوداوية . وأصبحت نظرتي للناس والحياة نظرة شديدة السواد وتركز بصري على الجانب السيئ في حياة الجميع.

لقد حزنت بشدة علي هذا الشاب الجميل الذي كنته في الجامعة والذي كان يرى أن الخير هو العنصر السائد في الحياة بينما الشر هو الجانب المتنحي في حياة البشر والذي اختلفت رؤيته للحياة بل وكدت افقده لمجرد انه تعطل عن العمل لعدة شهور ليس أكثر.

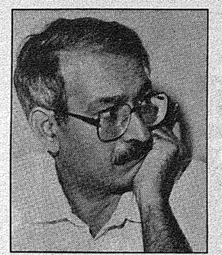
في هذه الفترة كان من الممكن أن أفقد الكثير من أحلامي وطموحاتي لولا وجود بعض من الدعم الروحي الداخلي والذي كان يتمثل في بقاء بعض من المبادئ التي كنت اعتنقها وأحلم بتحقيقها والتي كنت أخشى من فقدها مع طول فترة البطالة . ودعم خارجي يتمثل في مساندة أسرتي لي بشدة والتفافهم حولي وحبهم الشديد الذي احاطوني به

نعم كانت هذه حالتي غير بعض العادات السيئة الأخرى التي اكتسبتها أثناء فترة البطالة. ولذلك فلقد كان السؤال الذي يلح علي دائما بعد خروجي من هذه الحالة « **ياترى كم من الشباب ما زال يعاني مما عانيته أثناء هذه الفترة السيئة من حياتي ؟** » وإذا كانت بضعة شهور قد فعلت بي كل هذه الافاعيل فما بال الشباب الذي تستمر فترة تعطله لسنوات طويلة وما هو المصير الذي من الممكن أن يصل إليه بعد كل هذا الوقت من الانتظار والتعطل ؟.

وفي محاولة للوصول إلى العدد الحقيقي لارقام العاطلين ونسب البطالة في مصر فاجأنا هذا التضارب الحاد والتخبط الواضح في الارقام المتداولة حاليا عن مشكلة البطالة وهو ما يعكس عدم جدية الدولة والمسئولين في التعامل مع الظاهرة.

تقديرات وزارة القوى العاملة والهجرة تؤكد أن نسبة البطالة في مصر لا تتعدى **٨ر٨٪** خلال العام المالي ٩٨/٩٧ من المتوقع أن تنخفض إلى**٩ر٧٪** بعد توفيره **٥٢٥ ألف فرصة عمل جديدة** .أما الاحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتنظيم والادارة فتقول أن **نسبة البطالة في مصر** لا تقل عن ١٢٪ وذلك بسبب بعض الاجراءات التي صاحبت عملية الاصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

أما أعداد العاطلين طبقا لتقديرات **البنك الدولي** فتبدو مفجعة للغاية حيث تصل **لأكثر من ٧ر٣ مليون فرد بنسبة تصل إلى ٢٢٪**



د. رمزي زكي

من حجم قوة العمل وذلك نتيجة لتراكم أعداد الخريجين لأكثر من ١٣ دفعة متواصلة لأن تعيينات وزارة القوى العاملة تقف حاليا عند دفعة ٨٤ مؤهلات متوسطة ودفعة ٨٥ مؤهلات عليا .

وأكد الخبراء أن القرارات الحكومية الخاصة بوقف تعيين الخريجين لفترات طويلة لتوفير المناخ المناسب لنجاح برنامج الخصخصة قد ساعدت على تفاقم ظاهرة البطالة في مصر حتى وصل **عدد العاطلين من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة فقط إلى ٩ر١ مليون شخص** معظمهم من خريجي كليات الاداب والزراعة والعلوم والتجارة والاثار والمعاهد العليا الفنية والصناعية والتجارية والمعاهد المتوسطة وخريجي دبلوم التجارة.

أما تقارير الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء لعام ١٩٩٦ فتقول إن نسبة البطالة بلغت ٣٠٪ في نفس عام صدور التقرير أي بما يعادل ٥ر٢ مليون متعطل.

الخطير في الأمر أن النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل هم من الشباب صغير السن القادر على العمل من حملة المؤهلات الجامعية والمتوسطة وهو ما يؤدي إلى تصاعد موجات الاحباط والنقمة على المجتمع فيما بينهم ويجعلهم فريسة سهلة للجماعات الارهابية المتسترة بالدين وهو ما قد ينجم عنه الكثير من الاثار السلبية على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

الشباب أكثر تعطلا

فطبقا للدراسات التي قام بها مركز المعلومات بمجلس الوزراء والجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء واكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا فان **اعداد العاطلين في الفئة العمرية من « ١٥ إلى ٢٩ سنة» تصل إلى ٩١٪ من أعداد العاطلين بشكل عام وأن معدلات البطالة في نفس الفئة العمرية تبلغ ٥١٪ من إجمالي القوة العاملة** وأن نسبة البطالة بين حملة المؤهلات الجامعية تبلغ٥ر١٣٪ وبين حملة المؤهلات فوق المتوسطة ٤ر٩٪ بينما تقفز النسبة إلى ٧٧ ٪ من حملة المؤهلات المتوسطة.

وسط هذه الأرقام المخيفة ودلالتها المرعبة تأتي السياسات الحكومية المصرية لتزيد الأمر سوءا .وفي الوقت الذي تعلن فيه الحكومة المصرية أنها تسعى للقضاء على البطالة فأنها تزيد البطالة بان تقوم بتعيين العواجيز والطاعنين في السن الذين وصلوا لسن الاحالة للمعاش كخبراء ومستشارين بجهاز الدولة .

ففي ديسمبر الماضي أعلن **د. محمد زكي أبو عامر** وزير الدولة للتنمية الادارية أن هناك **٧٢ ألف و٢٠٦ مستشارين وخبراء يعملون في الدرجات الشاغرة والعمالة المؤقتة بجهاز الدولة بدلا من الشباب.**

وينبهنا **د. حسن همام** الخبير الاجتماعي إلى الاثار الاجتماعية السيئة للبطالة ويقول إن سبب لجوء الشباب للعنف هو انعدام الروية الواضحة لصورة المستقبل في اذهانهم فسادت بينهم حالة من الضياع والعنف الاجتماعي الذي يتمثل في الكم الهائل من الجرائم التي نسمع عنها كل يوم والتي اثبتت العديد من الدراسات التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ان معظم من يقوم بها هو شباب عاطل.

توجهنا إلى الشباب في محاولة لعكس مشاعرهم ورؤيتهم للحياة والواقع المحيط بهم وطريقة تعاملهم معه خلال فترة البطالة فحددت موعداً مع أكثر من عشرة من الشاب عن طريق بعض الاصدقاء وفي الموعد المحدد لم يحضر احد منهم فتوجهت لكل منهم على حدة لأفاجأ برفضهم التام الكلام حول الموضوع « هي العملية ناقصة فضايح » « **يا ريت الكلام هيجيب نتيجة كنت اتكلمت معاك» . وهو ما تكرر مع كثير ممن قابلتهم بعد ذلك.**

إحدى الشابات قالت لي« عاوزني أقولك أنا أسمي كذا ، عاطله وابحث عن عمل منذ ٣ سنوات. طيب وبعدين».

البطالة تعني الموت

أحد الشباب حاصل على بكالوريوس هندسة دفعة ٩٣ قال لي « معنى أنك بعد متخلص دراسة تلاقي شغل ان حياتك مستمرة ومعنى أنك متلاقيش ان مفيش حياة أصلاً. لأن كل آمالك من الحلم بان يكون لك كيان وبيت وأسرة وأولاد بتنتهي . وساعة مبتلاقي

نفسك مرة واحدة صايع يعني حياتك اتهدمت . وأول متحس ان حياتك اتهدت تبدأ تعمل أي حاجة وحشة تتفرج على أفلام ثقافية (أفلام جنسية)، تعاكس بنات ، تشرب بانجو.. الخ»..

أما م. ع حاصلة على ليسانس آداب قسم اجتماع جامعة عين شمس دفعة ١٩٩٠ فلقد قالت لى« أنا هتكلم معاك بس أوعى تكتب اسمي».

أيام الدراسة كنت فاكرة أني أول مخلص هلاقي شغل لأني ليسانس و مؤهل عالي وحاصلة على مجموع فى الثانوية العامة وأنى هاشتغل فى تخصصي لكن لما خلصت كل ده اتحطم وحسيت ان كل طموحاتي كانت وهم وأن الشهادة ملهاش قيمة وأنه كان أحسن لى أن أخش دبلوم تجارة لأن كل المطلوب للشغل همه السكرتارية.وكمان كان ممكن اشتغل بياعه فى محل لكن بعد ما أخذت الليسانس كان صعب أني أعمل ده.

عموما اشتغلت سكرتيرة لفترة ولكن بدون علم أهلي لأنهم كانوا رافضين ده لكني مطولتش فى الشغلانة دى لأن حالتي النفسية باظت لأن العمل كان فى غير تخصصي وبمؤهلات أقل من مؤهلاتي كان أصعب من القعدة فى البيت.

أصحابي قالولي أنك لو أخذت دبلوم تربوى ممكن تشتغلى بيه فاخذت دبلوم تربوى ولكنني وجدتني انتظر من جديد فى طابور القوى العاملة لانى خدت الدبلوم سنة ٩٣ وكان اللى خدوه سنة ٨٧ لسه متعينوش.

بعد كدة رجعت لآداب وذاكرات تمهيدى ماجيستير نجحت فيه وهكمل بعد كده لعل وعسى.

-طيب احساسك كان ايه فى الفترة دى كلها وأنتي قاعدة من غير شغل؟.

أقولك إيه نفسيتي تعبت جداً وفى أيام كثيرة جدا كنت بقول يا ريتني ما تعلمت وكنت اتجوزت وقعدت فى البيت أحسن ولا كنت اتجوزت أول عريس اتقدم لى وأنا فى الاعدادية وخصوصا أني دلوقتي حاسه انه كان كويس.

وفى مرة فكرت أسافر للخارج علشان اشتغل فى أى حاجة ولكن الظروف فى البيت منعت ده. وفى يوم خطر على بالي اتجوز شخص عربي وغني يخليني أعيش فى مستوى معين ويجيب لى شقة وتتفسح بره واخلص من مشكلة الشغل بلا شغل بلا قرف.

وكنت ساعات أقعد أكلم نفسي وأقول **منك لله يا قاسم يا أمين** ايه اللى خدته منك اتعلمت وقعدت فى البيت . دا غير نوبات الاحراج اللى كانت بتحصلى لما حد يسألني

عاملون من كل الطبقات.. فى انتظار عمل لا يأتي..

اشتغلت ولا لسه. ياه خلصتي ليسانس ولسه مشتغلتيش لحد دلوقتي. كل ده كان يسبب لى إحباط وكنت اكره اللى تعلمته والفترة اللى ضيعتها فى التعليم واقعد اعيط.

فى وقت من الأوقات كان ممكن أعمل أى حاجة .لولا أنى من أسرة محافظة وأنى اتربيت كويس كان لازم هانحرف وده كان شئ فى حكم المحتم. لدرجة أنى فكرت اشتغل رقاصة وبقيت اجيب كاسيت واتحزم وأرقص بس منفعتش.

-معملتيش أى محاولة علشان تشتغلى؟.

قدمت لـ ١٠٠ شغلانة بس كنت كل ما أروح أقدم فى شغل ابقى عارفة أنى مش مقبولة وأنى مش هشتغل وأن اللى معاه واسطة هو اللى هيتشغل.

ولما كنت الاقى واحد أصغر منى ومؤهلاته أقل منى اشتغل بواسطة كنت انقم على الظروف والمجتمع وكنت أحس أنى مليش قيمة ومفيش حاجة ليها قيمة إلا الواسطة فطالما لديك واسطة فأنت الأفضل.

ده كان بيخليني أكره البلد وأبقى عاوزه أخرج منها بأى شكل سواء بالشغل ولا بالجواز وخصوصا أنى حاسة ان بره بيحترموا الانسان ويقدروه أما هنا أنا اقعدت ٢٢ سنة أدرس وبعدين مشتغلتش وكأنى معملتش أى حاجة ولذلك فالسفر أفضل والخروج من البلد دى أفضل ومحدش يطالبني بالوفاء والانتماء . **ففى حالة عدم توفير حاجاتي الأساسية سأنتمى لمن يوفر لى هذه الحاجات.**

أنا أعتقد أنه لا لوم على الارهابي لان الدولة بتعذبني فبعد ٢٢ سنة دراسة أخرج علشان أقعد ولذلك فانا أعتقد أن الارهاب

شئ طبيعي فى ظل الظروف الحالية ولولا أن أسرتي حسمت هذا الامر بداخلى كان ممكن أعمل أى شئ أو انضم إليهم.

فى مرة رحت أقدم أشتغل فى محو أمية الكبار اللى فى الهرم إتبهدلت وكانت الدنيا زحمه زى اللى واقفه فى اتوبيس ايه اللى يزنقني على البهدلة دى.

البنات لأ

أما **حنان محمد سعيد** فتقول انا خريجة خدمة اجتماعية دفعة ١٩٨٥ كنت فاكرة أنى أول ماهخلص هشتغل على طول وكان فيه جملة تملى زملاتنا يقولوها لنا وهمه بيتريقوا ان احنا هنشتغل على سنة ٩٠ وكنا بنقول لهم سنة ٩٠ ايه حرام عليكو . فوجئنا ان احنا تعدنا لسنة ١٩٩٨ ومحدش بيسأل عننا.

الدولة فضلت تعين لحد ٨٤ وكان دائما عندى أمل أن ييجى تعييني فى يوم لغاية ما أعلنوا فى الجرايد الانتهاء من تعيين دفعة ٨٤ قلت فرجت وهنتعين ولكن لاقيت الجرايد الحكومية بعدها بتقول ان الحكومة مش هتعين حد تاني . اتغميت وأجبطت لدرجة أنى فكرت أرفع قضية على الحكومة.

-طيب معملتيش أى محاولة علشان تلاقى شغل تاني؟.

* من يوم تخرجي وأنا فى الخدمة العامة كنت اشتغل بأعمال غير ثابتة داخل البيوت ولكن ده كان مؤلم اجتماعيا خريجة جامعة بتشتغل زى أى عاملة.

عموماً أنا كنت دايما بتابع اعلانات الجورنال وباجرى وراها .من ضمن الاعلانات

لقيت اعلان للشباب والرياضة رحت فوجئت بهم بيعينوا الذكور فقط .مرة ثانية لاقيت اعلان تبع الازهر بعد ما عملت كل الاجراءات رحت اقدم فوجئت بالموظف بيقول لأ . برضك للذكور فقط. افتكر يومها أني انفجرت في الموظف وقلت له والاناث لأ ليه هو مجاش موسم التزاوج واللا إيه. ولحد دلوقتي معرفتش ايه الحكمة في انهم بعيينوا الذكور والاناث لأ يمكن علشان المفروض أن الرجالة هي اللي تشتغل والستات تقعد في البيت. ومن يومها استمرت سلسلة من الاعمال غير الثابتة وحتى يومنا هذا، وفي العادة نشتغل يوم وعشرة لأ وفي النهاية تتساوى باللي مدخلش مدارس . فياجماعة مكنتش اتعلم واقعد في بيتنا واللاكنت اشتغلت أي حاجة من بدري.

المشكلة مش في كده وبس المشكلة أنك بتنسى كل اللي اتعلمته وتتعرض لمهزأة زمايلك «عملتلكوا ايه الشهادات بتعتكو» والمشكلة أن الكلام اللي كان محل احترام من زملاتك وأهلك وجيرانك معدش له أي وزن. وكنت دائما أصدم بالكلمة«علمك وداكي لفين ما أنت مش لاقية تاكلي».

أقولك حاجة فيه ايام وصلت الأمور معايا لدرجة أني مش لاقية نصف جنيه وربع جنيه وقدام ده ممكن تعمل أي حاجة .وفي الوقت ده كنت بابقى ناقمة على كل شئ وخصوصا الدولة اللي دخلتني المعهد وهمه عارفين اني هاخرج اقعد ومشتغلش . وكان الموضوع ده بيزعلني قوي لما أبقى ماشية علي رجلي علشان أوفر أجرة الأتوبيس والاقي عيل صغير معدي جنبي راكب عربية شبح ولا لما مقبلش في شغلانة واعرف ان واحد اتعين فيها بالواسطة.

أحلام بطالة

ساعات كتير كنت أقعد أحلم أن يبقى لي جد ولا عم غني ويموت زي الافلام ويحل لي كل مشاكلي أو أن أمي تطلع مش أمي أو يظهر لي حد قريب ينقلني للغنى الفاحش.

وفي وسط ده طول الوقت كنت بابقى خايفة أن الشغلانة اللي في ايدي تخلص فملاقيش. وفي سبيل ذلك كنت اتنازل عن أشياء كثيرة فقبل ذلك كنت لا أتحمل الاهانات أو أن حد يشتمني بعد كده كنت باصبر لما واحد ميسواش حاجة يعمل أكثر من كده.

أظرف موقف اتعرضت له لما جماعة قرايبي جابوا إلي شغلانة سكرتيرة وكان لازم اتزوق والبس كويس واروح للكوافير ولو أني مكنتش بحب أعمل كده ولكن يومها مكنش معايا فلوس فباظت الشغلانة .عموماً فلولا اعانات الأهل في أوقات كثيرة لكنت بقيت زي شحاتين الحسين وعموما وأيه يعني ما هي بلدنا دي يا أمه حرامية يا أمه شحاتين.

–معاك صورة يا حنان؟.

* ليه حرام عليك أنت عايز الفضيحة تبقى صوت وصورة.

شركات النصب

عموما فبعد أن رفض الكثير الكلام معي باعتبار أنها فضيحة أو أن الكلام مش هيجيب فايدة قررت أن أخوض تجربة أخرى فاتصلت باحدى الشركات التي تطلب شباباً من الخريجيين من الجنسين للعمل بمرتب مجز زائد عمولة وتم تحديد موعد لي من الساعة الواحدة إلى الرابعة في اليوم التالي فذهبت إلى الحي السابع حيث مقر الشركة لأجد أعداداً كبيرة من الخريجين ينتظرون موعدهم مثلي.

الغريب في الأمر أن معظم الشباب الموجودين كانوا يقولون أن الشركة تنصب علينا وفي النهاية سنعمل يومين أو ثلاثة في تسويق سلعة معينة ثم يغلبوننا في الحصول على مستحقاتنا ولكنهم أتوا على أمل أن يكون الأمر مختلفاً.

جلست لأتكلم مع عدد من هؤلاء الشباب لأجد بينهم خريجين من كليات التجارة والهندسة والخدمة الاجتماعية.

أحد الشباب ويدعى **محمد حسين** حاصل على بكالوريوس هندسة دفعة ١٩٩٤ قال لي «قالوا لي في الجيش جدد قلت لأمش هجدد ويا ريتني جددت».

كرسي على القهوة

أما **مجدي** خريج تجارة دفعة ١٩٩٠ فيقول «لما لاقيت وأنا في الجيش أن الشغل بالواسطة والكوسة ومفيش شغل فكرت أسافر العراق بس وأنا في الجيش صدام دخل الكويت وأمريكا ضربته زي ما يكونوا كانوا متفقين علينا. عموماً خرجت من مسابقة لمسابقة وحاولت أسافر بره بس معرفتش.

في لحظة حسيت أن البلد دي مش بلدنا لما لقيت الناس بتدخل في مسابقات وتتعين بالكوسة، ايوه حسيت انها مش بتاعتنا وكنت بلعن أبو البلد في اليوم ميت مرة لدرجة أني كرهت نفسي اقول لك وكرهت ربنا والعياذ بالله اللي خلقني في البلد الـ... دي.

كنت بأقتل وقتي وأفرج عن همي في الفرجة على الأفلام الثقافية واللا القعدة في الشارع واللا الصحيان من بدري علشان احجز لي كرسي علي القهوة قبل الكراسي متخلص.

أما و . ح فيقول ضاحكاً قالوا لي الحق احجز كرسي علي القهوة قبل ما الكراسي تخلص. شوف يا ابني الظاهر اللي ماشي في البلد دي هي المخدرات . فأنا قاعد مستني حد يشيلني شنطة أخذ فيها عشرة آلاف جنيه افك بيها ازمة وأتجوز.

– **بس ده حرام.**

–يا عم صلى علي النبي هو دا اللي ماشي. البلد دي نصها حرامية ونصها تجار مخدرات.

قرف البطالة

في النهاية وبعد أن تأكد للجميع أن الشركة من الشركات أياها اللي بتضحك على الكل خرجت مع أحد الشباب حاصل على دبلوم تجارة سنة ١٩٩٣ . عرفته بنفسي فقال لي : «هاتكلم معاك شرط متكتبش اسمي».

البطالة دي حاجة مقرفة وأنا كان قرفي غريب اخرج اخر النهار اتمشى ساعة وبعدين ارجع استلم الكوتشينة لحد الساعة اتنين بالليل واصحى تاني يوم العصر.

شوف أنا عملت كل حاجة وتاجرت في الهدوم وكنت بلف علي البيوت ابيع لهم شراب ولا فانلة ولا لباس وأهزأ نفسي .كان بيبقى نفسي انتحر ومعملش كده بس هأقعد في البيت علشان أمي ولا أبويا يحزنوا عليا مش كفاية حسرتي علي نفسي أحسرهم معايا.

كانت هذه هي معاناة الشباب في ظل تجربة البطالة كما تحدثوا عنها.

وفي النهاية

وقف طفل صغير في السادسة من عمره ينتفض من البرد في شتاء سنة ١٩٢٩ وسأل أمه لماذا لا تدفئين البيت يا أمي؟ . فقالت لأنه لا يوجد فحم في البيت يا ولدي. فسألها ولماذا لا يوجد فحم في البيت يا أمي ؟ فقالت لان أبوك متعطل عن العمل. ولماذا يتعطل أبي عن العمل يا أمي فردت الأم لأنه يوجد فحم كثير في الاسواق يا ولدي.

نقلا عن كتاب .. الاقتصاد السياسي للبطالة » ل د. **رمزي زكي** والذي يعلق على ذلك ويقول ان الوضع أصبح أشد وطأة في ظل الرأسمالية الحالية. فهل شعرتم بذلك؟!.

أظن أن الوضع ينبئ بكارثة.

العاطلون :

* الحكومة .. ١٫٩ مليون

* البنك الدولى ٣٫٧ مليون

* جهاز التعبئة ٢٫٥ مليون



من غرائب الخصخصة على الطريقة المصرية (١)

بحيرة «ناصركو» للأسماك الملونة .. ومساخر اخرى

في شهر واحد:

*** تأجير بحيرة ناصر**

*** بيع الترع والمصارف**

*** استيراد اللحوم الفاسدة**

*** إلغاء سعر الضمان للقطن**

*** الإرشاد الزراعي.. قطـــاع خـــاص**

د. عاطف عبيد

د. يوسف والى

أن تتجه الدولة- أى دولة- نحو الرأسمالية وما يسمى الاقتصاد الحر، وترفض نهج التخطيط التنموى للاقتصاد وقيام القطاع العام بدور رئيسى فى حياتها الاقتصادية .. فهذه قضية موضوعية خطيرة وهامة فى حياة أى شعب ،تختلف اتجاهها الرؤى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية داخل المجتمع ، ويدور حولها النضال الطبقى والحركة الديمقراطية وتبادل السلطة- وفق توازنات القوى- بين كلا التوجهين، وتحسمها- فى النهاية- الارادة الشعبية الحقيقية التى تحدد أى النهجين الذى تراه أقدر على دعم اقتصادها وتوفير احتياجات وطنها والارتقاء بمستوى حياة جماهيرها.

.. **أما أن تتحول مناهج ومفاهيم اقتصادية متكاملة مثل الحرية الاقتصادية ، الليبرالية، والتوجه الرأسمالى.. «إلى أن نفى كامل لدور «الدولة» واهدار متعمد لمقومات المجتمع الرئيسية ، وتدمير غوغائى لركائز أساسية لاقتصاد البلد. واطاحة تامة بمصالح جماهير الشعب وحياتها نفسها.. فهنا يخرج الأمر عن نطاق التوجه الرأسمالى ذاته ، ويعيش المجتمع فى حالة من الفوضى الاقتصادية والاجتماعية التى لا يملك زمام الأمور فيها سوى قوى الاحتكار والفئات الطفيلية ووكلاء الشركات الأجنبية وسماسرة المؤسسات متعدية الجنسية ولا يكون ذلك على حساب حقوق الشعب ومصالحه فحسب ، بل وأيضا على حساب هيبة «الدولة» ومقومات المجتمع وتاريخ الوطن ومستقبل أبنائه.**

.. وهذا -للأسف الشديد - هو ما يحدث فى مصر.

وعلى السادة الذين يتقولون علينا بعبارات فارغة ومملة مثل«اليساريون الحاقدون» .. «وأصحاب النظارات السوداء» .. أن يجيبوا -بعد ما سنعرضه مما تم بهذا الشأن وخلال شهر واحد (مايو ١٩٩٨) وفى مجال واحد(الزراعة والغذاء) -على سؤال واحد.

هل هذه الاجراءات والقرارات ، تمثل نهجا اقتصاديا -أيا كان توجهه -مفيدا للوطن والمجتمع ، أم تمثل اهدارا وتدميرا لامكانات الوطن ومقومات المجتمع من أجل مصالح حفنة من الاحتكاريين ووكلاء المستثمرين الأجانب؟.

(١) تأجير بحيرة ناصر

فى تقرير دراسى صادر عن **المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية عام ١٩٩٤** ، توقع المجلس أن الفجوة السمكية ستصل فى مصر خلال الخمس سنوات التالية للدراسة إلى **٣٠٠ مليون** طن سنويا.

وللأسف ، تحقق توقع الدراسة ، بل وقبل المدة المحددة بها، وزادت هذه الفجوة عن الرقم الوارد بها، نتيجة انهيار الانتاج السمكى فى بحيرات مصر الرئيسية **(ادكو- المنزلة- مريوط- قارون -البردويل)** بفعل اتاحة الفرصة من ناحية لامبراطوريات المزارع السمكية الخاصة من استقطاع أجزاء كبيرة من هذه البحيرات لحسابها الخاص، ولتمكن مافيات صيد «الزريعة» والاتجار بها- من ناحية أخرى -من اهدار جانب كبير من انتاجها ،ومن ناحية ثالثة بسبب التلوث بمياه الصرف الصحى والصناعى المدمر لحياة السمك ولصحة الانسان المستهلك.

وحاولنا من خلال مجلة«اليسار» **(العدد ٧٦ فى يونيه ١٩٩٦)** (أن نحذر من هذه المخاطر على الثروة السمكية الكبيرة فى مصر ، مقترحين بعض الحلول الضرورية -والممكنة فى هذا الشأن ، وكان من بينها.. اهتمام الدولة ببحيرة ناصر ، التى وإن كانت تخلو من التلوث إلا أن مافيات الاتجار بالزريعة ، وتدهور أوضاع الصيادين لصالح المعلمين أصحاب المراكب، قد انخفض بانتاجها من **٨٠ الف طن إلى ١٦ ألف فقط** على الرغم مما اكدته الدراسات من امكانية الوصول بهذا الانتاج إلى **١٥٠ ألف طن.**

وبدلا من الاهتمام الحكومى بالثروة السمكية وحمايتها وتطويرها لصالح توفير الغذاء الضرورى للشعب وإعطاء اهتمام خاص ببحيرة ناصر التى لم تطلها بعد المافيات الخاصة ، اذا بها تعلن- بدون مناسبة- عن طرحها للايجار- أمام المستثمرين -فى مزاد علنى.

وعندما تنمر الصيادون -وفق تعبير جريدة الوفد فى ١١/ ٥/ ١٩٩٨ -تجاه هذا

عريان نصيف

القرار لما يحمله من تشريد لهم وتصفية لتعاونياتهم واهدار للثروة السمكية..لم تستجب الحكومة لمطالبهم العادلة أو تتراجع حرصا على المصالح الغذائية للشعب ، ولكن كل ما قامت به أن أعلنت وزارة الزراعة-في الصفحة الأولى من أهرام ١٩٩٨/٥/٢٩- **أن ما يتم فى بحيرة ناصر ليس خصخصة ، ولكنه مجرد مزاد علنى!!.**

الطريف فى هذا الأمر استنتاج بعض ظرفا شعبنا ، فشر البلية ما يضحك -أن بحيرة ناصر -بعد رسو المزاد على مستثمرين أجانب- سيصبح اسمها «**بحيرة ناصركو للأسماك الملونة**».

الأكثر طرافة أن تقيم الحكومة يوم ١/ ٦ /١٩٩٨ -ولأول مرة فى مصر عيداً للصيادين تحت رعاية الدكتور **يوسف والى** وزير الزراعة ومصدر القرار!!

(٢) بيع الترع والمصارف

رحل عنا العالم الوطنى الكبير **د. عبد الهادى راضى**، بعد أن خاض- ومعه قيادات مدرسة الرى الوطنية المصرية ومنهم د. **محمود أبو زيد** -معركة شرسة ضد محاولات التلاعب فى مقدرات مياه النيل بمصر ، تلك المحاولات / المؤامرات التى استهدفت غاية رئيسية وهى« **تسعير مياه النيل، وبيعها لدول الجوار التى هى فى أشد الاحتياج لمياه النيل المصرية الفائضة (وهى بالتحديد إسرائيل)، وأيضا للفلاحين المصريين مقابل رى أراضيهم وزراعاتهم**».

وتمكن د. **راضى** من الصمود فى مواجهة تلك الضغوط الشديدة ، رافعا -حتى آخر لحظة -شعار « **مياه النيل للمصريين، ولن تباع للفلاحين**».

وكان من غير الطبيعى -فى ظل حمأة جنون الخصخصة على الطريقة المصرية-أن يترك حتى النيل ومياه النيل فى منجى من هيمنة المستثمرين والأجانب.ومن هنا كان القرار الصدمة الذى أعلنه **د. عاطف عبيد** فى أوائل شهر مايو ، **برفع يد الدولة نهائيا عن الترع والمصارف ، وتركها -واستثماراتها- للقطاع الخاص.**

ومع الهجوم الحاد حدة هذا الطريق الخطير فى اتجاه السياسة المائية-من العديد من القوى والاقلام الوطنية، بل ومن داخل أروقة بعض الجهات والمؤسسات المسئولة وخاصة فى وزارة الأشغال والقوى المائية ،كان الموقف الحكومى المتوقع.

«علام هذه الضجة ؟ **فالدولة لن تسلم للقطاع الخاص والمستثمرين سوى الترع والمصارف الصغيرة والفرعية فقط**».

ولقد زادت هذه المحاولة التبريرية الساذجة من استفزاز كل القوى الوطنية المهتمة بهذه القضية والمدركة لخطورتها لما تمثله من استهانة بعقلها وفكرها.

فكيف سيتمكن المستثمرون من الهيمنة والاستغلال- مقابل أموالهم-على الترع الفرعية ، دون ضمان كاف لحقوقهم بالنسبة للترع الرئيسية؟.

.. ولكنه نفس أسلوب الحكومة بالنسبة للقطاع العام لن نخصخص سوى المصانع والمتاجر الصغيرة ، لن نبيع سوى المؤسسات الخاسرة.. ثم أنتهى الأمر بخصخصة البنوك والمؤسسة المصرفية ذاتها.

(٣) ترك الارشاد الزراعى للقطاع الخاص وهيئة التنمية الأمريكية

أن تتم خصخصة عملية التعامل فى مستلزمات الانتاج الزراعى ، ويتم رفع يد الدولة -والحركة التعاونية الزراعية -عنها .. فهذا هو ما تم التخطيط له- وتنفيذه -منذ منتصف السبعينيات ، و كان أحد العوامل الرئيسية لتردى الانتاج الزراعى وتدهور الواقع الفلاحى.

أما أن تصل الخصخصة حتى تطال مجال «الارشاد الزراعى» فهذا هو الجديد والانفراد للخصخصة على الطريقة المصرية.

فالارشاد الزراعى فى أى بلد .أيا كان نظامها الاقتصادى أو توجهها السياسى،هو محاولة من الدولة لنشر التوعية الكافية بين مزارعيها بأفضل طرق الزراعة وأحدث أساليبها ،فى إطار الامكانات المتاحة لهذه الدولة-للوصول إلى أفضل إنتاج زراعى كماً وكيفاً تستهدفه الدولة--

أما الانفراد المصرى فهو ما تقرر هذا الشهر -من خلال مشروع جديد تم الاتفاق عليه بين كل من **وزارة الزراعة المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** وبرئاسة الخبير الأمريكى **د. ماكس جولد نيسون** المعروف بصلته الوثيقة بالادارة الأمريكية وخاصة المخابرات المركزية- والذى يتضمن خصخصة الارشاد ، ضمن الخطة الثلاثية التالية:

* **تنفيذ توصيات المؤسسات الدولية (الأمريكية) بشأن ما يسمى اصلاح السياسات الزراعية ومساعدة الحكومة فى تذليل ما تبقى من «عقبات» فى سبيل الانجاز الكامل لخصخصة الزراعة وتحرير سوقها.**

* **تحويل ملكية المؤسسات الانتاجية للتقاوى والأسمدة وباقى المستلزمات -بالكامل -من الحكومة إلى القطاع الخاص.**

* **ضمان الخصخصة الكاملة للخدمات الزراعية ،وخاصة فى مجال الميكنة والارشاد.**

.. وللجانب الأمريكى -كما نص الاتفاق وكما أعلن **د. جولدنيسون** -أن يعمل على إنجاز المشروع من خلال:

- **التنسيق مع أربع وزارات أخرى -تم تحديدها ، بخلاف وزارة الزراعة.**

-**تقديم المعونات المالية والفنية للقطاع الخاص.**

-**تدريب الخبراء والباحثين المصريين.**

.. وللأمانة والحق ، فإن السادة الأمريكيين القائمين على هذا المشروع ، لم يغفلوا حقيقة أننا شعب فقير وجائع يحتاج منهم للعطف والاحسان ، فأعلنوا على لسان المستر« **ستيف جويس** » أحد قادة هذا المشروع والذى يتولى مسئولية «خبير التعريف» به أنهم سيقومون-جازاهم الله خيراً مقابل إشفاقهم علينا -باعداد نظام دعم غذائى بأقل التكاليف لحماية الأسر والأفراد محدودى الدخل».

(٤) إنهاء التزام الدولة بسعر الضمان بالنسبة للقطن.

بعد الغاء التسويق التعاونى للقطن ، بدلا من تطويره وتخليصه مما لحق به من أوجه قصور..

وأمام شراسة المحتكرين الجدد للقطن **(تعاملا محليا أو تصديرا أو استيرادا)**، مما أدى خلال موسمين فقط ٩٣ / ١٩٩٥ إلى خسارة مصر لحوالى **٤ مليار جنيه** بالاضافة إلى الانهيار الذى أصاب صناعة الغزل والنسيج والخراب الذى لحق بالمزارعين (وقد تناولت «**اليسار**» هذا الموضوع تفصيلا فى العديدين **٧٣ و٩٦**)..

أصدر مجلس الوزراء عام ١٩٩٦ -فى بداية **تولى د. كمال الجنزورى** لمسئوليته- قرارا بتطبيق نظام سعر الضمان على القطن ، بما يعنى التزام الحكومة أن تشترى من الفلاح المنتج- وبسعر الضمان المحدد بخمسمائة جنيه للقنطار -ما لم يستطع المزارع نتيجة استغلال الاحتكاريين والتجار من بيعه من محصول القطن.

ولكن حتى هذا القرار- الذى صدر من الحكومة المتبعة لنهج الخصخصة -لمجرد الموازنة المحدودة بين آليات تلك الخصخصة وبين الواقع الفلاحى والزراعى -ما كان له أن يصمد فى مواجهة الموجة الرهيبة الكاسحة من الخصخصة على الطريقة المصرية. **فتم هذا الشهر أيضا اتخاذ الاجراءات والترتيبات الخاصة بانهاء هذا الالتزام الحكومى بسعر الضمان.**

.. **وهكذا ، فليدمر الانتاج، وليتدهور مستوى معيشة الشعب ، ولتسقط حتى هيبة الدولة .. ولكن .. فلتستمر وتتدعم «هوجة» الخصخصة على الطريقة المصرية.**

فى العدد القادم الجزء الثانى من هذا الموضوع:

* **صفقة اللحوم الهندية الفاسدة ، قوة مافيا الاستيراد.**

* **الملوثات الاسرائيلية للخضر والفاكهة المصرية.**

عماليات

مع الخصخصة .. البطالة الواسعة قادمة

محمد جمال إمام

الخصخصة والعولمة من المصطلحات التى دخلت حياتنا الحديثة وأصبحت تكاد تكون جزءا أصيلا من مفردات خطابنا اليومى بما لها من تأثير مباشر على مجريات أمورنا الاقتصادية والسياسية. وتأثير الخصخصة والعولمة على مسائل العمل والعمال ومستقبل الجماهير العمالية العريضة تأثير هائل وجذرى وجارح، مما يستدعى أن يكون موضع اهتمام مستمر وترقب متواصل مهما يسببه ذلك من ضجر أو ملل أو صداع.

وجوهر الخصخصة والعولمة **هو التنافس والصراع الضاريان على تحقيق الحد الأقصى من الأرباح واستلاب الجانب الأكبر من خيرات الشعوب بأى وسيلة قد تبدو شريفة وقانونية فى مظهرها** . وسبق أن أشرنا وأكد ذلك أساتذتنا الاقتصاديون الذين كتبوا فى هذا الموضوع مرارا على صفحات **«اليسار»** ، أن الشركات العملاقة عابرة القومية التى تحرث الكوكب الأرضى لاقامة هيكلها العولمى تسعى للتوصل إلي انجاز ذلك الهدف عن طريق تحقيق المردود الاقتصادى الأعظم لنشاطها ، وأن سبيلها إلى ذلك بالدرجة الأولى ، وإلى الفوز بقصب السبق فى معركة التنافس الشرسة على الاستئثار بالأسواق ،هو تخفيض تكلفة نشاطها إلى أقصى حد. ولما كان من الصعب تخفيض عنصر التكلفة من المدخلات من مستلزمات الانتاج، وأن المنافسة تعنى السخاء فى الانفاق على أنشطة البحث والتطوير ،**فإن أهم مكون فى تعظيم الأرباح يصبح خفض تكاليف العمالة وتحقيق أفضل معدل لانتاجية العامل**. وذلك يعنى بالطبع أنه لا توظيف لعامل إلا مقابل نشاط منتج. وأن البعد الاجتماعى فى هذا الشأن لا مكان له فى منظور النشاط الرأسمالى الأصيل ، أو الخصخصة أو المشروع الخاص أو المنشأة الفردية أو آليات السوق **بتعبيرات العصر الحديث المهذبة الخادعة التى يراد بها الإشارة «الراقية» إلى ما كنا نسميه فيما مضى بالرأسمالية ويسميه بعض ذوى النفوس المريضة فى الوقت الراهن بالرأسمالية المتوحشة.**

تكايا العمل الحكومى

ولكى ندرك صراحة مردود هذه الاتجاهات «القاسية الفؤاد» على أوضاعنا العمالية ، فيكفى أن نكشف الغطاء المستور عن **أحوالنا التوظيفية الشاذة** أعرف سيدة تعمل فى إحدى الهيئات الخدمية شبه الحكومية البالغة الأهمية ، والغالبية الكبيرة من العاملين فى هذه الهيئة ، شأنها فى ذلك شأن معظم الدوائر الحكومية فى الوقت الحاضر،من النساء (مع احترامى الكامل للمرأة العاملة ودورها الاقتصادى المؤثر) .والمشكلة فى الأمر أن معظم العاملين فى هذه الهيئة ،وفى غيرها من الدوائر الحكومية وشبه الحكومية ، لا عمل لهم تقريبا فى معظم أيام السنة،بحيث يضطرون ، دفعا للملل ، إلى شغل أوقات الفراغ الطويلة بالتفنن فى وجبات الافطار الجماعية و«تصبيرة» الظهيرة وقراءة المجاملات الاجتماعية فى وقت العمل، ومن يملك منهم أو منهن سبيلا إلى«التزويغ»، أو سيلة للانتقال تغنيه عن انتظار سيارات العمل التى لا تتحرك إلا بعد انتهاء ساعات العمل الرسمية ، فإنه يعود إلى منزله قبل انتصاف اليوم، خاصة وأن «دفاتر الحضور والانصراف» أصبحت شكلية إلى حد كبير . ورغم ذلك فانهم يحصلون ، فضلا عن أجورهم وعن بدلات كثيرة عن أنشطة شبه وهمية ،على حوافز شهرية يفترض أنها تمنح مقابل التميز فى أداء العمل، وتدور المعارك بينهم على من يحصل على حوافز حرف«الف أو«باء» أو «جيم» ،فضلا عن المكافآت الدورية السخية تحت مسميات مختلفة، كمكافآت «الحج» أو «العيد» أو «دخول المدارس» **بالنظر إلى ما تجنيه الهيئة من دخل ضخم من الرسوم التى تتقاضاها من الجمهور والعملاء نظير خدمات لا تؤديها على الوجه الأكمل فى معظم الأحيان ولكنها تحتكرها .**

ولى معارف يعملون فى شركات توزيع الكهرباء ويحصلون هم الآخرون على مكافآت سخية لا تتناسب مع ما يؤدونه من عمل ، ولكنها الايرادات الضخمة التى تحققت لهذه الشركات لزيادة أسعار الكهرباء بأكثر مما تقتضيه الضرورة الاقتصادية تلبية لأوامر صندوق النقد الدولى .

ومعظم هيئاتنا شبه الحكومية **مليئة بالموظفين الذين يتم تشغيلهم دون حاجة تقتضيها ضرورات العمل وانما لأنهم من أفراد أسر كبار المسئولين فى تلك الهيئات ، أو مجاملة لهم، أو استجابة لنفوذهم** .ومعظمهم يتم تشغيلهم بعقود مؤقتة تهربا من ضوابط الجهاز المركزى للتنظيم والادارة، وإلى حين الاعلان عن وظائف ثابتة فى تلك الهيئات يحصلون عليها بعد الدخول فى مسابقات صورية .

ولنتخيل ماذا سيحدث لهذه البطالة المقنعة عندما تطول تلك الهيئات أوامر الخصخصة التى يطلقها صندوق النقد الدولى،وخاصة مع اهتمام منظمة التجارة العالمية واتفاقات الجات الشهيرة بقطاع الخدمات،حيث تقضى تلك الاتفاقات بضرورة فتحه أمام المنافسة التى لا تعرف جنسية؟.

ولنأخذ فى اعتبارنا ما أعلنه وزير الخصخصة المصرى فى الثانى من شهر يونيه ١٩٩٨ من أن **حكومته ستصدر سندات حكومية ممتازة بمليار جنيه وأن أول أهداف هذه العملية هو تمويل «المعاش المبكر» للعاملين الذين سيطولهم زحف الخصخصة** ،وهى بطالة مستترة لجماهير عمالية تجاوزت سن الخمسين ، ولكنها تدخل فى أى دولة تحترم احصاءاتها فى عداد المتعطلين عن العمل طالما أن أفرادها دون سن التقاعد القانونى.

لا .. للبعد الاجتماعى

ولننظر حولنا لنرى آثار زحف الخصخصة المستمر فى كافة أنحاء العالم على العمالة.

في إيطاليا اكتشفوا مخزونا هائلا من البترول في إحدى مناطق الجنوب الايطالي الشديدة الفقر قد تجعلها تنافس بحر الشمال في وفرة بتروله. غير أن ثمة مشكلة قائمة بين **شركة «إيني»** الايطالية للبترول والسلطات المحلية في تلك المنطقة. فتلك السلطات **تريد من شركة إيني** حتى تصدر لها ترخيصا باستخراج البترول أن تنشئ مشروعات تمتص آلافا من الأيدي العاملة المتعطلة في تلك المنطقة، ولكن الشركة ، التي لا تزال تعتبر قطاعا عاما ولكن ادارتها تدرك أنها تقع في مهب رياح الخصخصة ،ومن ثم تريد أن تدير نشاطها بشكل يتسم بالمردود الاقتصادي الفعال ، بدأت تتوقف عن ممارسة الأنشطة التي تتسم بالتوظيف الاجتماعي دون الاقتصادي ، وبالتالي فإنها تقاوم الاستجابة لضغوط السلطات المحلية والسياسية ،وتصر على ترك خلق الوظائف للمتعطلين لآليات السوق.

مجلة« **بيزنس ويك** » الأمريكية تتحدث في عددها الصادر في أول يونيه عن خصخصة قطاع انتاج الطاقة في أوروبا ،وفي مقدمته هيئات انتاج وتوزيع الكهرباء، فتقول أن المستهلك في ألمانيا يدفع مقابل الحصول على الكهرباء ٤٠ في المائة أكثر مما يدفعه نظيره في بريطانيا نتيجة لارتفاع تكلفة العمالة في ألمانيا عنها في بريطانيا ،مشيرة ضمنا إلى أن الوضع سيتحسن مع خصخصة هذا القطاع والتزامه بالأسس الاقتصادية للتنافس بفعل أسواق الطاقة في جميع البلدان الأوروبية للتنافس فيما بين شركات الانتاج والتوزيع دون النظر إلى جنسيتها.

مرحبا بالبطالة

والإشارة كما نرى واضحة وصريحة إلى أن التنافس على اكتساب الأسواق والعملاء يعني تخفيض سعر السلعة المطروحة للتنافس إلى أقصى حد ممكن ، وأن أول ما ينصب عليه اهتمام المسئولين عن هذا التنافس هو مدخل العمالة، **بما في ذلك من أجور ومزايا اجتماعية أخرى متنوعة حصل عليها العمال عبر سنوات طويلة من النضال المرير وبمساندة من الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي أقامت هياكل الرفاة الاجتماعي الشهيرة في أوروبا الغربية** ، ولكن ، وبعد أن أخذت هذه الأحزاب في التحول إلى« **أحزاب وسط جديدة** » ، وبعد أن أصبح العنصر الحاسم في اختيار مرشحيها لتولي القيادة في الانتخابات البرلمانية هو رضاء دوائر الأعمال عنهم وأن تكون صفتهم الأثيرة هي أنه « **ودود لنشاط الأعمال** » ، وبعد توحش الشركات عابرة القومية واشتداد هجمتها على كافة الحواجز



الحمائية التي تحول دول دخولها إلي كافة الأسواق التي تجد لنفسها فيها مصلحة أكيدة، أصبحت هذه المكاسب تواجه المخاطر الشديدة ، ولم تعد البطالة مما يخيف أحدا من القادة السياسيين أو يشين نظمهم.

فمعدل البطالة في أوروبا الغربية يدور منذ عدة سنوات حول **١٢ في المائة** (١١٫٤ في المائة في **ألمانيا** و**١٢٫٢ في المائة** في فرنسا ،ونحو ٢١ في المائة في **أسبانيا**). نضيف إلى ذلك أن نسبة البطالة في **بولندا** ،وهي لا تزال في منتصف مسيرة الخصخصة ، قد وصلت إلى **١٠٫٥ في المائة ! وبعد أن وجهت** دوائر المضاربات المالية العالمية لطمتها القاسية إلى نمور آسيا المزعومة فكشفت عن هشاشة بنيانها الاقتصادي ، فإن الدوائر المطلعة تتوقع أن تتراوح نسبة البطالة فيها ما بين ٦ و١٠ في المائة قبل أن ينتهي العام الحالي بعد أن كانت تدور حول نسبة ٢٫٥ في المائة.

البطالة مطلوبة

بل إن البطالة تعد عنصرا هاما في آليات السوق. فأكثر ما يزعج **غريسبان** رئيس صندوق الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي)في الولايات المتحدة الأمريكية هو انخفاض البطالة إلى معدلات غير مسبوقة ،حيث وصلت إلى ٤٫٣ في المائة من حجم القوة العاملة ،مما أسفر عن قيام سوق عمل ضيقة وارتفاع أجور العمال ، وهو ما يمكن أن يؤدي في رأي غريسبان إلى عودة التضخم إلى الارتفاع بعد أن كاد يبلغ نسبة الصفر .**فسوق العمل الضيقة تغري العمال بالتشدد في المحافظة بالمطالبة بما يستحقونه من أجور ، وتدفع الشركات إلى الاستجابة إلى هذه المطالب وتحد من حريتها في التشغيل والفصل بما يتوام مع سياساتها الانتاجية ويشعل من التنافس بينها على الاستئثار بالعناصر المرتفعة المهارة من بين تلك القوى العاملة** .بينما يعمل ارتفاع نسبة البطالة على

تقويض ذلك كله وخلق سوق عمل مرنة وواسعة وفيض من احتياطي الأيدي العاملة التي لا تمانع في التنازل عن جانب من حقوقها في مقابل كفالة لقمة العيش ، ويوفر قوة ضغط هائلة على القوى العاملة بصفة عامة، مما يجعل الكلمة العليا في هذا الشأن لدوائر الأعمال في نهاية الأمر ،وهي صاحب المصلحة الأولى في اقتصاديات السوق ،وأجهزة الادارة تعمل في خدمتها انطلاقا من الزعم القائل أن ما يحقق مصالح تلك الدوائر يحقق مصالح المجتمع ككل!.

وتقريبا للصورة، نرجو من القارئ أن يعيد قراءة التحقيق الممتاز الذي نشرته «اليسار» في عددها الماضي عن **أحوال العمالة في مدينة العاشر من رمضان**، وهو في الأغلب نموذج متكرر في معظم المدن الصناعية الجديدة، حيث يجبر العامل على التوقيع مع عقد تشغيله على خطاب استقالة أو استمارة ٦ الخاصة بالتأمينات الاجتماعية، ولا يستطيع العامل أن يرفض شروط الاذعان تلك لأن البطالة الواسعة الانتشار، رغما عن الاحصاءات الرسمية المضللة ، تغل يده ، فلو رفض فإن هناك العشرات غيره المنتظرون لهذه الفرصة للفوز بوظيفة تدر عليهم دخلا ما ، في حين أنه لن يضمن الحصول على فرصة أخرى مماثلة في القريب العاجل، وإلا ما كان خريجو بعض كليات القمة الجامعية يقبلون الاشتغال بأعمال يدوية أو خدمية ليس لها أدنى صلة بسنوات تعليمهم الجامعية الشاقة وبما أنفقته عليهم الدولة وأسرهم للحصول على مؤهلاتهم الجامعية المرموقة

وعندما تصبح الكفاءة الاقتصادية هي المقياس الأول لأداء دوائر الأعمال الخاصة ، وعندما يصبح الباب مفتوحا على مصراعيه للمنافسة الضارية مع شركات عملاقة تتسلح بالتفوق التكنولوجي والتحرر من أي قيود أو التزامات اجتماعية، فان فرص التشغيل تصبح أكثر ضيقا أمام قوى عاملة متجددة

باستمرار رغما عن أكذوبة المعاش المبكر، وخاصة فى مجتمع يتميز منذ غابر العصور بأن سلعته الأساسية هى قواه العاملة المطيعة والمدربة.

النقابة الملاذ الوحيد

التحقيق الذى نشرته «اليسار» عن عمال العاشر من رمضان يشير إلى أن «**جعفر عبد المنعم**»، رئيس النقابة العامة لعمال الكيماويات وعضو المجلس التنفيذى لاتحاد عمال مصر والعنصر النقابى القديم، تعرض للضرب عندما ذهب يدافع عن حقوق عماله، ولم نسمع أن الحركة النقابية المصرية انتفضت للدفاع عن كرامة أحد عناصرها القيادية، ولم نسمع أن رئيس اتحاد العمال وزملاءه من قادة الاتحاد الذين لا يكفون عن الدفاع عن سياسة الخصخصة المصرية وعن التزامها بالبعد الاجتماعى، قد اشتشاط غضبا لما حل بزميل له من اعتداء مهين لم يكن ليمر مر الكرام فى أوائل عهد مصر بالعمل النقابى، ومن هنا فإن الصلة ما بين حلقات القيادة والقواعد العمالية واهنة وغير مؤثرة فى الأغلب الأعم.

وإلى نقابيى آخر الزمان نهدى صورة مغايرة عن العلاقة الوطيدة ما بين النقابة العمالية المناضلة وجماهيرها العمالية، من خلال ملخص للتحقيق الذى نشرته صحيفة «**واشنطون بوسط**» الأمريكية عن الأحوال العمالية فى كوريا الجنوبية فى ظل الازمة الاقتصادية الحادة التى تمسك بخناقها. تقول الصحيفة الأمريكية أن زيارة إلى مدينة «**أولسان**» الكورية التى شهدت مولد الحركة النقابية المنظمة فى كوريا الجنوبية، والتى لا تزال رمزا زاهرا لهذه الحركة، تساعد علي تفهم الشعور باليأس الذى يخامر عمال هذا البلد والمشاكل التى يواجهونها، فهذه المدينة الساحلية التى يقطنها زهاء مليون نسمة تعتبر احد المعاقل الصناعية الكبرى فى كوريا الجنوبية تضم تسعة مصانع عملاقة تابعة لمجموعة **شركات هايونداى** تنتج سيارات وسفنا وتستخدم أكثر من ١٠٠٠٠ عامل يعتمدون عليها تقريبا فى كل جوانب حياتهم. بل ويتوقف رزق كل من يعيش فى المدينة، من عامل محل البقالة إلى الجرسون فى الخمارة إلى بائع الكرنب على **شركة هايونداى**، وحتى سيارة الحريق فى المدينة من انتاج هايونداى. وجميع عمال الشركة كانوا يعتقدون أنهم وفقا لتقاليد العمل الكورية مرتبطون مع هايونداى بعقود عمل أبدية لا تنحل إلا بالموت. غير أن الأزمة الاقتصادية غيرت كل شئ. **فهايونداى مطالبة الآن باعادة هيكلة كيانها والاستغناء عن ٢٠ فى المائة من قواها العاملة، أى زهاء ٤٦ ألف عامل قبل نهاية شهر يونيه ١٩٩٨.**

ويقول عامل لحامات كهربائية فى الشركة التقى به محرر الصحيفة الأمريكية فى شقته الصغيرة الأنيقة المزودة بكافة أسباب الرفاهية الحديثة (أنظر الصورة وقارن بينها وبين الصورة التى نشرتها اليسار فى تحقيقها عن مساكن العمال فى العاشر من رمضان) التى وفرتها له الشركة **إنه اذا ما استغنت عنه الشركة فإنه سيفقد منزله وجيرانه وأصدقاءه**.

وعلى الرغم من أن الاحصاءات الرسمية تقول **أنه منذ بدء الأزمة الاقتصادية فى كوريا فإنه يحدث ٢٥ حالة انتحار يومية**، وإنه يحدث في بعض الأحيان أن ينتحر أفراد الأسرة بأكملهم، حيث أن التعطل عن العمل يعتبر عارا مشينا، فإن هذا العامل يقول إنه لن ينتحر ولكنه سيحاول البحث عن عمل آخر كسائق تاكسى، إلا أنه يضيف بأن فكرة فقده لعمله مرعبة لدرجة أنه لا يستبعد احتمال قيامه بالانتحار. ويعلق المحرر الأمريكى بأن العامل الأمريكى الذى يفقد عمله فى ظروف مماثلة قد يشعر بالحرج والاكتئاب ولكنه لن ينتحر لأنه سيحصل على إعانة بطالة لفترة ما قد يعثر خلالها على عمل آخر، وهو الأمر الذى لا يتوافر للعامل الكورى الجنوبى.

ويقول رئيس مجلس ادارة **شركة هايونداى** لصناعة السيارات إن شركته حاولت جاهدة أن تحتفظ بعمالها وأن تجعل عملية التسريح، وما قد يترتب عليها من آلام، محدودة إلي أقصى الحدود بقدر الإمكان، **غير أن الحقائق الاقتصادية، فضلا عن الضغوط الحكومية من أجل اعادة الهيكلة، لم تترك للشركة مجالا للاختيار**. ويضيف رئيس مجلس الادارة قائلا: إن كوريا الآن أشبه بقارب تتقاذفه الأمواج فى بحر هائج وعلى ظهره عشرة ركاب. ولا يمكن لجميع الركاب أن ينجوا من الموت وعلينا أن نقذف بثلاثة منهم إلى البحر كى ينجو السبعة الآخرون.

أما عامل اللحامات الكهربائية فإنه يقول إنه يحب شركته ولا يود أن يتظاهر ضدها، ولكن إذا ما دعت نقابته إلي إضراب فإنه سيستجيب لندائها «لأنه ليس لدى من ألجأ إليه في الملمات سواها!» ثم يضيف قائلا: «إننى أبلغ من العمر ٣٧ سنة وقد قضيت فى عملى فى الشركة ١٤ عاما، وهو العمل الوحيد الذى أجيده، فإذا ما كان على أن أختار بين الموت قابعا فى مكانى أو الموت كفاحا، فإننى أفضل الموت كفاحا، وإذا ما دعتنى النقابة إلى الإضراب فإننى سألبى النداء».

وتقول الصحيفة الأمريكية إن نقابات العمال كانت ممنوعة من النشاط فى كوريا الجنوبية حتى عام ١٩٨٧. وعندما سمح بتكوين نقابات عمالية بعد ذلك التاريخ فإن ادارة الشركات كانت تتعامل معها بأساليب العنف، بما فى ذلك الاختطاف والضرب والتهديد بالموت واستئجار «البلطجية» للتعامل مع القيادات. كانت هذه بالنسبة لها أساليب التفاوض التى لا تحيد عنها (مرة أخرى، قارن بين ذلك وبين ما أشار إليه **خالد البلشى** فى تحقيقه عن عمال العاشر من رمضان). وواجهت الحركة النقابية ذلك بالاضرابات والاحتجاجات العنيفة. كانت الحكومات الكورية المتعاقبة تعتبر النشاط النقابى النضالى تهديدا للنمو الاقتصادى المزدهر، ومن ثم فإنها أخذت جانب دوائر الأعمال ضد الحركة النقابية، وأبرمت اتفاقا ضمنيا مع رجال الأعمال: أعطوا للنقابات معظم ما تريده وحافظوا على هدوئها وادفعوا العمال إلى زيادة الانتاج، وسنتولى نحن مساعدتكم على تحمل التكاليف. وحتى رئيس الجمهورية الجديد الذى كان يرتبط بعلاقات قوية مع النقابات العمالية وقت أن كان فى المعارضة، لم يخف على القيادات النقابية فور توليه السلطة أنه يعتبر اللجوء إلى الاضرابات العمالية العنيفة فى مواجهة التسريحات العمالية الاضطرارية واسعة النطاق أمرا يهدد عودة الاستثمارات الأجنبية الكبيرة المطلوبة لإنتشال الاقتصاد الكورى من وهدته!.

وفى مواجهة ذلك يقول رئيس نقابة عمال شركة هايونداى للسيارات: «**اذا ما أضطررنا فإننا سنقاتل، تخيل لو أنك فقدت عملك، ولم تحصل على معاش تقاعدى، ولم يكن ثمة عمل آخر متوافر أمامك، ووجدت أطفالك يتضورون جوعا. ماذا ستفعل فى هذه الحالة؟ هل ستحرص على المحافظة على السلام الاجتماعى؟.**

فما رأيك أنت؟.

الخصخصة والعولمة والعمال.. صداع مستمر

نحو المواطنة

الاقباط: بين «النص» و«الرصاص»

فى إطار الصدام بين «الاسلام السياسى والدولة الحديثة»

سمير مرقس

(١) فى البدء .. الصدام:

«النص والرصاص: الاسلام السياسى، والأقباط، وأزمات الدولة الحديثة فى مصر»، وهو أحدث كتاب للكاتب الكبير **نبيل عبد الفتاح**. ويمكن اعتبار هذا الكتاب اسهامة جديدة للكاتب تصب فى مشروعه الفكرى الذى بدأ تبلوره في كتابه الأول الصادر فى عام ١٩٨٤ بعنوان: **المصحف والسيف: صراع الدين والدولة فى مصر**.. ويتضح من العنوانين ان عناصر المشروع الفكرى للباحث تستمد مادتها الأولية من قضيتى الدين والدولة فى مصر بشكل عام، فهما الكلمتان «المفتاح» لهذا المشروع.

كذلك تعكس الدلالة الموضوعية للعنوانين «اشكالية مركبة» بين المصحف/ النص والسيف / الرصاص، إشكالية مركبة تعكس الصراع بين المقدس والزمنى وبين السماوى والأرضى. وبين التقليد والتحديث، وبين التراث والتجديد. هذا الصراع الذى لم يحسم بعد، ولم يزل محتدماً على أرض الواقع. ولهذا يأتى إصدار هذا الكتاب فى لحظة زمنية غاية فى الأهمية، فى موعده تماماً وذلك لسببين:

(١) استمرار الحالة الصراعية ولمدة زمنية طويلة بين المصحف والنص، والسيف الرصاص، حتى ان العنوانين يعكسان فى شقهما الثانى كيف تطورت اداة العنف من السيف إلى الرصاص ولم تزل الحالة الصراعية مستمرة وممتدة.

(٢)كيف ان هذه الحالة تعكس «تجاوزا حضاريا» لم يتم تجاوزه إلى «التفاعل الجدلى» بين عنصرى الاشكالية المركبة، بشكل يتجاوز الحالة الصراعية إلى حالة ابداعية تطور الواقع.

سوف نركز حديثنا على الفصول التى تتناول الأقباط من منظور وضعيتهم القلقة فى إطار الصدام بين« **النص والرصاص**» أو بلغة أخرى فى إطار الصدام بين« **الاسلام السياسى والدولة الحديثة**» من جهة أخرى. فالثابت أن الصراع المحتدم بينهما منذ سنوات إنما هو صراع بين مشروعى كل منهما، الأمر الذى يعكس «أزمة ما»، أزمة فى داخل كل طرف، **من جانب تعكس عجزا داخليا فى القدرة على التطور الذاتى والتفاعل مع الطرف الآخر ومع الواقع بمستوياته المتنوعة**. ومن جانب آخر تعكس «الأزمة» واقعا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا مترديا يؤثر سلبا على طرفى الصراع.

(٢) أوضاع الأقباط فى إطار وضع إشكالى على مدى فصول ثلاثة

صدر كتاب **النص والرصاص** فى نهاية العام الماضى، عن دار النهار البيروتية، وذلك فى ما يقرب من ٤٠٠ صفحة، تضم ١١فصلا بالاضافة إلى المقدمة والحواشى. كان نصيب الأقباط المباشر من الكتاب ثلاثة فصول، وان كان هذا لم يمنع أن يكون لهم حضور غير مباشر فى المقدمة وفصلين آخرين من الكتاب.

منذ البداية والكاتب يؤكد من خلال المقدمة أن «محور وإشكاليات ومعالجات فصول الكتاب المتعددة، تدور حول **الدولة المصرية الحديثة**، وذلك نظرا لان الدولة كانت محور مشروع تحديث المجتمع». فالدولة المصرية- فى تقدير الكاتب-مميزة عن غيرها من الدول «أنها علاقة جوى خاصة، وذات شجون لدى المصريين، تعيش فى كياناتهم، ووعيهم ومخيلتهم، وحياتهم على وجه الإجمال.

إن العلاقة بين الدولة المركزية المصرية العريقة وبين مواطنيها انما هى علاقة «لغز» حسب تعبير الكاتب، حيث يسكن العشق قريبا من الخوف ومتداخلا فيه، وحيث الأمل وخيبة الرجاء صنوان لا ينفصلان إلا نادراً.

وعلى الجانب الآخر- يضع الكاتب منذ البداية -الاسلام السياسى فى مواجهة هذه الدولة فيقول: «ان ظواهر الاسلام السياسى



مسلمون ومسيحيون يشاركون فى تشييع جنازة ضحايا الارهاب

المتعددة والمعقدة، أصبحت تتحرك في قلب مشروع الدولة، ونظم أفكارها وأساطيرها ووعودها الحديثة، وتجريح مشروعيتها، وشرعياتها، وذلك على أسس ومرجعيات وتأويلات فقهية متعددة ومنتقاة، تشكك في الأسس والجذور، قبل الهياكل والأبنية.. **لم يعد الأمر محض سعى إلى تكييفات، بين التأويلات والرؤى الدينية، وبين القيم العصرية ،والتحديث السلطوى للقيم وأنماط العيش والتفكير** .. وانما هناك رفض كلى لكل هذه القيم السلطوية، والدولة، والنخب الحاملة لها، وهنا تطرح وعود جديدة، تدور حول تأويلات وإعادة صياغة للقيم الاسلامية لتكون بديلا جذريا لهذا التاريخ، من انجازات الدولة الحديثة، واخفاقاتها وهزائمها»

على هذه الأرضية ينطلق الكاتب في طروحاته على امتداد فصول الكتاب بشكل عام، وفي طروحاته التي تخص الأقباط بشكل خاص. وسوف نحاول أن نرصد بعجالة قراءة «**أوضاع الأقباط المصريين**» حسب تعبير الكاتب في إطار «اشكاليات» الدولة القومية الحديثة في علاقتها بظواهر واشكاليات الاسلام السياسي وحركاته السياسية.« **وكيف ان احدى تجليات هذه العلاقة كان التضاد بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي** حيث عالج هذا الموضوع في الفصل الأول حول «الشريعة الاسلامية في النظام السياسى المصرى» الأمر الذى عكس إشكالية كبرى في التاريخ المصرى الحديث لانها مست شرعية النظام السياسي في الصميم شكلا ومضمونا .كذلك هوية المجتمع والدولة، والأفق الفكرى والقيمي والفلسفي الذى يدور النظام والصفوة الحاكمة وغالبية القوى الاجتماعية حوله. وقد كان لهذا التضاد آثاره السلبية على التكامل القومي بين المسلمين والأقباط والذى تجسد في أمرين:

* **الصراع بين الكنيسة والنظام السياسى الساداتي.**
* **تخوف الأقباط من الشريعة الاسلامية.**

ثم تعرض الكاتب للشريعة في إطار الصراع الانتخابي، وتحديدا في انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧، وكيف قامت الصفوة الحزبية في توظيف الشريعة في البرامج الانتخابية وتأكيد على غياب رؤية متبلورة لها في علاقتها بالقانون الوضعي. وهذا الغياب هو تعبير عن غياب رؤية عامة سواء في الحكم أو المجتمع بقواه المتعددة، عن دور الدين والنص في علاقته بالعصر.



السادات.. الصراع مع الكنيسة

(٣)
الفتنة الطائفية والحاجة إلى النظرة الشاملة

في ضوء ما سبق ننتقل مع الكاتب إلى الفصل الثالث المعنون «**مرايا الفتنة الطائفية**» ففي هذا الفصل يقدم الكاتب تأصيلا فكريا شاملا لقضية الفتنة الطائفية ،حيث يبدأ بطرح العديد من الأسئلة حول الاستدعاء المتكرر لنفس التفسيرات لظاهرة مستمرة وممتدة على مدى زمني طويل ،وعدم القدرة على مواجهة المشكلة والركون إلى السهل من التبريرات والاجابات الجاهزة.

ثم يجتهد الكاتب في معالجة المصطلح نفسه بقوله: « **ان التعبير الذى أطلقه البعض على وضع الشقاق الديني في مصر، وهو الفتنة الطائفية، يمثل تعبيرا مضللا ومستمدا من مورد ديني، فالفتنة تعبير ديني وجنائي في آن.**

فالفتنة هى تعبير عن الخروج على الجمهور .عن الجماعة في المفهوم الفقهي السني. فالتعبير غامض، فصفة الطائفية -لا يعرف المرء- هل هي مستمدة من مفهوم الطائفة بالمعنى اللغوى، أى الفئة؟.. أم أن الطائفة هنا بمعنى طائفة من المؤمنين؟ أم أن التعبير يستمد من الميراث الديني والمفهومي للدولة العثمانية ومفهوم الملل والطوائف؟. أم أنه مستمد من مفهوم الطائفة بالمعنى الاثنى والانثروبولوجي؟.

ويقطع الكاتب مجال الشك بتقديم اجابة محددة «الثابت انثروبولوجيا وثقافيا أن ثمة توحدا قوميا يحيط المصريين ولا توجد أية تمايزات عرقية أو ثقافية أو قيمية بين المصريين جميعا على رغم من اختلاف دياناتهم» ويستنبط مما سبق مقولة غاية في الأهمية نصها «**نحن، إذن، إزاء حالة من حالات التوصيف اللغوى غير الدقيق، أو المفارق للحالة التى يوصفها أو ينتجها في اللغة**».

على أرضية ما سبق يبدأ الكاتب في فتح ملف الفتنة الطائفية في مصر ،حيث يؤكد أن هذا الملف دائما ينتج بدون معلومات تفصيلية عن أسباب الفتنة ووقائعها والفاعلين المؤثرين فيها . **والمجهول هو العامل الحاكم للأحداث**، إنه التعتيم أو في أحسن الأحوال التفسير الجزئي، ويبدأ الكاتب في استجلاء الغامض والمجهول فيبدأ في التعرض لمنابت الصراعات ذات الاقنعة الدينية: طبيعة المناطق التى تتم فيها الاحداث. الطبيعة الحضرية للمكان. التكوين الاجتماعي والاقتصادى منظومة القيم الثقافية الحاكمة.

ويصل الكاتب إلى أن البيئات التى تقع فيها الأحداث انما تعيش في واقع مترد حيث يلعب الدين فيها دورا مميزا سواء في التعبير عن المكانة أو تحديد الذات في مواجهة الآخر، في ظل غياب معايير عصرية ومدنية، لبلورة هوية جماعية خارج اطار الهويات التقليدية التى تمثل آلية صراعات ونزاعات بين الفئات الاجتماعية. وفي النهاية الاحتجاج على الأوضاع الذى يأخذ شكل «**الوجه الديني**»، فيتم اتخاذ عدو سهل وانزال هزيمة به. **ان الضحية هنا قد تكون الأقل عددا، وتعبئة المناصرين عادة ما تكون أسهل في هذه الحالة.**

ان «فائض العنف» الذى يتراكم عن الأشكال المتعددة لسوء الوضع الاجتماعي الاقتصادى ،والثقافي، وغياب الأفق لحل المشكلات المستعصية عادة ما يتم استثارته أو استثماره، أو توظيفه في المسارات الدينية في مصر عبر آلية الشرارة الأولى.

ويختتم الكاتب هذا الفصل بمحاولة دراسة ما أسماه «البناء الاجتماعي» ل«**الفتن الطائفية**» على مستويات عدة: المستوى الدولي والاقليمي، مستوى الدولة، وأخيرا مستوى الجماعات السياسية المصرية.

فعلى المستوى الأول نجده ينظر للبيئة الدولية والاقليمية باعتبارها عاملا مساعدا ومنشطا للصراعات الداخلية .**وبالنسبة للمستوى الثانى نجده يقر بأن عقيدة الدولة المصرية تاريخيا هى الاسلام مما يترتب عليه فرض الدولة لنظم عدة ومؤسسات اجتماعية وقواعد قانونية مستمدة كلها من النموذج التاريخي لأهل الذمة ،مما يربط فكرة علاقة الفرد بالجماعة على أساس المعيار الديني الأمر الذى قد يصطدم في التاريخ الحديث والمعاصر بفكرة حقوق المواطنة** التى ترتبط

بمسألة الدولة الحديثة والمراكز والحقوق القانونية المترتبة عليها.

أما بالنسبة للمستوى الثالث فنجد الكاتب يحاول الكشف عن الخطاب الخفي للجماعات السياسية المصرية والتي يتم فيها التداخل بين الديني والسياسي مما يحدث اختلاطا بين جوانب المشروع السياسي- الاجتماعي، وبين الدين دونما تأصيل مما أثر على واقع العلاقة بين مكونات الجماعة الوطنية.

(٤)
الأقباط والنظام السياسي : حالات ثلاث

يناقش الكاتب في الفصل الرابع **علاقة «الأقباط بالنظام السياسي المصري»**، ويتتبع هذه العلاقة من حيث تدرجها من الاستبعاد إلى الهامشية إلى المشاركة. ومن البداية يرصد الكاتب الاتجاهات التي تعترض على خطأ الحديث عن «كتلة تصويتية قبطية مندمجة وذات نمط تصويتي، أو نمط عزوف عن المشاركة ثابت أو ينطوي على سمات موحدة ،ومن ناحية أخرى، عدم دقة الحديث عن كتلة قبطية بشكل متغير الدين السمة الأساسية لها». إلا أن الكاتب ورغم موافقته على ما تقدم إلا أنه يذكر أن **العوامل السياسية والتاريخية أدت إلى ظهور نمط في السلوك السياسي لدى الاقباط يمكن أن نطلق عليه «نمط العزوف السياسي عن المشاركة في مواجهة الصد السياسي»**.

وفي ضوء هذا المدخل رصد الكاتب مسار المشاركة السياسية للأقباط في تاريخ مصر الحديث بداية من المرحلة شبه الليبرالية والتي وصفها بمشروع التحديث السياسي ومبدأ المواطنة الكاملة. ثم المرحلة الناصرية والتي وصفها بالتأميم والتعبئة والانزواء السياسي للأقباط، ثم الساداتية وتوظيفات الدين في الصراع السياسي وأخيرا المرحلة الحالية والمشاركة القبطية في الثمانينات والتسعينيات وجدلياتها المتشابكة.

ثم انتقل الكاتب إلى تفسير العوامل التي تسبب عدم مشاركة الأقباط سياسيا حيث صنفها إلى نوعين: **أسباب سياسية مباشرة؟** منها ما يتعلق بالمناخ الطائفي والأحداث الطائفية وفقدان الاحساس بالأمان وانعدام العدالة وتكافؤ الفرص، ومنها ما يتعلق بالأطروحات التي قد تنطوي على رؤية تمييزية ضدهم، وتتصل بعدم الايمان بمواريث الدولة الحديثة وإنجازاتها في مجال تطبيقات مبادئ المساواة، بالاضافة لعوامل خاصة بحرية العقيدة؟.

كذلك هناك أسباب غير مباشرة، تمتد تأثيراتها لتشمل كل المصريين وقد حددها الكاتب بسببين : نظام التنشئة الاجتماعية، وسيادة قيمة الطاعة والاذعان.



عبد الناصر.. الانزواء السياسي

(٥)
الاقباط وتجربة انتخابات ١٩٩٥ : الدروس المستفادة

وينتقل الكاتب إلى الفصل الخامس حيث يقوم بدراسة تجربة انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ ودور الأقباط فيها (وهذا الفصل هو الفصل الثالث الذي يتناول الأقباط بشكل مباشر) ،حيث يرصد ما عبر عنه« **بخصوصية المشاركة القبطية»حيث مثلت حيوية سياسية وتحريكاً للجمود في الموقف السياسي للأقباط** ،وتشجيعهم على المشاركة في العمليات الانتخابية سواء كمرشحين، أو كجزء من جماعة الناخبين على تنوعها السياسي والاجتماعي والجيلي والثقافي والتعليمي، وذلك بالخروج من حالة السلبية واللامبالاة بالمؤسسات السياسية، وآلياتها وفاعليتها وبالفضاء السياسي المصري».

ان الكاتب من خلال دراسته لتجربة مشاركة الأقباط في انتخابات ١٩٩٥ يرصد **دور الكنيسة القبطية في تنشيط الشباب لكسر حالة الانعزال والسلبية السياسية لدى الاقباط**، وان اصرار أجيال جديدة على المشاركة قد وضع إشكالية مشاركة الأقباط في قلب الحوار العام في المجتمع .ومن ناحية أخرى، أعاد مجددا وعلى نحو مكثف طرح إشكاليات الدولة الحديثة واستراتيجية اعادة الاندماج القومي، والعقد السياسي- الاجتماعي- الدستوري الذي يولد الرضا الجماعي والشرعية السياسية».

خصص الكاتب قسما غير صغير من هذا الفصل في قراءة وتحليل الخطاب السياسي للأحزاب المصرية في موقفها من الأقباط وقدم تصورا عن **وجود اختلالات بنائية عدة، ووظيفية في أدوار ومواقف الأحزاب السياسية المختلفة من منظور الاندماج القومي بين المصريين. ومن هذه الزاوية فان هناك، ثمة مؤشرات عن إخفاق الأحزاب السياسية على اختلافها في المساهمة في صناعة قيم التكامل القومي وآلياته**.

وقام الكاتب بجهد كبير في قراءة ودراسة محتوى الخطاب / البرنامج السياسي لعدد من الأحزاب، والتي قامت بترشيح مرشحيها في ضوئه. وامتد هذا الجهد ليشمل دراسة شاملة بالارقام والجداول عن عدد المرشحين الأقباط في الدوائر المختلفة: الحزبيون والمستقلون.

وبعد أن تناول تفاصيل العملية الانتخابية ووضعته الأقباط فيها، وفي النهاية خلص الكاتب إلي أن الانتخابات الأخيرة كشفت عن أحد أبرز مظاهر أزمة الدولة الحديثة في مصر التي تتمثل في إشكاليات عدة باتت تمثل أبرز مظاهر الخلل في الحياة السياسية والدستورية في مصر، وعلى رأسها إشكالية **المواطنة والمساواة إزاء الاستبعاد من الحياة السياسية على أسس تمييزية تتمثل في اعتبار الانتماء الديني معيارا للتمييز والاختيار للترشيح للمجالس النيابية، وعلى رأسها الشعب والشورى والمحليات، هذا** رغم اصرار الاقباط على المشاركة السياسية رغم الاعاقات البنيوية البارزة في الواقع السياسي المصري. انه «**بحث عن تعبير سياسي في واقع غير موات**» حسبما وصف الكاتب على الناتج النهائي من عملية مشاركة الأقباط في العملية الانتخابية سنة ١٩٩٥.

(٦)
التفاعل الجدلي .. حاجة ملحة

ان كتاب «**النص والرصاص**» يأتي في موعده محاولا التأمل فيما وصلت إليه الاشكالية المركبة بين الدين والدولة في مصر، وضرورة البحث عن حلول مبدعة لفك التباسات هذه الاشكالية ليس تجاوزا أو تلفيقا وانما بالتفاعل الجدلي الخلاق القادر على أن ينقل المجتمع بكل مكوناته إلى الأمام. **فليس من المعقول ونحن على مشارف قرن جديد ان نستقبله بنفس الاشكاليات والتساؤلات التي تم طرحها عند استقبالنا للقرن الحالي.**

ان **النص والرصاص** محاولة لالقاء الضوء على مواضع الضعف وتجديد رؤانا ومواقفنا من قضايا عدة، فاضافة إلى موضوع الأقباط الذي قمنا بالتركيز عليه، هناك قضية التحديث، والشريعة، وفوضى الدولة، وتحلل المجتمع، الأمن السياسي ،تجديد فكر الاسلام السياسي، العلاقة مع الغرب، التطور التكنولوجي، الأحزاب السياسية. قضايا عديدة يثيرها الكتاب في الواقع وتحتاج إلي قراءة ونقاش وتفاعل مما يتيح أن نشارك جميعا في بناء الوطن وإنهاضه.



تدهور أوضاع حقوق الانسان فى مصر عام ١٩٩٧

٣٠ ألف معتقل .. واعتداءات صارخة على حرية الصحافة

الجماعات (الاسلامية) المسلحة تتحمل ٧٨٪ من أعمال العنف الموجهة ضد الدولة والمجتمع

قضايا
حقوق الإنسان
فى مصر
١٩٩٧

اشراف وتحرير
عصام الدين حسن
شارك فى اعداد التقرير
عبد المولى اسماعيل

مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

كل المؤشرات تؤكد على أن عام ١٩٩٧ قد شهد مزيداً من التردى فى أوضاع حقوق الإنسان فى مصر سواء على المستوى التشريعى أو فى اطار الممارسة . هذا ما كشفه تقرير مركز المساعدة القانونية حول«**قضايا حقوق الإنسان فى مصر ١٩٩٧**» الصادر فى ١١ يونيو الماضى ،من خلال متابعته لقضايا وانتهاكات حقوق الإنسان فى مصر، ومن واقع القضايا والشكاوى التى تبناها المركز خلال عام ١٩٩٧ والتى وصلت لأكثر من **١٦١٦ قضية** تبناها محامو المركز منها **١٠١٣ قضية** بالمقر الرئيسى بالقاهرة ، **٤٢١ قضية** فى فرع الاسكندرية ،**١٨٢ قضية** فى فرع أسوان . هذا بخلاف مائتى قضية أخرى كانت متداولة فى المحاكم قبل عام ١٩٩٧ وكانت لا تزال متداولة خلاله.

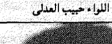
أكد المركز فى تقريره أن السلطات المصرية واصلت استخفافها بالضمانات الدستورية وبالمطالبات المتكررة بانهاء حالة الطوارئ والتى أفضى تطبيقها على مدى ١٦ عاما إلى تعطيل العديد من الضمانات الدستورية فى ظل السلطات الواسعة التى يمنحها القانون للسلطة التنفيذية وأجهزة الأمن ،حيث قررت مد العمل بقانون الطوارئ لمدة ثلاث سنوات جديدة تستمر حتى مايو عام ٢٠٠٠ .وهكذا فإن مصر تكون محكومة بحالة الطوارئ لما يقرب من عشرين عاما متصلة.

قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ومأساة الفلاحين

ورصد المركز سقوط ما يقرب من ٢٠ قتيلا واعتقال مئات الفلاحين وعدد من السياسيين الذين أشتبه فى تضامنهم معهم فى معركة القانون ٩٦ لسنة ٩٢ الخاص بالعلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية والذى بدأ تطبيقه الفعلى فى شهر أكتوبر الماضى.

ويلفت المركز النظر إلى أن تطبيق هذا القانون قد جاء دون التوصل لحلول بديلة للمستأجرين وأسرهم أمام مخاطر الحرمان من مورد رزقهم الوحيد وكذلك احتمال التشريد من مساكنهم التى اقاموها على الأراضى المستأجرة وهو ما أدى لظهور رافد جديد للعنف فى المجتمع المصرى تمثل فى حدوث تحرشات عديدة فى مواقع مختلفة داخل البلاد.

ولقد استخدمت سلطات التحقيق ممثلة فى النيابة العامة صلاحياتها فى **الحبس الاحتياطى لاعداد تربو على الألف شخص ممن** اتهموا بالمشاركة فى أعمال العنف فى الريف المصرى أو المناهضة السلمية لتطبيق احكام القانون.


اللواء حبيب العدلى



وعلاوة على ذلك فلقد رصدت بعض التقارير أن اجراءات تطبيق القانون قد إتسمت فى العديد من المواقع بالتعسف الشديد والذى وجد صوره فى حرث المحاصيل فى الأرض أو اقتلاعها قبل نضجها وهو ما فاقم الخسائر التى تكبدها المستأجرون من جراء هذه الممارسات والتى جرت فى بعض المناطق تحت نظر الشرطة وأحيانا بمشاركتها.

حصاد العنف

عموما فلقد تواصلت انتهاكات حقوق الانسان فى مصر خلال عام ١٩٩٧ فى كافة المجالات سواء فى مجال الحقوق المدنية والسياسية أو فى مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

وسجلت تقارير مركز المساعدة القانونية **مصرع ما لا يقل عن ١٩٩ شخص سواء** خلال الصدامات التى وقعت بين أجهزة الأمن والعناصر المسلحة للجماعات الارهابية ، أو خلال العمليات التى قامت بها تلك الجماعات والتى استهدفت توسيع دائرة الضحايا من المواطنين الابرياء مصريين كانوا اجانب.

وقد قتل فى إطار هذه المواجهات ما لا يقل عن **٤٠ من ضباط وجنود الشرطة، و٤٣ من العناصر المشتبه فى انتمائهم للجماعات الارهابية ، و٦٩ من السائحين الاجانب فضلا عن ٤٧ مواطنا بينهم ٢٧ قبطيا قتل عدد كبير منهم لمجرد انهم اقباط.**ففى سابقة لم

تتكرر فى التاريخ المصرى الحديث أقدمت بعض عناصر الارهاب فى ١٢ فبراير ١٩٩٧ على اقتحام كنيسة مارى جرجس بقرية الفكرية مركز ابو قرقاص محافظة المنيا واطلقوا نيرانهم على رواد الكنيسة مما أدى إلى مصرع تسعة مواطنين اقباط واصابة ستة آخرون.

هذا بخلاف عدداً من الحوادث الأخرى التى استهدفت مواطنين أقباط.

ويشير التقرير إلى أن الجماعات المسلحة تتحمل المسئولية المباشرة عن **٧٨٪ من حصاد أعمال العنف الموجه ضد الدولة والمجتمع** وذلك فى إطار سعيها المتواصل إلى الحاق افدح الاضرار باقتصاديات البلاد التى تشكل السياحة واحدا من مواردها الاساسية.كما أظهر التقرير استخفاف بعض عناصر الشرطة بارواح المواطنين واساءتهم لاستخدام الأسلحة النارية دون الالتزام بضوابط قانونية وهو ما تمثل فى رصد التقرير **لخمس حالات لقتل مواطنين على أيدى رجال الشرطة.**

٣٠ ألف معتقل

وأشار التقرير إلى أنه فى خلال عام ١٩٩٧ وحده قد القى القبض على آلاف الأشخاص لمجرد الاشتباه فى انتمائهم إلى الجماعات المسلحة المتأسلمة ، أو فى إطار التصدى لبعض أعمال العنف التى شهدها الريف المصرى . وامتدت اعمال القبض والملاحقة لاعداد واسعة من المرشحين المستقلين لعضوية المجالس المحلية وانصارهم ،كما طالت العشرات من القيادات النقابية والعمال بسبب ممارساتهم لحقهم المشروع فى التعبير السلمى عن آرائهم أو بسبب نشاطهم النقابى.

ففى يوليو ١٩٩٧ القى القبض على ما لا يقل عن **٢٧٠ من موظفى جامعة الزقازيق** وذلك بعد تفجر الأحداث فى الجامعة بعد صدور قرار من رئيس الجامعة بخفض حوافز العاملين وأمرت النيابة باخلاء سبيلهم فيما عدا ٢٩ أمرت النيابة بحبسهم.

وطبقا للتقرير فلقد وصلت اعداد المعتقلين داخل السجون المصرية إلى ما يقرب من ٢٠ إلى ٣٠ الف معتقل ، أمضى الكثير منهم سنوات طويلة رهن الاعتقال دون تهمة أو محاكمة وذلك نتيجة لاستخدام سلطات الأمن -فى ظل قانون الطوارئ- لسلاح الاعتقال المتكرر مستخفة باحكام القضاء فى الافراج عن المعتقلين.

ولا يزال التعذيب مستمراً

وخلال عام ١٩٩٧ تواصلت ممارسات التعذيب والمعاملات غير الانسانية للمواطنين داخل مقار الاحتجاز المختلفة. وتراوحت



أسر ضحايا كنيسة الفكرية أثناء تشييع الجنازة

اساليب التعذيب بين الضرب بالايدى والأرجل وبالسياط والكرابيج والاسلاك الكهربائية والصعق بالكهرباء فى مواضع حساسه من الجسم والحرق باعقاب السجائر وعصب الأعين والتهديد بالاغتصاب والضرب على الرأس وغمره فى المياه.

وامتدت ممارسات التعذيب وسوء المعاملة إلى عدد من سجناء الرأى الذين القى القبض عليهم بسبب تضامنهم مع مستأجرى الأرض الزراعية ،كما طالت أيضا اعداد كبيرة من المستأجرين فى إطار الضغوط التى مارستها أجهزة الأمن عليهم لاجبارهم على اخلاء الأرض للمالك دونما انتظار للمهلة المحددة قانونياً ودونما انتظار لحسم النزاع بينهم قضائيا.

ويرصد التقرير اربع حالات للوفاة داخل

لواء حسن الألفى



أقسام الشرطة نتيجة التعذيب والاعتداءات التى تعرض لها الضحايا ،كما يرصد خمس حالات للوفاة داخل السجون نتيجة للحرمان من الرعاية الصحية أو التعذيب.

وعلى صعيد آخر ظلت الأوضاع داخل السجون مدعاة للقلق فى ظل اغلاق بعض السجون ومنع النزلاء داخلها من الاتصال بذويهم أو محاميهم ، أو فى ظل التردى البالغ للأوضاع المعيشية والصحية داخلها وهو ما أدى إلى تفشى بعض الأمراض **كالجرب والحساسية والكلى والدرن والكبد** هذا فضلا عن عدم توافر أية أدوية داخل مستشفى بعض السجون وهو ما أدى لوفاة بعض السجناء.

صحافة سجينة

ويشير التقرير إلى أن حريات الرأى والتعبير والابداع وحرية الفكر والاعتقاد قد ظلت هدفاً لاعتداءات جسيمة خلال عام ١٩٩٧ ، سواء فى ظل استخدام الصياغات الفضفاضة لجرائم الرأى والنشر في قانون العقوبات والتى أفضت إلى ملاحقة العشرات من الصحفيين والمشتغلين بالرأى وصدور أحكام بالسجن على عدد منهم.

ولا تزال هناك مخاوف عديدة تثور بشأن بعض الصحفيين والكتاب الذين يتهددهم تطبيق العقوبات السالبة للحريات إذا ما انتهت قضاياهم بصدور احكام نهائية بتأييد الاحكام الصادرة بحبسهم أو اذا عززت محكمة النقض تلك الاحكام.

وإذا كانت بداية عام ١٩٩٨ قد شهدت تحقق تلك المخاوف بشأن ٤ من الصحفيين طبقت عليهم العقوبات بالحبس فان العقوبات قد تمتد إلى عشرات آخرين.

وفي الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٧ بدأت بوادر مواجهة جديدة لتضييق هامش الحريات الصحفية . بدأت بحملة صحفية انتقدت إساءة استخدام بعض الصحف والصحفيين لهامش الحرية المتاح وشيوع صحافة الفضائح والجنس وابتزاز الآخرين وحملت هذه الحملة بوجه خاص على الصحف التي تصدر بتراخيص أجنبية والتي بلغ عددها ما يقرب من ٢٠٠ صحيفة. وواكب ذلك صدور قرارات من مجلس نقابة الصحفيين في أكتوبر ١٩٩٧ مفادها اتخاذ النقابة للاجراءات الضرورية لتعقب المشتغلين بالصحافة ممن لم يقيدوا بجداول النقابة والبدء في دراسة أوضاع الصحف التي تصدر بتراخيص أجنبية بهدف التوصل إلي اقتراحات محددة لتقسيم سوق العمل الصحفي.

ولقد واكب ذلك صدور قرار من وزارة **الاعلام بمنع طبع وتوزيع ٤١ صحيفة بدعوى عدم توفيق أوضاعها مع جهات الادارة في المناطق الحرة التي يجرى فيها طبع الصحف.**

ومن الجدير بالذكر ان مركز المساعدة القانونية قد تبنى ما يقرب من **١٠٠ قضية** من قضايا النشر كان من ضمنها الدفاع عن **٣٩ من الصحفيين ورسامي الكاريكاتير العاملين سواء في صحف المعارضة أو الصحف القومية أو المستقلة** أو المحلية أو الأجنبية وشملت صحف«الأهالي والشعب والدستور وروزاليوسف والاحرار والاهرام والسياسي المصري .. وغيرها».

تكفير التفكير

أما الكتاب والمفكرين والمبدعين فلم يكونوا خلال عام ١٩٩٧ احسن حالا من الصحفيين ولم يسلموا بدورهم من الملاحقة القضائية أو من مصادرة اعمالهم بزعم الإساءة إلى الاسلام والمسلمين أو مخالفة الاداب العامة.

وتواصلت حملات التكفير بحق بعض المفكرين وفي مقدمتهم **د. حسن حنفي ود. سيد القمني** .وكان اللافت للنظر هو ضلوع جبهة علماء الأزهر ممثلة في شخص أمينها العام ومجمع البحوث الاسلامية في الحملات التي تجعل من المفكرين هدفا لسعار التعصب الديني وفتاوى القتل.

وعلي صعيد آخر طالت قضايا حرية الرأي عدداً من الاعمال السينمائية والمسرحية مثل أفلام المهاجر والنوم في العسل وأبو الدهب.

ويذكر المركز أنه قد تبنى **٨٨ قضية** في مجالات الدفاع عن حرية الرأي والتعبير والابداع والفكر والاعتقاد خلال عام ١٩٩٧.

محاكمات بلا ضمانات

إستمر إهدار حقوق المواطنين في محاكمة منصفة والمثول أمام قاضيهم الطبيعي خلال عام ١٩٩٧ وذلك عبر احالتهم للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة وهو ما يؤدي لحرمان الماثلين أمامهما من العديد من الضمانات الأساسية المكفولة لغيرهم ممن يمثلون أمام المحاكم العادية وفي مقدمة هذه الضمانات حق المتهمين في استئناف الاحكام الصادرة بحقهم أمام محكمة أعلى.

ويسجل التقرير في هذا الصدد أن عام ١٩٩٧ قد شهد خمس محاكمات عسكرية لمدنيين شملت ٢٢٣ متهماً وانتهت إلى صدور أحكام بالاعدام بحق ١٣ منهم والسجن بحق ١٤٨ والبراءة لصالح ٦٢ متهماً .أما محاكم امن الدولة «طوارئ» فلقد اصدرت بدورها اثني عشر حكما بالاعدام في أربعة من قضايا العنف والارهاب.

ويلاحظ التقرير أن عام ١٩٩٧ قد شهد إحالة عدد من المدنيين الذين لم تشملهم اتهامات بالارهاب أو تشكيل تنظيمات غير مشروعة إلى المحاكم العسكرية لمجرد اتهامهم بالتسيب والاهمال أو تقاضي الرشوة لتسهيل خروج أحد الأشخاص المحتجزين بمستشفى الأمراض العقلية.

ومن الملاحظ في عام ١٩٩٧ أن **رئيس الجمهورية** قد استخدم صلاحياته الممنوحة له في ظل قانون الطوارئ في التدخل في المحاكمات في القضية المعروفة باسم **«تنظيم طما»** والتي كانت محكمة أمن الدولة طوارئ قد حكمت بتبرئة المتهمين فيها في أكتوبر ١٩٩٥ . فاستخدم الرئيس صلاحياته في عدم التصديق على الحكم واعادة محاكمتهم أمام دائرة أخرى والتي حكمت باعدام اثنين من المتهمين والاشغال الشاقة المؤبدة لاثنين اخرين وانقضاء الدعوى الجنائية ضد المتهم الخامس بعد وفاته داخل زنازنته.

والمعروف ان العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه مصر ينص صراحة على حظر إعادة محاكمة أي شخص على ذات الجرم أو الإتهام طالما سبق وأن صدر بحقه حكم نهائي بالبراءة ، وهو الأمر الذي يفترض وأن يسرى على احكام محاكم أمن الدولة طوارئ باعتبار أن احكامها نهائية لا يجوز الطعن فيها، على أن السلطات المصرية لا تأخذ بهذا الاعتبار استنادا إلى أن الحكم لا يصبح نهائيا الا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية.

أزمة المجتمع المدني

بالنسبة للحق في تكوين الاحزاب والجمعيات والنقابات يشير التقرير إلى أن القيود الصارمة على حق التنظيم ما زالت تحاصر مختلف اشكال مؤسسات المجتمع المدني.

فما زال الحظر على تأسيس الاحزاب والجمعيات السياسية مستمراً . وما زالت لجنة شئون الاحزاب السياسية ذات التشكيل شبه الحكومي تستخدم صلاحياتها في رفض تكوين احزاب جديدة وخلال عام**١٩٩٧ رفضت اللجنة طلب بتأسيس حزب أكتوبر بدعوى عدم تميز برنامجه عن برامج الاحزاب القائمة ليرتفع عدد الاحزاب التي رفضت اللجنة الترخيص لها منذ انشائها إلى ٣٣ حزبا.** هذا وما تزال الطعون المقدمة من مؤسسي عشرة احزاب ضد قرارات اللجنة موضوعا للمداولة أمام المحكمة الادارية العليا.

اذا كان ذلك هو حال الأحزاب السياسية فان الجمعيات والمنظمات الحكومية ليست بافضل حال. حيث ما يزال قانون الجمعيات الأهلية رقم **٣٢ لسنة ١٩٦٤** يمارس دوره في محاصرة النشاط الأهلي وفي حجب المشروعية عن العديد من المنظمات الأهلية غير الحكومية وفي مقدمتها المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والتنمية وحقوق المرأة ، والتي اتجه معظمها إلى اتخاذ صيغة الشركات المدنية الغير هادفة للربح تفاديا لضغوط قانون الجمعيات ومثيرة بذلك الكثير من المشكلات حول مصادر تمويلها.

وتكتمل مظاهر الازمة التي تعيشها مؤسسات المجتمع المدني بحالة الحصار التي تعيشها النقابات المهنية في ظل تطبيقات القانون **رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣** وتعديلاته والتي أفضت إلى مصادرة حق الجمعيات العمومية في وضع نظمها

جثث بعض ارهابي الاقصر



الانتخابية وأسفرت عن تعطيل اجراءات الانتخابات النقابية فى أكثر من نقابة **وقادت إلى فرض الحراسة على اثنين من كبرى النقابات هما نقابة المهندسين ونقابة المحامين.**

بالاضافة لذلك فلقد رصد التقرير مظاهر العوار التى احاطت بتشكيل مجالس النقابات العمالية من خلال **٣٧ قضية** تبناها محاموا المركز وطالبوا فيها ببطلان نتائج الانتخابات العمالية فى عشرات من اللجان النقابية لما شهدته من صور للتلاعب بحقوق المرشحين واصوات الناخبين.

كما تضامن المركز مع العديد من قيادات العمل النقابى فى مواجهة الاجراءات التعسفية التى استهدفتهم بسبب نشاطهم النقابى على مدار العام.

انتخابات تكريس السلطة

ولقد شهد عام ١٩٩٧ مزيدا من الدلائل على اهدار حق المواطنين فى المشاركة السياسية عبر انتخابات حرة نزيهة وقدمت انتخابات المحليات أكبر دليل على ذلك حيث يسجل التقرير العديد من التجاوزات الخطيرة التى شهدتها انتخابات المحليات والتى شملت القبض على مئات المرشحين وأنصارهم لاجبارهم على التنازل **حيث اجبر ٦٠٠ مرشح على التنازل فى الدقهلية** بعد أن قادت أجهزة الأمن حملة اعتقالات بالمحافظة طالت ما يقرب من ٦٠٠ من المرشحين ومندوبيهم. كل ذلك يدور فى إطار سعى الحزب الحاكم إلى التكويش على السلطة.

ولقد شملت التجاوزات التى شهدتها انتخابات المحليات الصور المألوفة للتزوير وتسويد البطاقات لصالح مرشحى الحزب الوطنى فى ظل عمليات استبعاد وطرد مندوبى المرشحين.

وعلى صعيد آخر فلقد واصل مجلس الشعب استخفافه بنتائج تحقيقات محكمة النقض فى الطعون على انتخابات مجلس الشعب والتى جرت فى نوفمبر ١٩٩٥ والتى قضت فيها ببطلان عضوية عشرات النواب داخل المجلس ، وذلك بزعم أن المجلس سيد قراره استنادا لاحكام المادة ٩٣ من الدستور.

تدنى الأوضاع المعيشية

وبشكل عام فان التقرير يشير إلى أن اقساما متزايدة من السكان فى مصر ما زالت تعانى من تردى الأوضاع المعيشية فى ظل تراجع الدور الخدمى للدولة وبخاصة فى مجالات الصحة العامة والتعليم والاسكان.

فضلا عن تخليها عن مسئوليتها فى تأمين حق العمل لحملة المؤهلات العليا والمتوسطة حيث تقدر بعض التقارير وجود **نحو ١٫٥ مليون عاطل بين صفوف المتعلمين وحدهم.**

ويفاقم من الوضع لجوء الدولة إلى تطبيق بعض السياسات مثل التوسع فى نظام الخصخصة والذى يدفع باعداد كبيرة من القوى العاملة إلى طابور المتعطلين سواء بتشجيع نظام المعاش المبكر أو من خلال عمليات الفصل الجماعى أو بمصادرة بعض الحقوق العمالية المكتسبة.

وقد افضت هذه الأوضاع مجتمعة إلى تنامى حركة الاحتجاج فى صفوف الحركة العمالية والتى أخذت أشكال التجمع والاعتصام والاضراب السلمى . وهو ما واجهته السلطات باغلاق بعض المنشآت ومحاصرتها بقوات الأمن والتهديد باستخدام القوة لفض الاضراب أو اللجوء إلى احتجاز العاملين والتحقيق معهم.

ولقد تبنى المركز قضايا مئات العمال الذين طالتهم اجراءات الفصل التعسفى أو تعرضوا لاهدار بعض حقوقهم فى العمل، وتمكن فى العديد من قضايا الفصل سواء الفردية أو الجماعية من الحصول على أحكام قضائية بالغاء تلك القرارات والتوصل إلى إتفاق بتعويض العاملين فى بعض المناطق.

وفى ظل أزمة الاسكان الحالية وارتفاع القيمة الايجارية وتخلى الدولة عن مسئوليتها الاجتماعية فى توفير الاسكان الشعبى واتجاهها لمنافسة القطاع الخاص فى الاسكان الفاخر والتمليك . رصد المركز اتجاها متزايداً لأجهزة الدولة للإخلاء القسرى للسكان فى العديد من المناطق دونما اعتبار لحق المقيمين فى هذه المناطق سواء فى التعويض أو توفير سكنى بديلة الأمر الذى سيؤدى إلى تشريد مئات الأسر وحرمانهم من حقهم فى مأوى ومسكن ملائم.

وفيما يتعلق بالحقوق الصحية والبيئية اظهرت دراسة ميدانية قام بها المركز أن الاتربة المتساقطة على حلوان قد تجاوزت النسب المسموح بها بنسبة تتراوح بين ٧ إلى ٢٥ ضعفا نتيجة لعدم التزام المنشآت الصناعية وخاصة مصانع الاسمنت فى حلوان بقانون البيئة رقم ٤ لسنة ٩٣ وهو ما أدى إلى انخفاض الأشعة البنفسجية فوق حلوان بنسبة ٣٠٪ كما أدى **لارتفاع نسبة الاصابة بالأمراض الصدرية إلى ٢٩٪ من بين تلاميذ المدارس القريبة من المصانع.**

وأظهرت الدراسة أن ٩٠٪ من حالات الاصابة بالأورام التى استقبلها مستشفى المقطم كانت من حلوان.

تطور ايجابى

عموماً فإن التطور الايجابى الوحيد فى مجال حقوق الإنسان فى مصر -كما يقول التقرير -لم يأت من جانب الحكومة وإنما قامت به المحكمة الدستورية العليا والتى ابطلت ما لا يقل عن ٢٧ نصا من نصوص القوانين واللوائح والقرارات الوزارية والقرارات بقوانين بعد أن ثبت مخالفتها لـ ٣٧ مادة من مواد الدستور البالغ عددها ٢١١ مادة.

وكانت أبرز الأحكام فى هذا الصدد هو ما أنتهت إليه المحكمة من بطلان دستورية الفقرة الأولى من المادة ٩٥ من قانون العقوبات والتى كانت تخضع رؤساء تحرير الصحف للمساءلة الجنائية عن مخالفات النشر التى تقع بواسطة الصحف .وكان المركز قد ترافع فى ٥٧ قضية من قضايا النشر لصالح ٢٢ من رؤساء مجالس إدارة الصحف ورؤساء التحرير باعتبارهم متضامنين فى المسئولية تجاه كل ما نشر فى صحفهم وذلك قبل صدور حكم المحكمة الدستورية ببطلان ذلك.

عرض: خالد البلشى



سيارة مصفحة فى شوارع الصعيد لمواجهة العنف



مبارك .. الدولة والثورة والمستقبل

إن عيد ميلاد الرئيس **حسنى مبارك** وتنحية الرئيس **سوهارتو** فى أندونيسيا مسألتان توجبان التفكير الجاد فى شخصية الرئيس مبارك كظاهرة سلطوية فريدة فى تاريخ مصر المعاصر والحديث ..

وباعتبارى عاملا يسارياً فاننى أوجه النقد الشديد للمثقفين والمفكرين فى صفوف القوى الوطنية والديمقراطية المصرية لأنهم جميعاً قد غفلوا أو عجزوا عن رؤية ظاهرة مبارك الدولة والثورة والمستقبل . وبالتالى فلم يقولوا للشعب المصرى شيئا عن أسباب وجود هذه الظاهرة السلطوية البالغة الأهمية ومدى تأثيرها فى الحياة والمجتمع ..

ولذلك فقد صرفوا النظر عن كيفية نشوء الدولة المصرية المعاصرة بقيادة الرئيس **مبارك** ذات الطبيعة الخاصة فى تحقيق ثورة مصرية جذرية رأسمالية ذات مضامين مادية وروحية عميقة..

فاذا كان والى مصر **محمد على** هو مؤسس مصر الحديثة والاشتراكية الحكومية .. والرئيس **جمال عبد الناصر** مؤسس مصر التحرر والاشتراكية الناصرية . والرئيس **أنور السادات** مؤسس مصر الانفتاح الاقتصادى والصلح مع إسرائيل . فان **الرئيس مبارك هو مؤسس مصر رأس المال المالى والخصخصة والسوق الحرة.**

وهؤلاء الحكام كانوا ضباطا عسكريين فالأول والثانى والثالث كانوا ضباطا برتبة بكباشى فى حين أن الرئيس مبارك كان يحظى برتبة جنرال أى أنه أعلاهم رتبة عسكرية وأكثرهم حفظاً وفهماً للقاموس العسكرى ومتون التكتيك والاستراتيجية العسكرية . هذه المتون العسكرية التى طبقها فى إدارة شئون مصر فور وصوله إلى منصب رئيس الجمهورية.

ولقد تجلى ذلك فى قيامه بتأسيس دولة مركزية شمولية محررة من مفاهيم ثورة ٢٣ يوليو الاقتصادية والاجتماعية .. دولة تجاوزت الدستور دون تعديل الدستور .. دولة قوية ذات دكتاتورية برلمانية وحزبية ونقابية وإعلام خرافى يفوق إعلام هوبلز ألف مرة بحيث يجعل المرء يرى الديك حماراً والجمل يلج فى سمّ الخياط..

وبواسطة تلك الدولة الجبارة بادر الرئيس مبارك بتحقيق ثورة رأسمالية مُقننة فى كل شئ وبدأها رويداً رويداً وخطوة خطوة من خلال إحداث تغييرات جذرية فى السياسة والاقتصاد والاجتماع وفى مجمل القيم الروحية للشعب المصرى ..

ولقد **تمثلت تلك التغييرات فى ظهور أمتين فى المجتمع المصرى أمة رأس المال المالى - والخصخصة والبورصة والسوق الحرة فى مواجهة أمة مصرية بروليتارية عمالية كادحة يتفشى فى صفوفها الفقر المدقع والبطالة الصارخة وغياب الحريات العامة والنقابية ..**

ومن هنا برزت عبقرية الرئيس مبارك من خلال توظيف دولته فى تحقيق ثورته الرأسمالية الطموحة التى حدثت بدون ضجة وبغير جمهرة . فالشعب المصرى لم ينفعل بها أو ضدها تبعا لمزاجه الحالى من السخط والرضى فى ظاهره حيال تلك الثورة من جراء تغييبه وتغريبه مما أدى إلى اختفاء مظاهر صراعه الطبقى واحتجاجاته الاجتماعية .

الأمر الغريب أن الثورات الوطنية والشعبية قد قوبلت بضجة ايجابية وثورية وجمهرة راضية حيث انفعل الشعب المصرى بها فشارك فى أحداثها .. كما أن الثورات والانقلابات والسياسات الرجعية والمضادة قد قوبلت أيضا بضجة سلبية رافضة وجمهرة سلبية غاضبة وانفعل الشعب المصرى ضدها باضراباته ومظاهراته .

إذن فلا توجد ثورات أو انقلابات أو سياسات جذرية بدون ضجة سلبية أو إيجابية وبغير جمهرة رافضة أو راضية . **مما يعنى أن ثورة الرئيس مبارك الرأسمالية التى استقبلها الشعب المصرى بشكل محايد فى الظاهر دون أن يباركها مباركة واقعية وملموسة تمثل ظاهرة وأن الدولة التى حققتها بعيداً عن مشاركة الشعب المصرى تمثل ظاهرة أيضاً.**

وكلا الظاهرتين وجهان لعملة واحدة

عطية الصيرفى

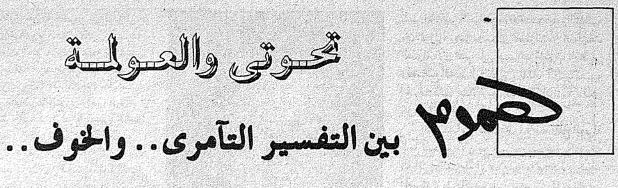


لارتباطهما بعلاقة تبادلية وثيقة مما جعل هذه الثورة التى لامثيل لها فى مصر تعزز مضمونها الاجتماعى بيسر وسهولة فى حضانة الدولة بقيام دولة رأس المال المالى الكبير التى تتشخص فى مؤسسات البورصة وسوق المال التى يتداول بها **فئة مليار جنيه** وفى عدد **٨١ بنكا** تبلغ فروعها **١٥٤٢ فرعاً** تجاوزت موازناتها **٣١٦ مليار جنيه** وودائعها **٢٠٦ مليار جنيه** وقروضها **١٥٩ مليار جنيه..**

هكذا استطاع الرئيس حسنى مبارك بدولته القوية وثورته الجذرية البيضاء تحقيق امبراطورية فى رأس المال المالى لأول مرة فى مصر الحديثة والمعاصرة مستبعداً منها كل مظاهر الديمقراطية والعدل الاجتماعى ..

عندئذ فقط توقفت رسالة الرئيس **مبارك** رجل الدولة والثورة .. ولم يبق أمامه إلا تتويج دولته وتتويج ثورته باعداد مستقبل مصر فى مواجهة القرن الواحد والعشرين باستخلاف غيره بطريقة ديمقراطية وباختيار ديمقراطى لاتشوبه شوائب العسكره والسلطوية والقرابة العائلية ..

إن ذلك الاستخلاف الديمقراطى هو ضرورة وطنية وواجب اجتماعى ومسئولية أخلاقية تجاه الشعب المصرى والأجيال القادمة . إذ أنه الطريق المصرى الوحيد المؤدى إلى قيام مجتمع ديمقراطى مدنى تتقدم فى ظله التنمية ويتوافر فيه الرخاء والخبز والحرية .. ومن ثم يتجنب شعبنا المصرى حدوث قارعة تأتى بها العفوية ذات الحضور المباغت كريح صرصر عاتية ..



بين التفسير التآمرى.. والخوف..

والسياسة .. والاقتصاد .. والامركة

«هل يسأل الإنسان لماذا يذكر اسمه متبوعا باسم ابيه وجده؟! وهل إذا رفع علما ينتظر منه أن يرفع علما غير علم وطنه ..؟! وهل إذا سئل عن أصله أتراه ينتسب لغير ارضه وناسه وتاريخه؟!.

إن الإجابة على تلك التساؤلات من البديهيات ، فلا نظن أننا فى حاجة بعد ذلك للتساؤل عما يدعو جماعة مصرية أن تختار لنفسها اسما ورمزا مفرطا فى مصريته، فتحوتى عند الأجداد رمز للحكمة والمعرفة، وراع للباحثين عن الحق والساعين إلى الحقيقة، فهو إله الحكمة ، وكاتب الآلهة ، الناطق بالحق ، واسمه يطلق على أول شهور السنة المصرية **«توت»** شهر الخير وذروة الفيضان».

الكلمات السابقة مكتوبة خلف بطاقة التعريف **بجماعة تحوتي للدراسات المصرية بالاسكندرية**، وهى جمعية ثقافية غير حكومية ، تحاول تقديم رؤى عقلانية متكاملة تستند على مرجعية ذاتية مصرية لمشروع النهضة المصرى، يديرها مجموعة من الرجال الكبار والشباب المثقفين فى الاسكندرية، ومعظمهم مرتبط بالتجمع بطريقة أو أخرى ، وأعجبنى حماسهم وصبرهم على المعوقات، واعرف بعض نشاطاتهم مثل الاستاذ **محفوظ هلال**، الأستاذ **فتحى سيد فرج** ، الاستاذ **سليمان أبو حجاج** المحامى، الاستاذ **حمدى صبحى** المحامى ، وغيرهم كثير.

ونظمت الجماعة مساء الخميس ٢٨-٥-١٩٩٨ الملتقى الثقافى الثالث عشر ، بقصر ثقافة الأنفوشى حول **الخصوصية والعولمة**-أقرأ تحوتى والعولمة- وكأن تحوتى هنا هو رمز للخصوصية، وكان المتحدثون فى الملتقى : الاستاذ **محمد سيد أحمد** ، وتناول مفهوم ونشأة وسمات العولمة، الاستاذ **شوقى جلال** عرض مظاهر الوهن والقوة فى الخصوصية المصرية ، والدكتور **محمد السيد سعيد** حلل العلاقة بين الخصوصية والعولمة .

ولفت نظرى أن الأساتذة المتحدثين ، وصلوا بعد الميعاد المعلن بنصف ساعة،ووضع كل منهم أمامه مجموعة أوراقه التى سوف يتحدث منها عن العولمة ، وتأكدت أنها مكتوبة بخط اليد ، وليست مكتوبة بالكمبيوتر، وكانت مفارقة طريفة تعلن فعلا المسافة الكبيرة بين خصوصية المتحدثين ونحن معهم والعولمة.

وعرفت من الأستاذ **محمد سيد أحمد أن العولمة** هى أقرب ترجمة للمصطلح الفرنسى ، **والكوكبة** ترجمة للمصطلح الإنجليزى،وأنها عملية **تاريخية موضوعية ، وفيها تفقد الدولة الكثير من أهليتها ، لدرجة أن الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت تستوعب حكومات الدول**،وأنه فى ظل التقدم الشديد فى تكنولوجيات الاعلام هناك صعوبة شديدة أمام الدولة فى وضع رقابة على الأفكار الاليكترونية التى تصل إليها ، فلا توجد حواجز فى الزمان والمكان ، بل العالم يتجه نحو التحرر من الحجم، وان الأنسان الآن يعيش احداث العالم كله من موقعه، وأن الدولة يمثلها الهرم رأس واحدة وقاعدة ، أما العولمة فهى شبكة من عدة رؤوس.

وأن صانع الكمبيوتر اليوم ينشئ تصورات يتحكم خلالها على حائز الكمبيوتر الذى أصبح ضحية للأول، وهو نوع من الاستعمار لتفكيرك بهدوء وبالراحة، وان تكنولوجيات الاتصال التفاعلى سوف تتيح فرصة للديمقراطية أوسع ، رغم ذلك فإن العالم الثالث لا تستطيع أن تنمو فيه ديمقراطية كما فى الغرب ، لأنها هناك نتيجة نضال تاريخى وطبيعى للتطور الداخلى فى الغرب ، لكن الدول فى العالم الثالث لم تحصل على الاستقلال نتيجة كفاح داخلى فقط، بل نتيجة إعادة توازنات بين الدول المستعمرة وبأذن منها تمهيدا لنوع جديد من الاستعمار .

وأن انتقال الرأسمال والعمالة بسرعة وسهولة فى ظل العولمة، هو نوع من إعادة التوزيع الجغرافى فى العالم ، وأنه لن يتحقق توازن بين الثقافة المحلية والوافدة إلا اذا حدث توازن فى الجوانب الاقتصادية بين الشمال والجنوب ، وأن الثقافة العالمية لن تتم أبدا ، وختم كلامة **بأن العولمة ظاهرة موضوعية حتمية تاريخية يجب ترويضها لحسابنا.**

وعرفت من الاستاذ **شوقى جلال** أن السؤال عن خصوصية الهوية هو سؤال المهزوم دائما ، فنحن نسأل منذ قرنين من الزمان ،نسأل من نحن ؟ ،وأن **آدم سميث** كتب عام ١٨٠٠ يقول ان المادة الخام لم تعد أساسا للصناعة بل المهارة هى العامل الحدى ، ونحن ما زلنا كعرب ننتج المادة الخام ، وأن الدول العربية منصرفة تماما عن العلم والقراءة، ومنصرفة أيضا عن التحدى وبذل الجهد والانتاج ،**وان العالم العربى كله(٢٥٠ مليون نسمة) فى أوائل التعسينيات ، يترجم ٢٥٠ كتاب فى السنة ، فى حين اسرائيل ٤ر٥ مليون نسمة تترجم ٥٠٠ كتاب فى السنة** ، وأسبانيا (٣٨ر٥ مليون نسمة) تترجم فى السنة تسعة آلاف كتاب، وأن **فى عام ٩٤ صدر فى مصر ٣٠٠٠ عنوان كتاب فى الشعوذة والدجل**، ولاقت اقبالا شديدا وأن نسبة ما ينفقه العالم العربى كله على البحث العلمى حوالى ٢ر٠٪ من الدخل القومى العربى ، وان الأمية الهجائية فى مصر ٦٧٪، هذا غير الأمية الثقافية ،وان نسبة الأمية بين العرب حوالى ٦٠٪،وان العالم العربى يصدر عنه فى السنة حوالى **٦٥٠٠ عنوان كتاب** ، فى حين اسبانيا يصدر عنها حوالى **١٥٠ ألف كتاب فى السنة** ، وان عناوين الكتب التى تتكلم عن العلم ضئيلة للغاية ..

وبعد كل هذه الاحصائيات كان من الطبيعى أن يؤكد مرة ثانية الأستاذ **شوقى جلال بأن المهزوم هو الذى يسأل عن خصوصيته؟** والقوى يفعل دائما ولا يسأل، وأننا ما لم نغير الفلاح المصرى لن نغير مصر اطلاقا.

د. أحمد محمد صالح

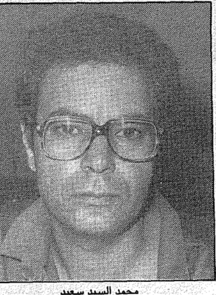
وكان تعليق من الحاضرين ان السؤال عن الهوية سؤال مشروع فعلا وتقرير بالهزيمة ، وان الهند دخلت العولمة بطريقتها بالتفجير النووي الأخير لها فالعالم لا يعرف غير لغة القوة .وثاني يوم الندوة أنضمت باكستان أيضا للعولمة بتفجيرها النووي وبشروطها.

وكان آخر المتحدثين هو الدكتور **محمد السيد سعيد** ، وأعلن بداية صعوبة موقفه ، فالحضور لن يحتمل مزيدا من الكلام ، وبدأ كلامه أن العالم يناقش قضايا العولمة وهو فعال فيها ، ونحن نناقش قضايا العولمة ونحن خارج عنها تماما ، وعرفت منه أن العولمة عملية قديمة منذ الامبراطورية الرومانية وبعدها الاسلامية ، وكانت وقتها عولمة سياسية ولكنها الآن عولمة اقتصادية ، فهى اصلا فى الاقتصاد وقليل منها فى السياسة والثقافة، وان بعض دول العالم الثالث دخلت العولمة فعلا ، لكن **كيف تدخل مصر ودخلنا القومى يمثل ٢ر٠٪ من الدخل العالمى ، فمصر ليست على الخريطة الاقتصادية للعالم.**

عولمة الاقتصاد تقوم على تدويل الانتاج ، أو ما يسمى بالمصنع العالمى ، وإعادة هيكلة الاقتصاد الدولى حيث تنتقل فيه الصناعات الكلاسيكية من الشمال إلى الجنوب، وأن تجانس المقاييس الفنية سهل عمليات التسويق العلمى والانتاج وخفض التكلفة ، وان نظام التجارة العالمى خاصة بعد اتفاقية مراكش ١٩٩٥ ، لم يعط أى استثناءات للعالم الثالث مثل ما سمح بها فى اتفاقية طوكيو من قبل ، فالمعاملة الآن بالمثل بين الشمال والجنوب،**وأن عمليات العولمة الاقتصادية قابلة للانتكاس فى أى وقت لأن اتجاهات العزلة متزايدة** وهناك تناقض شديد بين عولمة الاقتصاد وعولمة السياسة والثقافة،لأنه رغم كل عمليات العولمة ، وكسر الحواجز والمسافات بين الدول زادت الكراهية العنصرية ، وزادت حوادث العنف العرقى، والدينى.

والعولمة توظف الخصوصية فتطير الاستثمارات إلى كوريا لأن العمالة رخيصة للغاية مع ارتفاع مستوى انتاجيتها ومهاراتها ، وأيضا توظف الشركات العالمية لبرامج الكمبيوتر الخصوصية الدينية فى انتاج السوفت وير أو البرامج الخاصة بالقرآن والأحاديث والسيرة حيث تجد لها سوقاً ضخماً بين المسلمين ،وهناك أيضا صناعة السياحة والمتعة، فهى صناعات تتم فيها توظيف الخصوصية لصالح العولمة (مثل أوبرا عايدة فى الاقصر ،واحتفالية أبو الهول الأخيرة عند سفح الاهرام) .

ويسترسل: **إن اللعبة الكبرى الآن هى اصطياد الاستثمار المتغير الطائر فى سماء العالم وخاصة فى التكنولوجيا المتقدمة، فهى** أساس الصراع الآن، ومع تدويل رأسمال يحدث قومنة للحركات العمالية ، وأن الصين ودول جنوب شرق آسيا تسرق الأسواق بإغراقها بالبضاعة الجيدة والرخيصة ولا نستطيع أن نتنافس معهما ، وأن أمامنا فرصة فى الابداع التكنولوجى فى الحلقة الأخيرة من السلسلة-أعتقد كان يقصد إنتاج برامج الكمبيوتر- لكن يواجهنا مشاكل فى نظم التعليم والأخلاق والنسق القيمى.



محمد السيد سعيد

مصر ليست على الخريطة الاقتصادية للعالم

العولمة والتفسير التآمرى

لاحظت فى الندوة السابقة أن مشاعر الانزعاج والخوف من العولمة ، اختفت بين أعضاء المنصة الذين طالبوا كل بطريقته بالتفاعل الايجابى معها ،فى حين سادت تلك المشاعر بين الحضور فى تعليقاتهم ، وقدمت مداخلتى مكتوبة للمنصة ، بينت فيها ان مصطلح العولمة فى كل مكان هذه الأيام،فى الخطاب الرسمى والثقافى،فى المؤتمرات السياسية والاقتصادية ،فى التقارير الدوليةفى أجهزة الاعلام فى المقابلات المهنية، فى ندوات الجمعيات الأهلية ، وقرأنا سيلاً من المقالات والتحقيقات الصحفية لمصريين وعرب.ما هى هذه العولمة التى يتشدق بها الجميع،وماذا تعنى لنا ؟!.

بداية **يجب أن نفرق بين العولمة والأمركة ، فالأمركة** هى فعل وممارسة لدولة واحدة فقط ،والعولمة لم تنشأ نتيجة فعل دولة واحدة فقط ،بل هى عملية تاريخية تكونت بفعل منظومة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التى مر ويمر بها العالم .وهى تعنى بالمعنى الشامل كسر الحواجز السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول، وهنا يجب أن نعترف أن **عمليات العولمة الآن تتم على حساب الجنوب الفقير ولصالح الشمال الغنى** ، لذلك كانت نغمة الخوف منها سائدة بين تلك الكتابات ، لكن هل اعلان الخوف يكفى؟.

إننا نتعامل كمتقفين مع مصطلح العولمة كما نتعامل الآن مع حبوب الفياجرا بالصوت العالى والهرجلة الاعلامية والمبالغة والخوف المسبق ، بل بالتهويل والتهوين كل ذلك فى حزمة واحدة بمرجعية افتقاد التفكير العلمى فى سلوكنا وفى مواجهة المستجدات والمشاكل. وعدم التفكير العلمى خاصية من خصائص الهوية، والتى نجتمع اليوم لمناقشة كيفية المحافظة عليها أمام العولمة .

وإذا كان أيضا من خصوصية هويتنا عبر التاريخ القهر السياسى والاجتماعى والاقتصادى ،وعدم احترام الآخر ، بل عدم رؤية الآخر تماما ، فهل تلك الخصائص يجب أن نحافظ عليها أمام العولمة؟ **واذا اتفقنا ان الخصوصية لها ايجابيات وسلبيات ،فما هى تلك الايجابيات التى نسعى لحمايتها من العولمة**؟ أسمع من يقول الدين واللغة! وهل منعنا أحد عن الجوهر الحقيقى للدين؟ فالانحراف الدينى باشكاله المتعددة الذى نعانى منه صناعة محلية ،واذا دخلت الانترنت تجد حوالى ٩٠٪ من وثائقها باللغة الانجليزية ، والنسبة الباقية موزعة على دول العالم اصغرها العربية بنسبة لا تذكر على الاطلاق ، فهل منعنا احد من تطوير واستعمال لغتنا فى أدوات القرن الحادى والعشرين، فى أدوات العولمة؟ فى الانترنت والكمبيوتر ،**أن الذى منعنا هو جهلنا بأدوات العولمة** .

والتفسير التآمرى جاهز دائما لتبرير عجزنا وجهلنا فالعولمة مؤامرة ،والفياجرا كدواء خطة للقضاء على بقية فحولة مزعومة لرجال العرب الأشاوس، والكمبيوتر والانترنت وكل تكنولوجيات الاتصال والمعلومات فعل من عمل الشيطان!.

دعونا نعترف أننا نخاف من العولمة لأننا لا نملك ،ونجهل أدواتها ،نحن نخاف العولمة لأنها سوف تكشف كذب وتضليل اعلامنا الذى يقوم على الاعلانات السياسية عن الانجازات الوهمية ، سوف تكشف لنا العولمة كذب وافتراء الاغانى الوطنية عن جنة الوطن والحاكم.

والان ماذا بعد كل هذا الكلام فى الندوات والمؤتمرات عن العولمة والهوية ؟ ان الممارسة الكلامية كسلوك مسيطر خاصية من خصائص هويتنا ؟ وسوف ينتهى الكلام بصفر كبير فى العمل ، ثم يتجدد مرة أخرى عن الفياجرا ، وعن كل شئ جديد صنعه الغرب ؟

وهكذا تستمر حياتنا كلام في كلام ، لكي يزعم الجميع اننا نمارس الحرية واننا في ازهى عصور الديمقراطية.

فمن المضحك أننا نمارس الكلام عن العولمة في نفس الوقت الذي يسجن فيه صحفيون بسبب رأيهم ! ومن المضحك المبكي أننا نمارس العولمة في أكلنا وشربنا وملبسنا ، ولكم أن تنظروا حولكم في القاعة، ثم نقول إنها مؤامرة،من السخرية أن نسمع الدعوات للاستعداد للقرن القادم، في نفس الوقت الذي نصادر الكتب والصحف تحت مزاعم دينية.

يا سادة يجب أن نعترف انه ليس امامنا سبيل الا التفاعل الايجابي مع المتغيرات والتحولات العالمية وهذا التفاعل الايجابي يبدأ باصلاح سياسي وتعليمي شامل، **ومع اعترافنا ان منظومة التخلف التي نعيشها لها أسبابها الخارجية والداخلية ، لكن لا يستطيع أي مؤثر خارجي أن يؤثر فينا بالسلب الا بنفس القدر الذي تسمح به الظروف الداخلية ،** فالمشكلة فينا يا سادة ،وانظروا حولنا فاسرائيل لم تشكو من العولمة ولم تعلن خوفها ، فاسرائيل التي مر عليها فقط خمسون عاما تعتبر نفسها جزءاً فعالاً من النظام العالمي الجديد ،وتفتخر أنها ثاني دولة في العالم بعد أمريكا لديها وادي السليكون لتكنولوجيا المعلومات المتقدمة ،وانها تنفق على البحث العلمي نسبة أكبر من أمريكا نفسها !؟والآن لا فائدة من الكلام ، دعونا نعمل اصلاحاً حقيقياً للوطن قبل أن نصبح مادة لعلم الانثربولجي.

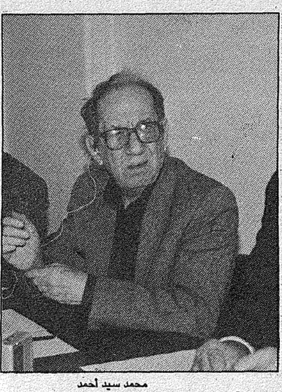
العولمة بين السياسة والاقتصاد

بعد البانورما السابقة التي تعكس كيفية مناقشة العولمة في الجنوب ، أبحرنا داخل الانترنت لنتعرف على الكيفية التي ينظر بها الغرب ممارس العولمة لتلك القضية؟ وجدنا الاف المواقع التي تتكلم من قريب أو بعيد عن العولمة ، سوف نقدم منها موقعين ،الأول عن**عولمة السياسة** في كتاب **إيفان لورد** ، وهو باحث بجامعة اكسفورد نشر في أوائل التسعينيات وهو كتاب يركز على التغيرات في الفعل والاداء السياسي في العالم الحديث ،حيث يصف الأداء السياسي التقليدي بأنه الذي يتم تحت مناخ الأنظمة السياسية والوطنية ،فالأفراد ،والجماعات يتنافسان على القوة من خلال الدولة وهيئاتها .

ويناقش الكتاب احتياجات المواطنين في العصر الحديث ، الذي يستدعي ممارسة الأنشطة السياسية تحت مناخ السلطة الدولية، ويقرر أن **الفعل أو الأداء السياسي الفعال اليوم يجب أن يكون اداءً دوليا ذا توجه عالمي** ،واذا كان الافراد يسعون لحماية اهتماماتهم وحقوقهم ، فيجب عليهم أن يفعلوا ذلك بشكل مباشر وليس فقط من خلال الوكالات الحكومية للدولة ،**فعولمة السياسة في رأيه هي تقليص لأدوار الدولة الوطنية التي فقدت الكثير من وظائفها ،وتعظيم لأدوار الأفراد وتنظيماتهم الدولية.**

أما الموقع الثاني حول **عولمة الاقتصاد** ، ولن نخوض في مصطلحات علمية وفي عناوين الكتب والتقارير الدولية بل نجد معناها واضحا عند أحد أعضاء مجلس ادارة إحدى كبريات الشركات المتعددة الجنسيات يدعى **فرتز هليش** ،الذي كتب يقول : إن العولمة بدأت من سنين طويلة مضت ،حين بدا التزايد السريع جدا في مبيعات التصدير ، فمنذ الحرب العالمية الثانية زادت سرعة التجارة المحررة من القيود ، وتحول شكل عملية التوزيع من وكالات الاستيراد والتصدير إلى شركات كبيرة لديها مندوبو مبيعات في الاسواق الرئيسية ،وتحول الانتاج تدريجيا إلى التصدير ، وأصبحت الشركات متعددة الجنسيات ينبثق منها مراكز مالية رئيسية منتشرة على مستوى العالم ، ومركزه حول الاسواق ،وأصبح رأسمال يطير بسرعة شديدة حول العالم متخطيا جميع الحدود ، ويبحث عن أقصى عائد ممكن في أي بقعة علي وجه الأرض.**والتقدم المذهل في تكنولوجيات المعلومات ،وانتشار هذه التكنولوجيات بنفس السرعة تقريبا في كل من دول الشمال والجنوب ،نشأ عنه نظم معلومات متقدمة ومتشابهة ومتجانسة بين دول العام المتقدم والنامي** ، وساعد ذلك الشركات على أن تشتغل من أي مكان ،حيث يسهل ادارة الانتاج والاسواق وادارة رأسمال من على بعد.

وأصبحت الخطوة المستقبلية المتوقعة والمفترضة ، هي توزيع الموارد العالمية بما يكفل وصول البضائع والخدمات للمستهلك بشكل فعال ، وأصبح الجيل الجديد من عمليات الانتاج ، أو الشكل الجديد للانتاج الآن هو جيل جديد من العمليات الانتاجية المجزأة على قطع صغيرة ،حيث تجرى كل عملية إنتاجية جزئية في مكانها الأمثل والنموذجي الذي يتحقق من خلاله أقصى انتاج بأقل تكلفة، مراعيا ومعتمدا في كل عملية على المتطلبات المحددة لمكان انتاج تلك العملية مثل التكاليف ، والتخصص المطلوب، وتكلفة العمالة ، ومدى توفر المهارات والتدريب ، ومرونة المنظمات، وكفاءة البنية التحتية، والخدمات الحكومية الخ بحيث يمكن حساب كفاءة كل عملية



محمد سيد أحمد
الشركات المتعددة الجنسية تستوعب الحكومات والدول

انتاجية جزئية على حده، أو مع بعض العمليات الاخرى شديدة الارتباط بها كمنظومة واحدة.

والشكل الاخير لعملية العولمة يستطيع أن يعطى تحولات وتغييرات ايجابية للموارد خاصة في العمالة، فزاد الطلب على الكوادر البشرية ، والادارة ، وايضا على الدولة الوطنية التي حدث فيها تحول قوي في ادوارها، واتجهت إلى تقديم الخدمات بفعالية وبناء البنيات التحتية .

ويختم مقالته قائلا: في اعتقادي الراسخ بأن العولمة واجبة وحتمية في بيئتنا التنافسية ،وأننا يجب أن نتحرك مع التغييرات العميقة والسريعة التي تحدث لنواجه الزبائن والمستخدمين والمساهمين .

معنى ذلك أن منطق عولمة الاقتصاد قائم على السعي إلى تحقيق أقصى قدر من الربح والمكسب من أي مكان بصرف النظر عن كافة المتغيرات الاجتماعية والثقافية والحضارية والتاريخية للشعوب. وهنا نذكر أنه في ضوء ما يسمى بعولمة الاستثمارات لن تستطيع دولة ما في أي مكان في العالم أن تحمي نفسها من أسباب أزمة دول شرق آسيا الأخيرة.



الموقف الاردنى من وجهة نظر سورية

رسالة دمشق

حسين العوادات

يبدو أن سياسة الحكومة الأردنية ذهبت بعيداً عن «السرب العربى» وتكاد لا تستطيع العودة إليه ، وأصبحت رهينة للسياستين الإسرائيلية والأمريكية ، هذا ما تعتقده السياسة السورية، وهو ما تضعه فى حسبانها عند إعادة تنظيم سياستها الخارجية.

لقد راهنت السياسة الأردنية -حسب رأى السياسيين السوريين- على إقامة علاقات مع إسرائيل بدون تحفظ ، ودون أى اعتبار لإمكانية الفشل ، وسواء كان ذلك نتيجة ضغوط أمريكية أم رؤيا غير صحيحة للخطوات القادمة . فقد وقع الأردن اتفاقاته مع إسرائيل مفترضا «أنه يرضى أمريكا ، ويحلحل أوضاعه الاقتصادية السيئة ، وينفض يده من أعباء القضية الفلسطينية بعد أن بررت له اتفاقية أوسلو ذلك. **وأصبحت السياسة الأردنية بالنتيجة رهينة للسياستين الأمريكية والإسرائيلية، وأسيرة لهما موضوعيا»**، وغير قادرة على رفض أى مقترح أمريكى أو إسرائيلى، وليس أمامها إلا الهروب إلى الأمام ، بمزيد من الاتفاقيات ،وتعميق للعلاقات، ودخول بتحالفات إسرائيلية ، والخطأ عادة يقود إلى مزيد من الخطأ.

ترى السياسة السورية، أن السياسة الأردنية أصبحت عبئا «ثقيلا» على سورية وعلى مصالحها وعلى المصالح العربية ، وداعما «حقيقيا» ليس فقط للموقف الاسرائيلى (والتركى مؤخراً) بل أيضا **لبنيامين نتنياهو** شخصيا ، الذى أخذ يستقوى بالموقف الأردنى على معارضيه وعلى الإسرائيليين أنفسهم ،وعلى الفلسطينيين والعرب ، ولم تحفظ السياسة الأردنية أى خط رجعة عن سياستها ، ولم تعد تضع فى حسبانها لا القضايا القومية، ولا حتى حقوق الجار التى لسورية . ويبدو ذلك واضحا فى مواضع عديدة.

تبذل الحكومة الاردنية كل جهدها لتسير بالتطبيع مع إسرائيل إلى نهايته ، فالتطبيع الرسمى لا حدود له ، وهو على حساب المصالح الاردنية فى حالات عديدة ، وعلى حساب المصالح العربية دائما،سواء كان ذلك فى مجالات التعاون السياحى (حيث أصبحت السياسة الاردنية عاملاً مكملاً للسياحة الإسرائيلية) أم الاقتصادى (وخاصة فى المناطق الصناعية المشتركة حيث تدفع أدنى الأجور وأدنى النفقات والضرائب لصالح المستثمر الإسرائيلى) أم التجارى (حيث يقوم الإسرائيليون بدور الوسيط الذى يسوق المنتجات الأردنية فى الخارج ولا ينال المنتج الأردنى من الجمل إلا أذنه) أم الثقافى (حيث تتم محاولات جادة لإنجاح هذا التطبيع) ،وهناك ضغوط حقيقية على الناس من أجل تطبيع العلاقات على النطاق الشعبى، وكل ذلك دون فوائد جدية للشعب الأردنى، وجل الفوائد تعود لإسرائيل.

أثناء المناورات التركية الإسرائيلية قبل ثلاثة أشهر أرسل الأردن ضابطا ممثلا عنه (مشاركة رمزية فى هذه المناورات) وقيل وقتها أنه مراقب فقط **،وها هى الآن تشارك فى المناورات الإسرائيلية التركية مشاركة تامة، دون أن تكون شريكا فى اتخاذ القرار . ولا يرى السوريون أن أحدا غيرهم مستهدف بهذه المناورات** ، إلا إذا كان للأردن رغبة بإبلاغ اليونان أن الأردن حليف لتركيا!!.

ولدى المحادثات والاتصالات بين البلدان العربية لعقد مؤتمر قمة عربى، كان من الواضح أن الأردن لا يرغب بعقد مثل هذا المؤتمر ، لأنه سوف يؤكد- بالحد الأدنى- على قراراته السابقة التى تطلب وقف التطبيع مع إسرائيل ، واتخاذ مواقف أكثر مسئولية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى ، ولهذا **حاولت السياسة الأردنية أقصى جهودها لعدم عقد القمة ، واقترحت بدائل ليس من حقها (أي البدائل) اتخاذ قرارات أو لوم أحد، مثل قمة مصغرة أو نصف مكبرة أو ما يشبه ذلك. ولم تجد نفعاً حتى السياسة السعودية فى ثنى الأردن عن مواقفه، رغم توقه للمصالحة مع السعودية ودول الخليج**،وهذا يكشف - برأى السوريين- الدرجة التى وصلت إليها العلاقات الأردنية الإسرائيلية ، والأردنية الأمريكية والتى أدت بالأردن إلى عدم اقتناص فرصة (التصالح الكلى) مع السعودية والخليج وهدرها من أجل عيون أمريكا وإسرائيل ورغباتهما ، وخاصة بعد أن هدم كل الجسور المؤدية للعودة.

يرى السوريون أن الأردن وحده لا يستطيع تعطيل عقد مؤتمر قمة عربى ، رغم الدعم الأمريكى والإسرائيلى له ولمواقفه، لولا أن بعض البلدان العربية ترغب فى عدم عقد هذا المؤتمر، وأن السبب الرئيسى لتعطيل عقد القمة هو التناقضات العربية ، وتخلى بعض الأنظمة العربية عن مسئولياتها تجاه الصراع العربى الإسرائيلى وانشغالها بشئونها القطرية وإخراج هذا الصراع من جدول أولوياتها، والاستمتاع بدور المتفرج ،وكأن الصراع العربى الإسرائيلى هو شأن سورى فلسطينى فقط ،وكأنه انتهى منذ أن عقد مؤتمر مدريد. **ورغم أن السياسة السورية لا تريد أن تفجر خلافا مع أحد من الأنظمة العربية ،وتسعى لإبقاء حد أدنى من العلاقات ، لئلا يستغل الخلاف مبرراً لمزيد من التخلى عن المسئوليات القومية ، إلا أنها تشعر بأن حصار سورية يزداد يوما بعد يوم ، سواء بشكل مباشر كما هو الحال مع تركيا وإسرائيل ، أم بشكل غير مباشر كما هو الحال فى الأردن.**

وترى السياسة السورية أن التفاهم والتنسيق **السورى المصرى السعودى** هام بدون شك، وداعم لموقف سورية، إلا أنه لا يغنى عن موقف عربى موحد يتخذ قرارات جادة ومسئولة وينفذها ، ويشعر الإسرائيليين والأمريكيين بضرورة الاعتراف بالحقوق العربية ، والانسحاب من الأراضى العربية المحتلة،كما يؤكد لهم أن عدم استئناف المفاوضات فى إطار مقررات مجلس الأمن ومؤتمر مدريد لن يمر بسهولة وسيواجه بمخاطر كبيرة فى ضوء موقف عربى موحد ولو بالحد الأدنى وهذا ما تسعى إليه سورية عربيا ، فضلا عن محاولاتها الناجحة،حتى الآن، لتعميق العلاقة مع المجموعة الأوروبية ،ومع السياسة الفرنسية خاصة، سواء للوصول لدعم سياسى أوروبى للمواقف العربية، أم لشراكة اقتصادية بين السوق الأوروبية وسورية، التى قطعت المحادثات بشأنها شوطا بعيداً.



كان متوقعا أن ترتفع مكانة المستوطنين اليهود المستعمرين فى الأراضى الفلسطينية مع وصول نتنياهو إلى الحكم. ولكن ما يجرى حاليا على الأرض هو أكثر من «رفع مكانة». إنهم يتحولون إلى جزء رسمى من سلطة الاحتلال. وهم «فنانون» فى لعبة «أخذ السلطة»

المستوطنون.. درجة أعلى فى سلم السلطة الإسرائيلية



جريمة القتل التى ارتكبها المستوطنون الثلاثة اليهود وراح ضحيتها المواطن الفلسطينى **عبد المجيد خالد أبو تركية** أواسط يونيو(حزيران) الماضى، هى نموذج يدل على الواقع الجديد للمستوطنين، وعموما لحياة الفلسطينيين فى ظل الاحتلال. واليكم قصتها:

أحد المستوطنين، شاب فى الثانية والعشرين من العمر، يقود سيارته من القدس إلى مستوطنة **«بيت حجاى»** قرب مدينة الخليل. فى الطريق يوقفه مستوطنان آخران، هما فتيان لم يتجاوز أى منهما السابعة عشرة من العمر. يطلبان منه مرافقته فى السيارة، فيوافق بالطبع. ويسيرون معا باتجاه الخليل. على الطريق **يخبر الفتيان السائق بأنهما خرجا من بيتهما قاصدين قتل مواطن فلسطينى ويظهران أمامه عصا كبيرة يخفيانها، كانا قد فصلاها تفصيلا فى المنجزة التى يعملون فيها داخل مدرسة الاصلاحية فى مستوطنتهما، بيت حجاى. فيضحك معهما ويواصلون السير. فيما بعد سيقول فى الشرطة انه لم يصدقهما. ولم يقتنع بأنهما جديان الا حين نفذا القول بالفعل.**

فعندما شاهدا **عبد المجيد، وهو** مزارع عمره ٥٢ عاما كان يسير على يمين الشارع بعد يوم عمل مرهق فى الأرض، فتح أحدهما الشباك. ووجه ضربته بالعصا، والسيارة ما زالت تسير. فكان أثر الضربة مضاعفا، وقد اجتاحت العصا رأس الرجل. فمات خلال وقت قصير.

بالصدفة، شاهد بعض المواطنين الفلسطينيين الحادث وراحوا يصرخون. فهرب المستوطنون، كل إلى هدفه. وانتشر النبأ فى فلسطين وفى إسرائيل، ومن ثم فى العالم الواسع. وأصبح على الشرطة الاسرائيلية ان تعطى تفسيرا لما جرى. وراحت تحقق.

فى هذه الأثناء، راجع المستوطن السائق فكره. وقرر أن يتكلم. فاذا وصلت إليه الشرطة بجهودها سيصبح متهما وشريكا كاملا فى الجريمة. وإذا وصل هو إليها، يكون ذنبه أخف. فقرر التوجه إلى الشرطة وإعطاء بلاغ عما جرى.

وحسابه كان صحيحا. وعلى الرغم من أن شراكته فى الجريمة واضحة، وأنه كان بامكانه منع ارتكابها وانه كان الوحيد بين المشبوهين الذى يعتبر بالغا من حيث العمر، إلا أن الشرطة اعلنت انها قد تغلق الملف ضده. وانها ستكتفى بمحاكمة المستوطنين الفتيين.

وعندما انتشر أول خبر عن نتائج التحقيق الأولية، قيل أن الفتيين قاصران، ليس فقط من حيث الجيل إنما عقليا أيضا. فقد تبين أنهما من نزلاء الاصلاحية المذكورة، التى تضم فرعا للمتخلفين عقليا. ولن يكون غريبا ان يعاملا كمتخلفين عقليا، مثلما حدث فى جرائم قتل أخرى ارتكبها يهود بحق عرب. ويحصلان على براءة. **وفى أحسن الأحوال ستتم ادانتهما بالقتل غير المتعمد ويحظيان بحكم مخفف. لننتظر فيما بعد، الجريمة القادمة، التى يرتكبها مستوطنون يهود ضد الفلسطينين.**

مجرد نموذج

هذه القصة، تدل على القفزة فى مكانة المستوطنين فى ظل حكم **نتنياهو.**

هو بالطبع، لم يرسل أولئك المستوطنين فى مهمة قتل الفلسطينى. ولن يمنع الشرطة من القيام بواجبها فى التحقيق مع القتلة. لكن **سياسته خلقت أجواء من الشعور بالقوة والغطرسة لدى المستوطنين، والمزيد من الاستعلاء على العرب.** والمسألة لا تقتصر على جرائم القتل. إنما تلك الجريمة مجرد نموذج. وقد جاءت فى أسبوع، تم خلاله قتل ثلاثة فلسطينيين بأيدى مستوطنين يهود فى الضفة الغربية لذلك قدمناها مثلا.

لقد جاءت فترة، خلال حكم **رابين -بيرس**، شعر فيها المستوطنون بأنهم مصابون بشلل جزئى، وذلك فى مرحلة التوقيع على اتفاقات أوسلو. الكثير منهم بدأوا يستعدون نفسيا وماديا إلى مغادرة بيوتهم فى المستوطنات والعودة إلى حدود اسرائيل ١٩٦٧. وبعضهم

رسالة حيفا

نظير مجلى

راحوا يراجعون ملفات الاستيطان الاسرائيلي في سيناء المصرية قبل تحريرها، حيث حصل مستوطنو «يميت» (المدينة الاستيطانية التي اقامتها اسرائيل آنذاك شمالي سيناء) على تعويضات مالية كبيرة.

إلا أن مجموعة من المتطرفين بينهم قررت مجابهة اتفاقات أوسلو بالعنف . فنفذت مذبحة الخليل بأيدي طبيب مستوطنة «قريات أربع» باروخ غولدشتاين. وتم اغتيال رئيس الحكومة، **اسحق رابين**. ونفذت عدة اعتداءات دموية أخرى.

ثم جاءت انتخابات الكنيست ورئاسة الحكومة ، لتضع حداً لشعورهم بالشلل ، وتعيد لهم آمال التطور الاستيطاني. فرئيس الحكومة، **بنيامين نتنياهو** ، هو منتخبهم. بذلوا كل جهد ممكن لأجل انتخابه . والتقوه مرات ومرات . ومجلس المستوطنات الذي يقودهم يعتبر «ابن العائلة» في بيت **نتنياهو** وديوانه . وحتى عندما يتخذ قرارا لا يعجبهم ،مثل الانسحاب من **٨٥٪** من مدينة الخليل، يجتمع بهم ويحاول إقناعهم بأنه مرغم على تنفيذ الانسحاب. وها هو يماطل في تنفيذ الانسحاب الآخر المقرر من الضفة الغربية، ويتباهى أمامهم بأنه نجح في تخفيض مطالب الفلسطينيين من ٨٠ - ٩٠٪ انسحاب إلى ١٣٪.

وقبل أن يخطو الخطوة الحاسمة في القبول بهذا الانسحاب ،وليس قبل أن يفرض شروطا تعجيزية جديدة، راح يتفاوض معهم حول الثمن الذي سيدفعه لهم حتى لا يعملوا على اسقاط حكومته. فهناك حزب في الائتلاف الحكومي يعتبر حزبهم المباشر ، هو المفدال **(الحزب الديني القومي) وله ٩ نواب في الكنيست ووزيران ونائب وزير في الحكومة** . وهناك مجموعة متطرفة تدعى « **جبهة أرض إسرائيل** » تضم ١٧ عضو كنيست (بينهم نواب المفدال) يضغطون على **نتنياهو حتى لا ينفذ أي انسحاب.**

ونتنياهو يستطيع التنازل عن دعم هذه القوى من اليمين المتطرف ،من أجل تمرير قرار الانسحاب في الكنيست وفي الحكومة ، إذ أن المعارضة فرشت له شبكة أمان لأي انسحاب ، وأعلنت انها لن تصوت ضد الحكومة في حالة جلب اقتراح كهذا.

لكن نتنياهو ظل متمسكا بجذوره . فهو يريد لحكومته أن تظل يمينية صرف، وان احتاج دعم المعارضة فهذا سيكون آخر سلاح له . وهو في العلاقة مع المستوطنين ، يتعامل على اعتبار انهم وإياه من نفس العائلة وفي نفس الخندق. فالاستيطان اليهودي في فلسطين هو هدف بحد ذاته، من أجل تحقيقه يدفع أي ثمن، بما في ذلك اشعال الحريق في هذه الأرض. لذلك ،حرص على ارضاء المستوطنين وتقديم «الهدايا» لهم مع كل تقدم في عملية المفاوضات(والتقدم يسمى في لغة اليمين الاسرائيلي: تنازلا) ولكن الهدايا لم تكن رمزية ، إنما هي بمثابة اجراءات وقوانين وأموال تضمن فرض الأمر الواقع اليهودي على المزيد والمزيد من أرض فلسطين.

والاجراءات التي يقدم عليها لارضائهم كثيرة، منها:

-اقامة مشروع تهويدي جديد لمناطق أخرى من القدس العربية المحتلة ،بهدف إقامة القدس الكبرى.

ويتضمن هذا المشروع ، ليس فقط اقامة مستوطنة «**هار حوماة**» (على أراضي جبل أبو غنيم ،جنوب شرق المدينة المحتلة) بل توسيع المنطقة شمالا في المساحة الممتدة ما بين رام الله والقدس. والهدف المعلن: اضافة بضعة الوف ، وربما عشرات الالوف من اليهود إلى المدينة لرفع نسبة اليهود على العرب(الواقع اليوم **٦٨٪ يهود و٣٢٪ عرب).**

-اقامة جيش رسمي مسلح للمستوطنين ،هو عبارة عن «جيش الحرس المدني» ،لكن افراده يكونون عادة من ذوي الخبرات العسكرية . وسيسلمون الأسلحة. ويتصرفون كمحاربين . ويمارسون عملهم في الحراسة تحت اشراف الشرطة.

- توسيع المستوطنات الاستعمارية القائمة بضم مساحات جديدة من الأراضي الفلسطينية واقامة المئات من وحدات السكن. مع العلم بأن هناك ٣٠٠٠ شقة فارغة في المستوطنات ، لا تجد من يسكنها.

-إفساح المجال أمامهم للسيطرة على بيوت عربية في القدس القديمة أو مساحات بيوت أو باحة دار أو أي شئ آخر، وذلك بهدف التجاوب مع مطالبهم التهويدية.

-سن قانون يضمن تساهل الشرطة مع أي مخالف من المستوطنين ، وتقييد ايدي الشرطة في التعامل معهم.

-ادراجهم في كل مناحي الحياة السياسية والرياضية والتعليمية والاجتماعية . كقوة سياسية يحسب حسابها (ومحاولة دمجهم هذه تلقى الرفض من الأوساط المتضايقة من هذه الحكومة) . وقد حدث وان جرت الانتخابات . واخذوا دورهم بشكل فعال.

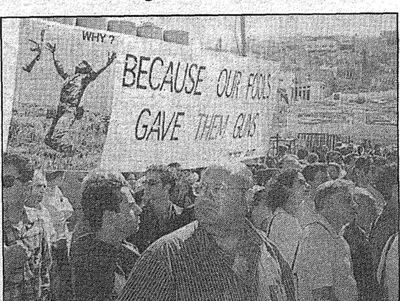
-رصد ميزانيات لدعم المستوطنات بكميات هائلة.

وهذا غيض من فيض توجه نتنياهو ، الذي أدى ليس فقط إلى رفعهم سنويا بدرجة ،بل هناك مبلغ من أعمال يغطي نفقاتهم المالية السابقة.



نتنياهو

مظاهرات للمستوطنين في الخليل ضد تسليح الشرطة الفلسطينية





إلى أين تسير العملية التفاوضية؟

مطلوب قمة عربية.. واعتراف جماعي عربي بالدولة الفلسطينية

جاءت الأفكار الامريكية، والتي، هي من حيث المضمون والشكل مشروع مفصل ومتكامل، وليس مجرد أفكار، لتشكل امتداداً مطوراً لاتفاق أوسلو ٢ واتفاق الخليل، من جهة **تكريس شروط إسرائيل الأمنية، ولأول مرة وفق تواريخ وآليات مثبتة في جدول زمني على ثلاث مراحل**، بالاضافة إلى مطالب سياسية جديدة، من شأنها أن تؤثر في حالة تطبيقها حتى النهاية، على مجمل مسار العملية التفاوضية، وتسهم في زيادة عزلتها عن مرجعيتها وأهدافها، ممثلة بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨.

وكما ورد في بيان السلطة الوطنية الفلسطينية الذي صدر بهذا الشأن بعد الاعلان عن الافكار الامريكية، فإن هذه الافكار هي أقرب للموقف الاسرائيلي منها للموقف الفلسطيني، وهذا ما أشار إليه أيضا موظف أمريكي كبير، عندما قال «بأن معارضة نتنياهو لهذه الأفكار تظهرها وكأنها تقدم هدايا للفلسطينيين، لكن الحقيقة مغايرة لذلك».

وبكلمات قليلة فإن هذه الأفكار، تطالب الفلسطينيين بأمن كامل، مقابل ١٣٫١ بالمائة من الأرض. وتضع مجموعة من المطالب السياسية تكبل تحركهم السياسي، باتجاه الإعلان عن دولة فلسطينية ذات سيادة، على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ حزيران عام ١٩٦٧، وتلغي عدم القيام بأي خطوات فلسطينية تغير مكانة الضفة والقطاع، أو التشكيك بمكانة إسرائيل في الأمم المتحدة على الصعيد الخارجي. كما أنها تطالب بالبدء فورا بمفاوضات الحل النهائي، ودون أن تقوم إسرائيل بتنفيذ اتفاقات المرحلة الانتقالية، بما في ذلك اختصار عملية إعادة الانتشار الثانية إلى أبعد مدى، وتأجيل عملية إعادة الانتشار الثالثة، التي تركت للجنة ثنائية تبت فيها في وقت لاحق.

ولما كانت مطالبة الجانب الفلسطيني بتقديم «**أمن كامل**»، تتطلب بالمقابل ولاية جغرافية فلسطينية كاملة، وهذا ما لا تؤمنه الأفكار الأمريكية، فان تطبيق هذه الأفكار من الناحية العملية يصبح مسألة افتراضية، وحتى نسبة ال ١٣٫١ بالمائة من إعادة الانتشار، قد لا يتم تنفيذها، أو يجرى اختصارها إلى ٥ أو ٦ بالمائة، وذلك وفق التقويم الإسرائيلي للأداء الفلسطيني الأمني، في كل مرحلة من مراحل التنفيذ حسب



ياسر عرفات

الجدول الزمني المقرر.

وعلى سبيل المثال، فاذا لم يقم الجانب الفلسطيني بإلغاء **بنود الميثاق الوطني الفلسطيني مرة أخرى**، وبوقف جميع أشكال التحريض ضد إسرائيل، وبمكافحة الإرهاب على المستويين المحلي والاقليمي، وبمصادرة الأسلحة غير المرخصة، وبتسليم المطلوبين، وغيرها قائمة طويلة من المطالب، التي لا يمكن للسلطة الوطنية الفلسطينية تنفيذها، فإن إسرائيل لن تقوم بإعادة انتشار جيشها، من ١٣٫١ بالمائة من مساحة الضفة، وقد تكتفي بشئ أقل من ذلك بكثير، لن يتجاوز نصف هذه النسبة على أحسن تقديرا.

وإذا كانت هذه الأفكار الأمريكية غير قابلة للتنفيذ الكامل، أو أنها قابلة للتنفيذ الجزئي على

رسالة القدس

حنا عميرة

الأكثر، فإن السؤال الذي يطرح نفسه الآن وفي المستقبل المنظور أيضا هو: إلى أين تسير العملية التفاوضية الحالية؟ وهل يمكن- لأية أفكار أمريكية أو غيرها، جسر الفجوة بين الحد الأعلى المعروض إسرائيليا، وبين الحد الأدنى الذي يمكن القبول به عربيا وفلسطينيا؟!.

لقد أدى تشدد **حكومة نتنياهو** إلى اتساع هذه الفجوة ... ولم يعد هناك أي تنازلات يمكن تقديمها، في اتجاه تسوية الأمور مع حكومة، عقدت العزم على طي صفحة جميع الاتفاقات الانتقالية، والتنكر لها وسد الآفاق أمام أي تسوية نهائية عادلة.

وما دام الأمر كذلك، فان الجهد الفلسطيني يجب أن يتركز على تعزيز الجبهة الداخلية، **والبدء باتخاذ خطوات عملية، باتجاه الاعلان عن دولة فلسطينية**، باعتبارها هدفا فعليا، وليس مجرد ورقة تفاوضية، وإعادة تعريف وتحديد مفاوضات المرحلة النهائية، التي انتزعت منها العديد من مرتكزاتها بعد أن ألغت الحكومة الاسرائيلية جميع استحقاقاتها. وتباهى رئيسها بأن حديث الفلسطينيين لم يعد الآن عن كل الأرض الفلسطينية وإنما عن نسبة بسيطة منها وهذا اهم انجاز يحققه.

ومهما كانت ردود فعل إسرائيل على خطوة اعلان الدولة، وحتى لو قامت بفرض حصار عسكري شامل عليها، أو أية اجراءات انتقامية أخرى، فان دولة تحظى على اعتراف وتأييد شاملين على الصعيدين العربي والدولي، وتستند إلى تأييد جماهيري واسع، يمكنها ان تنجح في فك الحصار، وخلق أجواء محلية وعربية ودولية ضاغطة، وردود فعل لا يمكن ان تحتملها اسرائيل لفترة طويلة.

ان مثل هذا الاعلان، يجب أن تسبقه خطوات تحضيرية شاملة، ولعل الدعوة لعقد **قمة عربية، يصدر عنها إعلان جماعي يعترف بالدولة الفلسطينية، ويحدد خطوات عملية في سبيل دعمها ومد يد العون لها، بمختلف الوسائل والأشكال**، يمكن أن يشكل مدخلا مناسبا، لكسر الحلقة المفرغة، ويعدل مسار العملية التفاوضية بعكس الاتجاه الذي تحاول أن تفرضه حكومة نتنياهو.



الخطيئة الأولى لإسرائيل

سعد الطويل


مخيم الدهيشة فى بيت لحم عقب نكبة ١٩٤٨

صدر فى باريس مؤخرا كتاب للصحفى **دومنيك فيدال** المحرر **بالموند ديبلوماتيك** يعرض فيه النتيجة المجمعة لعدد من دراسات "المؤرخين الجدد" فى إسرائيل، ومنهم **بينى موريس وآفى شلايم وإيلان بابيه** ممن صدر لهم عدد من الكتب فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، وكذلك مؤرخون آخرون ممن سبقوهم مثل **سيمحا فلابان**، والتى تكشف زيف أهم الأساطير المؤسسة لإسرائيل، وخاصة تلك التى تشبه حرب ١٩٤٨ بالمعركة بين الشاب الضعيف **داود** وانتصاره على **جوليات** الجبار المدجج بالسلاح، حيث انتصرت قلة ضعيفة يهودية مؤمنة بحقها فى الحياة على بحر العداء العربى المسلح والذى يملك أقوى الجيوش. كذلك ينتهى الكتاب بمناقشة بين الصحفى **يوسف ألجازى** المحرر **بهاآرتس** مع بعض هؤلاء المؤرخين الجدد حول نتائج دراساتهم.

والمؤسف أن شيئا من نتائج هذه الدراسات المدعمة بوثائق العدو الصهيونى نفسه والتى صدر بعضها من عشر سنوات لم تصل إلينا فى العالم العربى، وذلك بفضل المواقف الحمقاء التى يتمسك بها الكثيرون منا باعتبار كل مايصدر عن إسرائيل والإسرائيليين "**رجسا من عمل الشيطان**" مع أن هذه الدراسات نفسها هى التى كانت وراء البرنامج التلفزيونى الإسرائيلى "**تيكوما**" الذى اثار جنون الصهاينة المتعصبين لكشفه للجرائم التى ارتكبت - وماتزال - بحق الشعب الفلسطينى على يد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة - سواء أكانت من العمل "الاشتراكيين" أو الليكود" اليمينيين".

وبسبب **سيادة العقلية الصهيونية يقع بعض هؤلاء المؤرخين فى تناقض ذاتى يكاد يصل إلى حد الشيزوفرينيا. فبنى موريس** مثلا، الذى أثبت فى كتابه" **مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٧ -١٩٤٩** وبالأرقام **أن ٧٣٪ من الفلسطينيين غادروا قراهم تحت الضغط المباشر والمذابح التى قام بها الهاجاناه(** جيش الدفاع الإسرائيلى فيما بعد) وعصابات شتيرن والإرجون، وأن ٢٢٪ منهم رحلوا بسبب الخوف من بطش الإسرائيليين، وأن **٥٪** فقط هم الذين رحلوا تحت تأثير الوهم الذى خلقته الدعاية العربية بأنهم سيعودون مع الجيوش العربية المنتصرة، والذى يذكر أن الحكومة الإسرائيلية قامت بعد رحيل الفلسطينيين بتدمير **٤٠٠ قرية** وازالتها بالكامل من على وجه الأرض واستولت على أراضيها ووزعتها على الكيبوتزات كما استولت على ممتلكات الفلسطينيين وحساباتهم بالبنوك، ولكنه بعد كل ذلك يصل فى كتابه إلى النتيجة أن **رحيل الفلسطينيين تم "جزئيا" تحت ضغط القوى الصهيونية!**

ولكن مما يعطى قليلا من الأمل أنه فى مناقشة عقدت بباريس فى الشهر الماضى تحت إشراف **مجلة الموند دبلوماتيك ومركز الدراسات الفلسطينية**، أخذ يتراجع عن هذا الرأى تحت ضغط مناقشيه من الفلسطينيين ومنهم الدكتور **ادوارد سعيد** الأستاذ الأمريكى الفلسطينى الأصل، **وإيلون بابيه المؤرخ الإسرائيلى!**

وفى هذه المناقشة نفسها يعترف **زيف سترنهيل** - مع أنه يمينى التوجه - بأن المجتمع الإسرائيلى غير ليبرالى، وشبه فاشى، ومعاد تماما للاشتراكية، **ويصل فى كتابه إلى الاعتراف بأن أعمالا تعسفية كثيرة ارتكبت ضد الفلسطينيين وإن كان يعتبر أنها كانت ضرورية!** ومع ذلك فالمناقشة دفعته هو أيضا إلى التراجع عن بعض هذه الأراء.

ويؤدى هذا الاتجاه لمراجعة النفس لدى بعض المثقفين والشباب فى المجتمع الإسرائيلى إلى طلب المزيد من المعلومات الحقيقية عن تأسيس الدولة وماصاحبه من أعمال عدوانية على العرب سكان البلاد الأصليين. يقول **إيلون بابيه** وهو أستاذ تاريخ بجامعة حيفا إن كثيرا من المدارس الثانوية فى أنحاء إسرائيل تطلب منه إلقاء محاضرات عن هذه الموضوعات لتلقى الضوء على التاريخ الحقيقى للبلاد، فى حين أن كتب التاريخ الرسمية التى تدرس لهم لاتذكر الفلسطينيين أصلا.

وقد نشأت هذه الاتجاهات المراجعة للتاريخ الإسرائيلى بعد هزة حرب أكتوبر سنة

٧٣ وتلتها حرب لبنان ثم الانتفاضة وماأدت إليه من فقدان الثقة بقادة ومؤسسى إسرائيل والذين بدأت صورتهم تهتز وصور البطولة تحل محلها صور أخرى يصل بعضها إلى حد الزراية:

– **فهرتزل نبى الصهيونية والمثل الأعلى "لليهودى الجديد" تبين أنه نرجسى ومصاب بالعقد النفسية!**

– **وبن جوريون** المسئول الأول بالوكالة اليهودية ، ظهر أنه تقاعس عن مد يد العون إلى ضحايا الهولوكوست ، كما أنه كان يتبنى سياسة الترانسفير (أى الترحيل القسرى) للعرب الفلسطينيين.

– **وجولدا مائير** اتخذت مواقف الجمود الكامل تجاه العرب والفلسطينيين (مما أدى إلى هزيمة سنة ٧٣)

– **وموشيه ديان** كان مصابا بجنون العظمة وزير نساء.

– وحتى أبطال قدماء مثل **يوسف امبلدور**(الذى قتل فى معركة تل ص فى ١٩٢١) والأبطال التاريخيين مثل **المكابيين واليعازار بن يائير** الذى انتحر هو ورجاله فى الماسادا منذ ألفى عام ، وحتى **يشوع بن نون** الذى قاد بنى إسرائيل فى الاستيلاء على أرض كنعان من ٣٥٠٠ عام ، جميعهم أصبحوا محلا للانتقاد والتحليل بل والتسفيه فى بعض الأحيان .

كذلك لعب دورا كبيرا فى فقدان الثقة بالقيادة القديمة **للهستادروت** (اتحاد النقابات " الاشتراكى") والتى كانت على رأس الوكالة اليهودية قبل إنشاء دولة إسرائيل ، الحكم الذى أصدره القاضى **هاليفى** فى **قضية كاستنر** والذى دمغه فيه بالتعاون مع النازى فى الوقت الذى كان فيه مسئول الوكالة اليهودية بالمجر . وقد قال **شموئيل ميكونيس** (زعيم الحزب الشيوعى) فى اجتماع انتخابى فى ١٩٥٥: **"إن الحكم ضد كاستنر هو حكم ضد الوكالة اليهودية وزعماء دولة إسرائيل وكل عملائهم الذين شاركوا فى مسئولية " اليودنرات"* خلال الهولوكوست ، إنه حكم على أولئك الذين رفضهم حزبنا على مر السنين والذين نفذوا سياسات أعداء السلام وأعداء الأمة ، أى قوى الامبريالية السوداء."**

وقد رد **بن جوريون** على هذه الاتهامات الخطيرة بردود ضعيفة جدا محاولا تهدئة الفضيحة ومتحدثا عن الآلام التى مر بها من عانوا هذه التجربة إلخ ولكنه رتب للرد عليها بالقيام بعملية خطف **أدولف ايخمان** من الأرجنتين ومحاكمته فى جو مسرحى دعائى (وهو الزعيم النازى الذى كان كاستنر يتفاوض مع مساعديه على مقايضة مليون يهودى فى المعتقلات النازية مقابل عشرة آلاف شاحنة أمريكية ، فلما فشلت الصفقة لرفض الأمريكان تزويد النازى بشاحنات تدعم مجهودهم الحربى اكتفى بصفقة أصغر وهى الإفراج عن حوالى **١٣٠٠ يهودى** من الزعماء والقادة وأقاربهم مقابل ألف دولار عن كل رأس !) ثم حكم عليه بالإعدام وبذلك غطى على الفضيحة . وكان **كاستنر** نفسه قد اغتيل رميا بالرصاص فى تل أبيب فى ١٩٥٥ كمحاولة أولى لتغطية الفضيحة.

والواقع أن العلاقة بين الجناح اليمينى من الحركة الصهيونية وبين ألمانيا النازية والأفكار العنصرية قديمة ، فكثير من المفكرين الصهيونيين كانوا من المعجبين بأفكار نيتشه العنصرية وكانوا يحلمون بأن يكون " اليهودى الجديد" هو السوبرمان ، وكان **حاييم وايزمان** من بين هؤلاء . وكان من القريبين جدا إلى توجهات المحور **ابراهام شتيرن** مؤسس عصابة شتيرن والتى خرجت من عباءتها عصابة الإرجون بقيادة **مناحم بيجن.** وهى التى اغتالت اللورد **موين** أثناء الحرب العالمية وبعد ذلك الكونت **برنادوت** . وكان شتيرن يبذل المحاولات لاقناع هتلر بارسال اليهود الألمان إلى فلسطين بدلا من إبادتهم وأرسل عدة رسائل ومندوبين بهذا المعنى ولكنه قوبل بالتجاهل.

ومن نتائج هذه" المراجعة" للفكر الرسمى الإسرائيلى والادعاء بأن إسرائيل هى واحة الديمقراطية فى الشرق الأوسط ، كشف الطبيعة اللاديمقراطية للدولة اليهودية بالضبط لأنها تصف نفسها بأنها يهودية أى أنها دولة ٨٠٪ فقط من السكان متجاهلة الحقوق الأساسية لخمس عدد السكان . وقد عرف القاضى **أهارون باراك**(الذى يعبر عن الاتجاه " الليبرالى" فى المحكمة العليا) الدولة اليهودية قائلا:

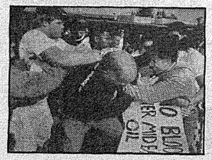
" الدولة اليهودية هى إذن دولة الشعب اليهودى .. إنها الدولة التى لكل اليهود الحق فى العودة إليها .. إنها دولة لغتها العبرية وأغلب أعيادها تعبر عن إعادة الإحياء القومى .. الدولة اليهودية هى دولة تبنى الثقافة اليهودية والتعليم اليهودى والشعب اليهودى المحب .. والدولة اليهودية هى كذلك الدولة التى يلعب فيها القانون اليهودى دورا مميزا .. أنها الدولة التى تقوم القيم فيها على أساس قيم إسرائيل : التوراة والإرث اليهودى وقوانين الهالاخاة(الشريعة اليهودية) "

وبالطبع يترتب على مثل هذا التعريف إهدار كل حقوق المواطنة لسكان إسرائيل من العرب (عرب ١٩٤٨ ومن باب أولى عرب ١٩٦٧) فعلى الرغم من الاعتراف لهم بحقوق المواطنة نظريا فان عشرات من القيود والمعوقات تمنعهم من ممارسة هذه الحقوق (لدواعى الأمن طبعا) وعلى سبيل المثال فنسبة ٩٣٪ من المساحة الكلية لفلسطين تعتبر اليوم ملكا لدولة إسرائيل وعلى ذلك فغير مسموح بالبناء عليها للعرب ، وحتى السبعة بالمائة المتبقية لاتصدر لهم التصاريح اللازمة للبناء عليها إلا بشق الأنفس.

ويترتب على إعطاء هذه الأولوية لقوانين الشريعة اليهودية الانتقاص حتى من الحقوق الديمقراطية للمواطنين اليهود وبصفة خاصة النساء. فالرجل له الحق فى الزواج من أكثر من زوجة وله وحده حق الطلاق ، وملكية العائلة من حق الزوج الخ . ولاغرابة فى كل ذلك عندما نعلم أن رجال الدين فى إسرائيل لهم السيطرة الكاملة على كل شئون الزواج والطلاق وقيد المواليد والدفن.

خلاصة القول إن علينا أن نتابع عن قرب كل التطورات – والتشققات – التى تطرأ على المجتمع الإسرائيلى وأن نستغلها لمصلحة قضية تحرر الشعب الفلسطينى. **ولايعنى هذا بطبيعة الحال أن هذه التناقضات هى التى ستحرر الفلسطينيين وإنما هى مجرد ظروف مساعدة للنضال** الذى يجب أن يخوضه الشعب الفلسطينى والانتفاضة التى يجب احياؤها ، على العكس من سياسة السلطة الفلسطينية التى تجهد فى احتوائها بل ووقفها الأمر الذى لايستفيد منه إلا العدو الغاصب للأرض.

اشتباك بين مناهضى الحرب وأنصارها



* اليودنرات : هى المجالس اليهودية التى أنشأها النازى من زعماء اليهود فى المدن المختلفة ، وكانوا الأداة لتسليم بقية اليهود ونقلهم إلى معسكرات الاعتقال والإبادة.



فى الأردن .. قانون للعقوبات يسمى زورا قانون المطبوعات والنشر

رسالة عمان

صلاح يوسف

بعد أسابيع من التكتم والسرية والتمويه والتعمية وإضفاء طابع من الغموض على مشروع **قانون المطبوعات والنشر**، قامت صحيفتان أردنيتان بنشر القانون قبيل تقديمه لمجلس النواب لمناقشته ثم إقراره ، وتبعتهما الصحف الأخرى حتى أصبح مشروع القانون فى متناول الجميع ،ومنذ ذلك الحين أصبح حديث الجميع وسوف يبقى كذلك إلى حين إقراره ،وفى هذه الحالة فإن الصحافة الأردنية ستتحول إلى« **مسخرة**» ، أو نجاح كل القوى الحريصة على وجود الحد الأدنى من حرية التعبير فى الأردن، بمن فى ذلك أعضاء مجلس النواب، فى منع تمرير هذا القانون الذى **أتى أسوأ مما تخيل أكثر المتشائمين جموحا فى الخيال ، فهو أقرب إلى أن يكون قانونا للعقوبات وليس قانونا للمطبوعات والنشر.**

وكانت الحكومة أعدت هذا القانون فى ظل سرية مطلقة ،مما آثار شكوك الحريصين على ما لديهم من حرية نسبية يكفلها لهم قانون المطبوعات والنشر الذى صدر فى العام ١٩٩٣ ، والذى أعاد القضاء الأردنى العمل به بعد رد قانون مجحف أصدرته الحكومة الحالية فى صيف العام الماضى، وطبقته فى غيبة البرلمان بذريعة ان اصداره تم بصفة استعجال ، وهو ما نقضه القضاء الأردنى فأعيد العمل بقانون العام ١٩٩٣ المطبق حاليا والذى كان عند صدوره خطوة إلى الأمام مقارنة بما كان عليه الوضع فى الماضى فى ظل قانون كان صدر فى ظل الاحكام العرفية فى العام ١٩٧٣.

وقد حاولت الحكومة التمهيد لإصدار القانون وطرحه على مجلس النواب بحملة غير موفقة لإظهار أن بعض الصحف الأسبوعية تجاوز الخطوط الحمراء الأخلاقية «للمجتمع الأردنى» المحافظ» ، ووصل الأمر حد

استخدام بعض الانتقادات التى وجهها أعضاء فى البرلمان السابق يمثلون جبهة العمل الإسلامى المعارضة للصحافة تجاوزاتها، وبخاصة الصحف الاسبوعية، لتبرير اصدار القانون الجديد.

ومن الطريف أن الأسباب الموجبة لاصدار القانون التى تصدرت مشروع القانون الجديد قد بدأت بالحديث عن «التطورات التقنية الواسعة التى شهدها قطاع الصحافة والاعلام» والتى كان من أبرز نتائجها «دخول الصحافة الالكترونية بالاضافة إلى المحطات الفضائية، الأمر الذى يستدعى أن يتطور التشريع ليواكب هذه التطورات ويسعى إلى تنظيمها». وما إن انتهت هذه الفقرة حتى **بدأت الأسباب الموجبة تتحول إلى عريضة اتهام للصحافة بأنها «أخذت تنشر قصصا ووقائع عن الجريمة والانحلال تتنافي مع القيم الدينية والاخلاقية للمجتمع الاردنى» وتمت الاساءة للأردن من خلال «الرسائل الصحفية المقروءة والمسموعة والمرئية التى تبث من داخل الأردن» كما «تحولت بعض الصحف إلى سيف مسلط على رقبة المجتمع ووسيلة ابتزاز لمؤسساته العامة بالإضافة إلى التطاول على السلطات العامة وفى مقدمتها السلطة التشريعية والسلطة القضائية».. إلخ.**

أنا أعددته!!؟

وبناء على أمر من **الملك حسين** قامت الحكومة بإيكال مهمة إصدار قانون للمطبوعات والنشر إلى عدد من المسئولين برئاسة وزير الاعلام الدكتور **عبد الله النسور** . وقد ضمت اللجنة المكلفة باعداد مسودة مشروع القانون عددا من المسئولين والرسميين ليس من بينهم نقيب الصحفيين **سيف الشريف** الذى كان له دور استشارى غير فاعل، وذلك لحسن الحظ **فالشريف** يرأس نقابة تتميز بالضعف وبهوت الدور وانعدام الانجازات.

وبرغم ذلك فإن نقيب الصحفيين قد اضطر حين رأى مشروع القانون منشورا بمواده ذات الطابع «العرفي» نسبة إلى عهد الاحكام العرفية، إلى أن يغسل يديه من المشروع موضحا أن مشروع القانون لا يختلف كثيرا عن مسودة المشروع ، وأن ملاحظات النقيب وأعضاء النقابة لم يؤخذ بها ، وذلك من دون توضيح هذه الملاحظات.

لكن الأمر الأكثر أهمية هو أن الدور البارز فى وضع هذا المشروع كان من نصيب المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر ، وهو شخصية تذكر الصحفيين وغير الصحفيين بأنه قادم من عهد الأحكام العرفية ، فهو صاحب فكرة عجيبة ترى« أن الأردن مستهدف ، لذا



الملك حسين
أمر بدخول كافة المطبوعات الخارجية

فإن واجب الصحفيين أن يكونوا كتائب ومجندين للرد عن حياض الوطن».

وكان قد آثار منذ مجيئه مديرا لهذه الدائرة عددا من الزوابع بعضها يندرج تحت بند المأساة والآخر تحت بند الملهاة ، وذلك فضلا عن الطريقة الفظة والفجة فى التعامل مع قضايا فى حساسية الاعلام فى عصر الساتلايت والانترنت والبريد الالكترونى والأقمار الصناعية التى زحمت الفضاء ، والتى أشار إليها فى بيان «الأسباب الموجبة لصدور قانون المطبوعات والنشر».

ولاعطاء فكرة عن المدى الذى ذهب إليه الشخص المذكور فى ممارساته المعادية للمطبوعات والنشر نسوق مثالا عن منعه ولمرات عديدة ومتكررة لصحيفة مثل الحياة لم تعرف يوما بأنها راديكالية أو تحريضية ، بل عرفت على الدوام بأنها قريبة من الأردن ، ومن الملك حسين فى صورة خاصة ، وذلك منذ كانت تصدر فى بيروت فى الخمسينيات والستينيات.

ولقد تم منعها مرتين بسبب حلقات عن الحرب العربية الاسرائيلية فى العام ١٩٤٨ ،كتبها المؤرخ الفلسطينى الدكتور **وليد الخالدى** .والطريف أن الدكتور **الخالدى** وبرغم كونه فلسطينيا ،كان عضوا فى الوفد الأردنى المفاوض في مؤتمر مدريد فى العام ١٩٩١ ، وبالتالى لا يمكن اتهامه بالعداء للأردن.

وربما كانت هذه المقدمة عن مدير دائرة المطبوعات والنشر ، ضرورية لمعرفة العقلية التي تقبع خلف مشروع القانون، فقد ذكرت إحدى الصحف أن **بلال التل** ،وهذا هو اسمه ، أجاب على سؤال لمندوبها عن القانون بقوله «أنا الذى وضعته».

ومن لا يرغب في تصديق التل فى نسبته وضع القانون إلى نفسه فإنه سيصدق ذلك بالتأكيد حين يقرأ مشروع القانون الذى يغص بالصلاحيات التى أعطاها لنفسه في القانون والتى تمتد من تسلمه طلبات إصدار الصحف وحتى تدخله فى تغييب رئيس التحرير عن عمله وتقريره ما إذا كان تغييبه هذا تم بعذر مقبول أو غير مقبول ، إذ تنص المادة ٢٨ من مشروع القانون على أن «رئيس التحرير يفقد صفته هذه فى أى من الحالات التالية:

١)**الاستقالة.**

٢) **إذا انقطع عن عمله لمدة شهرين متتاليين من دون عذر يقبله المدير .«أى مدير دائرة المطبوعات والنشر».**

ولدى الكتابة عن مشروع القانون الجديد فإن الكاتب يحار حقا من أين يبدأ ،لذا فإن جميع من أدلى برأيه في المشروع في الصحف بدون استثناء قد هاجمه ، ولم يذكره أحد بالايجاب بكلمة واحدة، مع ملاحظة أن عددا كبيرا من هؤلاء قد لجأ إلى السخرية من القانون لأنهم وجدوا أن مثل هذا المشروع لا يستحق حتى المناقشة الجدية، وذلك على الرغم من خطورته الحقيقية علي الحياة الديمقراطية التى بدأ الأردن يشهدها ، وإن فى صورة منقوصة ،منذ العام ١٩٨٩.

وعلى أى حال فإن هؤلاء الساخرين قد اعتمدوا جميعا على نصوص القانون نفسه ولم يأتوا بشئ من عندهم . فقد تنبه بعضهم إلى أن المادة (٤٢) تنص على **حظر نشر أى مادة تتضمن تحقيرا أو تشهيرا أو ذما لرؤساء الدول العربية أو الاسلامية أو الصديقة أو تعكر صلات المملكة بالدول الأخرى شرط المعاملة بالمثل»** والمشكلة بالطبع هى فى المعاملة بالمثل ،وما يمكن أن يعنيه من إعداد مواد تتضمن كل المحظورات السابق ذكرها وتوجيهها إلى تلك الدول العربية والاسلامية والصديقة تحت بند المعاملة بالمثل؟

وتنبه آخرون إلى أن تعريف المطبوعة قد جاء على النحو التالى : «هى كل وسيلة دونت فيها المعانى أو الأفكار أو الكلمات بالحروف أو الأشكال أو الأرقام أو الرموز أو الصور أو بالرسوم أو بالضغط أو بالحفر» فقد **اسقط التعريف من القانون السابق كلمة« نشر» بعد كلمة وسيلة ، فاتته صفتها كوسيلة نشر لتصبح أى وسيلة ، وبذلك يدخل تحت تعريف المطبوعات الفواتير والرسائل الغرامية ودفاتر الحسابات فى البقالات ، بل وحتى مسودات المقالات التى يمكن أن يعثر عليها فى سلال المهملات ، فكلها ينطبق عليها**



تعريف المطبوعة.

وما دمنا في باب الحديث عن التعريفات فإن من الملفت للانتباه ان تعريف الصحفي الذي كان بحاجة إلى تعديل قد بقي كما هو فالصحفي هو «عضو نقابة الصحفيين المسجل في سجلهم واتخذ الصحافة مهنة له وفق أحكام هذا القانون» . وبالطبع غير أن المشكلة هنا في ربط المهنة وممارستها بعضوية النقابة وعضوية النقابة لا تعطى إلا لمن عمل في الصحافة المحلية ،مما يعني أن بعض كبار الصحفيين ممن عملوا لسنوات طويلة في الخارج وراكموا خبرات أكبر من نظرائهم في الأردن محرومون من التمتع بعضوية النقابة ، وعليه فهم ليسو صحفيين كما أنه محظور عليهم تقديم انفسهم بهذه الصفة.

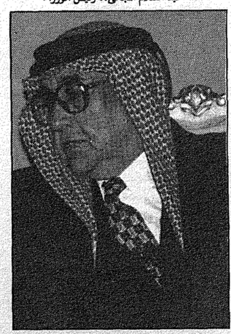
والطريف أن تعريف الصحفي على هذه الصورة غير المسبوقة هو الذي وضعته نقابة الصحفيين الأردنية والذي يستميت نقباء الصحفيين في الدفاع عنه وعدم تعديله وآخرهم النقيب الحالي **سيف الشريف.**

وتنص المادة ١٠ من القانون على أنه «لا يجوز لأي شخص لا ينطبق عليه تعريف الصحفي الوارد في هذا القانون ممارسة مهنة الصحافة بأي شكل من أشكالها بما في ذلك مراسلة وسائل الاعلام الخارجية أو تقديم نفسه علي أنه صحفي. ويمضي القانون خطوة أخرى بتحريضه على كل من تسول له نفسه توظيف صحفي لديه . تقول الفقرة(ب) من المادة نفسها إنه لا يجوز لأي مطبوعة أن تستخدم شخصا لا ينطبق عليه تعريف الصحفي للعمل صحفيا».

أبواب القانون

جاء مشروع قانون المطبوعات والنشر في ثمانية أبواب هي«**التعريفات**» و«**حقوق الصحافة وواجباتها**» و«**الترخيص**» و«**تنظيم عمل الصحافة والنشر**» و«**المحظورات**» و«**اجراءات التقاضي**» و«**العقوبات**» و«**أحكام عامة**» .ولأننا عرضنا عينة من التعريفات فيما سبق فإننا سنلاحظ حين نأتي إلى حقوق الصحافة وواجباتها أن **هذا الباب تضمن مواداً أجمع كل من قرأ القانون على أنها عامة ومطاطة مبهمة فالمادة(٥)** من المشروع تنص على أن«على المطبوعات احترام الحقيقة والامتناع عن نشر ما يتعارض مع

عبد السلام المجالي.. رئيس الوزراء

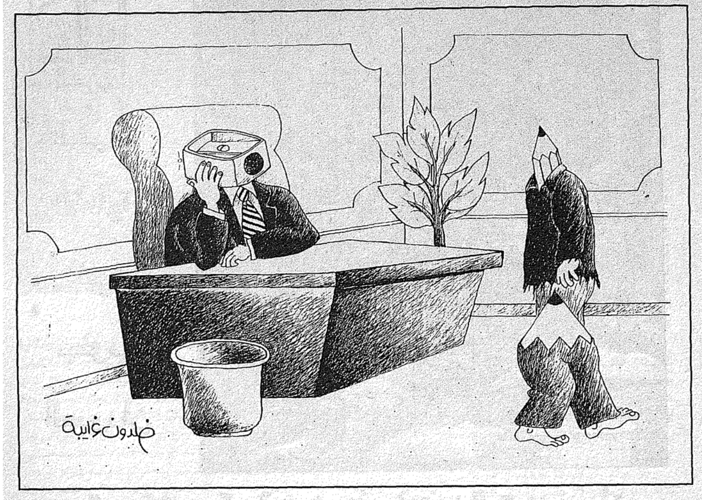


مبادئ الحرية والمسئولية الوطنية وحقوق الانسان وقيم الأمة العربية والاسلامية. وفي المادة (٧) يعدد القانون آداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها ، وتتضمن الدقة والنزاهة والموضوعية في العرض والتحليل والتعليق «والتوازن في عرض المادة الصحفية في صورة موضوعية ومتكاملة» وغير ذلك من كلمات وتعابير غير محددة.

غير أن المشروع يصبح محددا عندما يريد ففي الفقرة (ب) من المادة السادسة يقول المشروع إن حرية الصحافة تشمل «إفساح المجال للمواطنين والاحزاب والنقابات والهيئات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للتعبير عن افكارهم وآرائهم وإنجازاتهم في مجال نشاطاتهم المختلفة» **والجملة الأخيرة تعني أن لكل من هذه الهيئات والنقابات والاحزاب أن تنشر ما يتعلق بمجال نشاطها فقط .وهو نص لا يمكن فهمه تماما إلا في إطار محاولات الدولة تطبيق ما تسميه «مهننة النقابات» وعدم تسييسها أي أن يحظر عليها ممارسة نشاط غير مهني كأن تعلن هذه النقابات موقفا سياسيا مثلا ،وفي هذه الحالة فإن المطبوعات ممنوعة من تغطية هذا النشاط لأنه ليس من النشاطات النقابية مثلا.**

وفي باب شروط الترخيص يمكن للمطلع على القانون أن يلاحظ الشروط التعجيزية التي وضعت للحصول على تراخيص لإصدار الصحف .فقد اشترط القانون ألا يقل رأسمال المطبوعة اليومية عن نصف مليون دينار مع تقديم ضمانة نقدية أو كفالة بنكية متجددة للوزير قيمتها **١٠٠ ألف دينار** (الدينار يساوي ١ر٣ دولار) ، وذلك «لضمان ما قد يترتب على المطبوعة من غرامات أو تعويضات أو رسوم . وفرض علي الصحيفة الأسبوعية رأسمال مقداره **١٥٠ الف دينار** مع كفالة بنكية متجددة مقدارها **٥٠ ألف دينار.** ولم تنج المطبوعة المتخصصة من رأس المال أو من الغرامة فيقرر المشروع ألا يقل رأسمالها عن **٢٠ ألف دينار** مع كفالة بنكية متجددة بمبلغ مماثل.

وفي باب تنظيم عمل الصحافة والنشر يمنح مدير دائرة المطبوعات لنفسه سلطات يحسده عليها أعتى الحكام العسكريين لكننا سنقف هنا عند الفقرة(أ) من المادة(٣٤) والتي تجيز «للمدير» أن يمنع أي مطبوعة



تصدر فى الخارج من دخول البلاد، وذلك على الرغم من أن **الملك حسين** نفسه قد أمر فى خطاب ألقاه فى الصحفيين وبثه التلفزيون الاردنى أكثر من مرة بدخول كافة المطبوعات من الخارج.

وفى باب المحظور تتكرر التعميمات ويرجع الابهام إلى مواد مشروع القانون، ولكن مرة أخرى أيضا تتحدد التعابير إذا كانت فى مجال العقوبات، فالفقرة(أ) من المادة ٤٣ تنص من دون لبس أو إبهام على أن «تعامل المادة الصحفية المقتبسة أو المتضمنة معاملة المادة المؤلفة أو الأصلية **فناقل الكفر كافر بالنسبة لمشروع القانون الجديد!!**.

وتتضمن المحظورات نشر اعلانات تروج للأدوية والمستحضرات الطبية دون أن يجاز نشرها من قبل وزارة الصحة. ومرة أخرى يهمل القانون الاشارة إلى البلد الذى صنعت فيه الادوية والمستحضرات الطبية التى يمنع نشر إعلانات عنها مما يعنى إنزال العقوبة على نشر إعلانات عن أدوية أمريكية الصنع إذا لم تكن مجازة من وزارة الصحة.

لكن كل ما ذكرناه سابقا يتضاءل حين نصل إلى **باب العقوبات الذى لم يتضمن عقوبة السجن**،كما كان الأمر فى قانون العام ١٩٩٣، ولكنه تضمن عقوبات مالية باهظة تجعل السجن أرحم بكثير. فهى تصل إلى ٥٠ ألف دينار يتكبدها الناشر إذا ارتكب إحدى المحظورات الغامضة التى ذكرنا شيئا منها فيما سبق. أما الغرامة البسيطة التى تتراوح بين ألفين وثلاث آلاف دينار فتطبق على« كل من أدخل إلى المملكة بطريقة غير مشروعة مطبوعة وأسهم فى توزيعها».

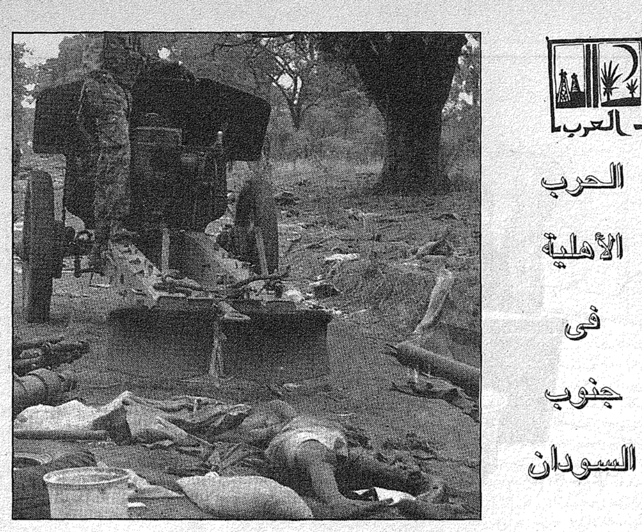
القانون والبرلمان

منذ اليوم الأول لنشر مشروع القانون فى الصحف بدأت الهيئات المختلفة من نقابات وجمعيات واتحادات وروابط فى نقد المشروع والدعوة إلى افشاله. ودعمتها فى ذلك الأحزاب والتنظيمات والقوى الأخرى فى مساعيها هذه، وقد توجهت هذه القوى جميعا بأبصارها إلى مجلس النواب حيث ستبدأ مناقشة المشروع ومن هناك سيحال إلى مجلس الأعيان ثم يرفع إلى الملك الذى يقره أو يعيده. وهذا يعنى أن المشروع قد أصبح فى المراحل النهائية للإقرار. **ما يزيد الأمر خطورة أن مجلس النواب الحالى ضعيف من حيث تركيبته السياسية والحزبية**، فمن المعروف أن **حزب جبهة العمل الإسلامى** الذى يعتبر أكبر الأحزاب المعارضة فى الأردن لم يشارك فى الانتخابات الأخيرة وأن عددا من الأحزاب القومية واليسارية قد حذا حذوها مما أفسح المجال للقوى العشائرية القريبة من الحكومة والتى تفتقد الوعى الديمقراطى لتنجح فى الانتخابات وتسيطر بالتالى على مجلس الأمة. وقد دفعت هذه الحقيقة البعض إلى اليأس والكتابة عن مشروع القانون بوصفه قانونا بمعنى أن إقراره من جانب مجلس بهذه التركيبة أمر مفروغ منه.

لقد فتح نشر مواد مشروع القانون الباب أمام نقاشات حامية، **فاقراره يعنى أن ركنا أساسيا من أركان الديمقراطية تقوض، هو ركن حرية التعبير**. أما الخطير حقا فإن الحكومة تنوى تقديم عدد آخر من القوانين التى تمس الحريات السياسية للشعب الأردنى فإذا نجحت الحكومة فى تمرير هذا المشروع وتحويله إلى قانون فإن القوانين الأخرى على الأبواب، وإن دخلت من هذا الباب فإن الديمقراطية ستخرج من الباب نفسه.

العرب

الحرب الأهلية فى جنوب السودان



مؤامرة أمريكية صهيونية ضد العرب.. أم حركة ديمقراطية لإقامة سودان موحد وديمقراطى؟

حسين عبد الرازق

فى الجلسة الختامية للمؤتمر القومى العربى الثامن الذى عقد بالقاهرة (٢٧ . ٣٠ أبريل ١٩٩٨)، وأثناء مناقشة مشروع البيان الختامى **(بيان إلى الأمة)** لفت نظرى نقاش حاد حول فقرة فى مشروع البيان الختامى تتعلق بالحرب الدائرة فى جنوب السودان، وتقول نصا.. **«ويرى المؤتمر .. فى التحركات الامريكية الصهيونية فى جنوب السودان وأفريقيا خطرا جسيما على الأمن القومى العربى»** .ولفت نظرى أكثر أطراف الحوار فقد اعترض بشدة على هذه الفقرة« **حلمى شعراوى**» مدير مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، وأحد الخبراء المصريين المعدودين فى شئون السودان والشئون الافريقية ، وتدخل إلى جانبه «**عبد الله عبيد**» السياسى السودانى. على الضفة الاخرى تحدث«**الياس مطران**» المحامى اللبنانى ، الذى وصف ما يجرى فى الجنوب بأنه مؤامرة استعمارية ضد العرب أطرافها أمريكا وإسرائيل وأثيوبيا واريتريا واوغندا.

ويعكس هذا النقاش وجود وجهتى نظر متناقضتين تماما فى صفوف القوى الوطنية العربية بالنسبة للاوضاع فى السودان عامة، وبصفة خاصة بالنسبة للحرب الأهلية فى جنوب السودان.

أصحاب **وجهة النظر الأولى** والتى ينحاز لها تيار يبدو غالبا فى صفوف القوى القومية- فى المشرق خاصة- والقوى الاسلامية العربية كذلك، يرون فى هذه الحرب **مؤامرة أمريكية صهيونية ضد العرب -والاسلام- تشارك فيها دول أفريقية مجاورة للسودان - اريتريا وأثيوبيا وأوغندا تحديدا- والتى تخضع بدورها للمخطط الأمريكى الصهيونى**. ومن ثم «**فجون قرنق**» زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان ، مجرد عميل لأمريكا واسرائيل- وأحيانا أداة لصليبية مسيحية معادية للاسلام - يسعى لانفصال جنوب السودان وتهديد الامن القومى العربى.

وجهة النظر الثانية ترى فيما يجرى فى جنوب السودان حربا أهلية لها أسبابها الداخلية، وأنها فى جوهرها **حركة ديمقراطية تسعى لاقامة سودان موحد وديمقراطى ولا تشكل أى تهديد أو عداء للأمة العربية أو**

للأمن القومي العربي. وأنه من الخطأ أن نسقط على أية ظاهرة لا يقبلها البعض- أو لا يفهمها- الاتهام الجاهز بالمؤامرة الصهيونية الأمريكية.

وقد يكون مفيداً لحسم هذا الخلاف الامساك ببعض الحقائق التاريخية والجغرافية والسياسية التي تفسر ما يجري اليوم في السودان، وفي الجنوب خاصة.

تعددية .. ومظالم تاريخية

**** فهناك تباين اثني (عرقي) وديني وثقافي وتاريخي بين الشمال والجنوب، وهناك مظالم تاريخية حاقت بسكان جنوب السودان** لم تكن وليدة فترة ما بعد الاستقلال فحسب، بل بدأت مع صراع الامبراطوريات في نهاية القرن الثامن عشر للسيطرة على منابع النيل، وتعززت خلال فترة الاستعمار البريطاني وصدور قانون المناطق المغلقة عام ١٩٣٦.

واستمرت هذه المظالم وتعمقت بعد الاستقلال حيث تعرض سكان السودان-جنوب خط العرض الذي يمر بمنطقة البحيرات الاستوائية وحتى حدود السودان الجنوبية- للغبن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والخضوع للهيمنة من الشمال والسلطة المركزية في الخرطوم.

ولذلك لم يكن صدفة استمرار الحرب الأهلية لما يزيد عن ٣١ عاماً منذ الاستقلال الذي لا يتجاوز عمره ٤٢ عاما، وقيام حركات مسلحة مثل حركة**(أنانيا) الأولى**، ثم حركة «**(أنانيا) الثانية** بزعامة**«جوزيف لاجو»** التي حددت ٣ أهداف واضحة.

١- تحقيق ذاتية للجنوبيين ومساواتهم في الحقوق المدنية والوظيفية.

٢- اعطاء الجنوبيين قدراً «مستحقاً» من الحكم الذاتي، ولو في إطار فيدرالي.

٣- وضع برنامج واضح الملامح لتنمية الجنوب اقتصاديا واجتماعيا.

وفي حالة استحالة تحقيق هذه الأهداف، فالحل هو الانفصال.

وقد توقفت الحرب الأهلية في الجنوب بعد توقيع **جعفر نميري** لاتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، وشارك زعيمها**«جوزيف لاجو»** في العمل السياسي في السودان الموحد، وأصبح النائب الثاني لرئيس الجمهورية.

ولكن عدم تنفيذ نميري لاتفاقية أديس أبابا ونكوصه عنها، ثم الغائه المفاجئ لهذه الاتفاقية، وفرضه لما يسمى بقوانين الشريعة (الاسلامية) أدى إلى انفجار الحرب الأهلية (الحالية) والتي بدأت عام ١٩٨٣ بقيادة **«جون قرنق»** زعيم «الحركة الشعبية لتحرير السودان»، وهي أول حركة في تاريخ الجنوب لا ترفع شعار الانفصال، وانما ترفع شعار.. **«بناء سودان موحد جديد يحقق العدالة والمساواة والديمقراطية لكل السودانيين».**

** إذا كان هناك توحد في الجنوب في مواجهة المظالم التي حاقت به في ظل الأنظمة الشمالية، فلا يمكن الغاء وجود عوامل تنافس قبلي وسياسي واجتماعي في الساحة السياسية لجنوب السودان، تستند إلى وجود تنوع كبير قبلي وعرقي وديني وثقافي في الجنوب.

فهناك قبيلة «**التيبوسا**» شرق النهر، وقبائل «**الزاندي**» و«**المورى**» و«**الفرتيت**» غرب النهر، والقبائل النيلية الكبرى، وأهمها وأكبرها قبيلة «**الدنكا**» التي تشكل وحدها نصف السكان في الجنوب، وقبيلة «**النوير**» **وقبيلة «الشلك»** والتناقضات بين هذه القبائل واسعة وكبيرة.

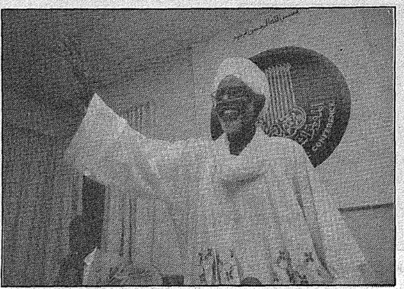
حرب أهلية

** إن اصرار الأنظمة الشمالية المختلفة التي حكمت السودان من الخرطوم على استمرار المظالم في الجنوب ورفض الاستجابة للمطالبة بالمساواة والديمقراطية والمشاركة الحقيقية في السلطة والتوزيع العادل للثروة بين الجنوب والشمال، وبالتالي استمرار الحرب الأهلية طوال ٣١ عاما منها ١٥ عاما متصلة منذ عام ١٩٨٣ وحتى الآن، كلفت الشعب السوداني ما لا يطيق**«فقد فقد خلال هذه الحرب أكثر من مليوني نسمة، واقتلع فيها وشرد أكثر من أربعة ملايين نسمة، وتكلفت الحرب -حتى الآن- أكثر من ثلاثين مليار دولار، وتحول السودان الغني أصلا بثرواته الطبيعية إلى واحد من أفقر بلدان القارة الأفريقية.** ويكفي كمؤشر واحد لهذا التدهور الفادح أن نذكر أن الجنيه السوداني كان يساوي أكثر من ثلاثة دولارات صبيحة الاستقلال (١٩٥٦)، وقد أصبح الدولار الواحد يساوي حاليا ١٨٠٠ جنيه سوداني».

وقد أصدرت الأمم المتحدة منذ أسابيع نداء لتقديم مساعدات انسانية طارئة للسودان خلال عام ١٩٩٨ بمبلغ ١٠٩٫٤ مليون. وجاء في النداء أن استمرار الحرب واتساع نطاق الجفاف في الجنوب يهددان بنزوح مئات الالاف من المواطنين من ديارهم ويعرضان المجتمعات المتأثرة بانتشار الأوبئة والمجاعة. وأكدت الأمم المتحدة أن أكثر من ٤ ملايين سوداني يتأثرون بالحرب والجفاف. وأنه يوجد حاليا ١٣٦ الف لاجئ ينتشرون في ٢٥ معسكرا في السودان.

** ان **الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة «جون قرنق»** تختلف جذريا عن كافة الحركات المسلحة التي قامت في جنوب السودان، وقد غيرت من مسار النضال في الجنوب الذي بدأ مع حركة (أنانيا) الأولى وهدفه الانفصال، ليصبح نضالا وحدويا، **يسعى لوحدة السودان «على أسس تحترم تعددية الأمة، وتشمل في طياتها جميع السودانيين شماليين وجنوبيين، ذوي الاصول العربية والاصول الافريقية، المسلمين والمسيحيين وأصحاب الديانات الافريقية».**

وينتمي د. **«جون قرنق»** إلى فرع «**دينكابور**»، وهي نخبة مثقفة وأكثر تعليما داخل قبيلة الدنكا، وأكثر ثراء أيضا، وأغلبهم من المسيحيين، ولا يشكلون أكثر



الترابي.. الانتصار على وحدة السودان

من ١٠٪ من قبائل الدنكا.

وقد بدأت الحركة الشعبية عام ١٩٨٣ عقب الغاء نميري لاتفاقية أديس أبابا واصداره للقوانين المسماة قوانين الشريعة، بتمرد الكتيبة ١٠٥ التي يقودها اللواء «**كاربينو كوانين**» -وهي من قبائل الدنكا في بحر الغزال- ثم التحقت به الكتائب ١٠٦ و١٠٧ والتي كانت أصلا ضمن قوات أنانيا (٢) بقيادة «**جوزيف لاجو**» وتم استيعابها في الجيش السوداني بعد اتفاق أديس أبابا. وتزعم «**قرنق**» الحركة الشعبية وواصل قيادتها على أسس فكرية واضحة.

فدعوته للوحدة و التعددية تستند إلى حقائق ثابتة في الواقع السوداني.

-منها ما أسماه بالتعددية الأولى أو **التعددية التاريخية** والتي تتمثل في أن حضارة السودان تبدأ بحضارة النوبة مرورا بالحضارة المسيحية والحضارة الاسلامية، وبالحكم المصري التركي، والحكم المصري الانجليزي، انتهاء بالاستقلال.

ومنها **التعددية المعاصرة** والتي تشمل الاثنية (العرقية) والقبلية، والتعددية الدينية والتعددية اللغوية.

وقد برز في السنوات الأخيرة تياران داخل الحركة الشعبية

تيار انفصالي عبر عنه انشقاق مجموعة الناصر بزعامة د. «**رياك مشار**» وينتمي إلى قبيلة «النوير» ود. **لام أكول** وينتمي إلى «الشلك».

وتيار «**مجموعة توريت**» أو ما تعارف عليه باسم الفصيل الرئيسي أو الحركة الام، ويقوده «**جون قرنق**» **والذي يدافع عن وحدة كل أراضي السودان بحدودها الحالية**، كما نص عليه «مانفيستو» الحركة الشعبية الصادر في السنة الأولى لاعلانها.

وقد انشق «**رياك مشار ولام أكول**» عام ١٩٩١ عن الحركة الشعبية لتحرير السودان رافعين شعار الانفصال في مواجهة شعار «**سودان موحد على أسس تعددية**».

وطرحت الحركة الشعبية في مواجهة الانفصاليين شعار «**حق تقرير المصير**» **كقاسم مشترك للنضال في اطار الجنوب، حتى لا ينفجر الصراع بين الجنوبيين أنفسهم بصورة تصب في مصلحة النظام الحاكم في الخرطوم (نظام البشير الترابي).**

معارضة مسلحة

** تحولت **الحركة الشعبية لتحرير السودان** من حركة جنوبية (وحدوية) في الأساس إلى جزء أو طليعة لحركة معارضة مسلحة تضم أحزابا وشخصيات وفصائل عسكرية من كافة مناطق السودان.

جون قرنق.. وحدة السودان والالتزام العربي

فعقب انقلاب «**البشير الترابي**» واستيلاء الجبهة القومية الاسلامية على الحكم في يونيه ١٩٨٩، تكون «**التجمع الوطني الديمقراطي**» -أكتوبر ١٩٨٩- ليضم الاحزاب السودانية الرئيسية ،**حزب الأمة بزعامة «صادق المهدي» والحزب الوطني الديمقراطي» بزعامة محمد عثمان الميرغني**-وهما الحزبان اللذان تداولا السلطة فيما بين الانقلابات العسكرية- **والحزب الشيوعي السوداني بزعامة «محمد ابراهيم نقد»**، وعدد من الاحزاب الجنوبية والشخصيات الوطنية المعارضة، والقيادة الشرعية للقوات المسلحة. وقد انضمت الحركة الشعبية إلى «**التجمع الوطني الديمقراطي**» وواصلت عملياتها العسكرية كالقوة الرئيسية للمعارضة الوطنية المسلحة، وإلى جانبها قوات مسلحة تابعة لحزب الأمة، وقوات مسلحة تابعة للحزب الوطني الديمقراطي، **وقوات القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية، وقوات مؤتمر «البجا» وتجمع جبال النوبة** (والمنطقتان مظلومتان تنمويا)، **وقوات التحالف بزعامة العميد عبد العزيز خالد** في شرق السودان (ويعتمد الاقتصاد السوداني على المنطقة الشرقية بنسبة ٥٠٪، فهناك الميناء الرئيسي والطريق الحيوي بين بورتسودان والخرطوم).

وتنشط قوى المعارضة المسلحة- بدرجات متفاوتة- في الجنوب والشرق والغرب والوسط والشمال.

والهدف سودان جديد ديمقراطي تعددي يحفظ حقوق المواطنة ويضمن العدالة والمساواة في السلطة والثروة لكل مواطنيه.

تناقضات الخرطوم

** يتسم موقف الحكم القائم في الخرطوم «البشير -الترابي» بالتناقض. ففي الوقت الذي يشن حملة اعلامية وسياسية ضد «**قرنق» والحركة الشعبية والتجمع الوطني الديمقراطي**، ويتهم قرنق بالانفصالية -رغم طرحه الوحدوي- يوقع في أبريل ١٩٩٧ اتفاق «سلام» مع المجموعات الانفصالية التي انشقت على قرنق والحركة الشعبية وطالبت بالانفصال بزعامة **(لام أكول ورياك مشار)**.

وفي الوقت التي يدين فيه شعار حق تقرير المصير الذي رفعه قرنق في مواجهة شعار الانفصال الذي طرحه المنشقون، يوقع في ١١ نوفمبر ١٩٩٧ على مبادئ المفاوضات التي طرحتها «الايجاد» الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف» وتضم «جيبوتي-اريتريا- اثيوبيا- كينيا- السودان- أوغندا- الصومال» والتي تنص على إجراء استفتاء على حق تقرير المصير في جنوب السودان، والاعتراف بالسودان كبلد متعدد الاعراق والديانات والثقافات.

ويعود في الدستور الجديد ليقوض كل ما وقع عليه برفضه استثناء الجنوب من تطبيق ما يسمى بقوانين الشريعة «الاسلامية»، وعدم النص صراحة على حرية قيام الاحزاب، وهو الأمر الذي دفع بـ٦٠ عضوا في البرلمان بزعامة «**صمويل أرو**» نائب رئيس الوزراء في العهد الديمقراطي السابق للتقدم بمذكرة تطالب بالمحافظة على خصوصية جنوب السودان، وسحب عبارة «**الشريعة الاسلامية**» واستبدالها بعبارة «**الشرائع**»، وأن يكون أحد نواب رئيس الجمهورية من الجنوب، وثلث الحقائب الوزارية لجنوبيين على أن يكون من بينها وزارتان سياديتان (مثل الخارجية والداخلية والعدل والمال والاعلام).

ثم يعود مرة أخرى في مؤتمر الايجاد الاخير بنيروبي بالموافقة على إجراء استفتاء حول حق تقرير المصير.

ورغم وضوح هذه الحقائق والتي تؤكد **ان ما يجري في السودان حربا أهلية تتحمل مسئوليتها السلطة «الشمالية» في الخرطوم**، خاصة سلطة نميري التي الغت اتفاقية أديس أبابا، وفرضت على السودان ما يسمى بقوانين الشريعة الاسلامية، وسلطة البشير الترابي، التي دفعت كل القوى الديمقراطية في الشمال والجنوب والشرق والغرب والوسط للالتحاق بهذه الحرب. فهناك ثلاثة تساؤلات أو قضايا ملتبسة تحتاج إلى توضيح.

الاصرار على الحرب.. لماذا؟!

القضية الأولى: تتعلق برفض «**التجمع الوطني الديمقراطي**» بكل أحزابه وفصائله لأي محاولة للصلح بينه وبين النظام القائم والاصرار على استمرار الحرب.

ومنطق «التجمع» في هذا الأمر واضح. فالسلطة القائمة (**سلطة الجبهة القومية الاسلامية**) أغلقت الباب طوال السنوات الماضية وحتى الآن أمام امكانية التغيير بالديمقراطية. فبالاضافة إلى اصرارها على نظام الحزب الواحد، وسيطرتها المطلقة على

مؤسسات الحكم، وانتهاكها الواضح للحريات العامة وحقوق الانسان ، وهو ما أكدته **لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة** فى قراراتها وآخرها منذ أسابيع حيث **عبرت عن قلقها للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان فى السودان مشيرة إلى «عمليات نزوح قسرية للافراد- اعتقالات دون محاكمة -تعذيب- الاتجار بالاطفال وبيعهم- المذابح الجماعية العمياء..»**.. فقد أعلن الفريق **«عمر البشير»** على الملأ رفضه لمشاركة التجمع الوطنى الديمقراطى فى مفاوضات نيروبى مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وقال أنه **لا يفاوض إلا من يرفع السلاح، وأن نظامه جاء إلى الحكم بالقوة ، وأن من يريدون التغيير فعليهم استخدام القوة!!.**

ويشرح قادة التجمع والحركة الشعبية الاسباب التي جعلتهم يستبعدون الاسلوب التقليدى للتغيير فى السودان أى الانقلاب العسكرى والانتفاضة الشعبية.

فنظام «البشير- الترابى» هو أول انقلاب عسكرى ينحو على نحو أوضح من سابقيه أيديولوجيا . ومن ثم فقد عمل على **اقامة جيش «عقائدى» ووجه ضربات قاتلة للجيش الوطنى السودانى عن طريق تنحية كل العناصر الوطنية فيه، وتحويله إلى جيش خاص للجبهة القومية الاسلامى.**

وقام بنفس الشئ على مستوى أجهزة الدول، فقوّض كل أجهزة الدولة الحديثة واستبدلها بأجهزة حزبية تخضع كل مقدرات البلاد لمصالح الحزب الحاكم واعضائه.

وعلى مستوى المنظمات الجماهيرية التى لعبت دائما دورا رئيسيا فى الانتفاضة للشعبية ، قام بتصفية مستمرة للقيادات النقابية والسياسية المؤهلة لقيادة انتفاضة شعبية، وقام باختراقات أمنية واسعة لصفوف المواطنين عامة.

ولعل ممارسات الحكم مع الطلاب تقدم نموذجا لتعامله مع القوى المحتملة للانتفاضة.

فبعد فشله فى السيطرة على الحركة الطلابية ، وبحجة الحرب الاهلية، أصدر الفريق عمر البشير فى يونيه ١٩٩٧ **مرسوما يجبر طلاب شهادة اتمام الدراسة الثانوية على أداء الخدمة العسكرية الالزامية كشرط مسبق للقبول بالجامعات.**

وتلى صدور القرار انتشار حملات فى العاصمة للقبض على الشباب المطلوبين وارسالهم إلى معسكرات التدريب ،حيث يرحلون منها مباشرة إلى ميادين القتال. وفى كثير من الاحيان لا تتاح الفرصة أمام الشاب المجند لاخطار ذويهم بالقبض عليه وتجنيده ، بل إن بعضهم لاقى حتفه فى العمليات العسكرية دون أن تعرف اسرته سر اختفائه.

وقد فضح هذه الممارسات واقعتان.

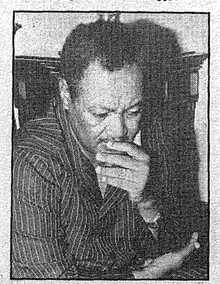
الأولى: المظاهرة النسائية خلال العام الماضى التي قامت بها الامهات احتجاجا على التجنيد الاجبارى لابنهائهن ، وتصدى قوات الأمن لها وضرب النساء وركلهم فى الطريق العام والقبض على ٣٧ منهن وتقديمهن لمحاكمة ميدانية عاجلة قضت بتغريمهن ٢٥ ألف جنيه سودانى **وجلد ٦ محاميات عشر جلدات ، عدا واحدة ٤٠ جلدة لانها كانت ترتدى بنطلون.**

الثانية: وفاة ما بين ٦٠ و١٢٩ من الطلاب المجندين فى أبريل الماضى اثر احتجاجهم على رفض السلطات السماح لهم بقضاء عطلة الصيد مع ذويهم واطلاق السلطات النار عليهم ومحاولتهم الهروب وغرق ٥٥ منهم حاولوا الهروب عن طريق النهر.

ولم يعد أمام قوى المعارضة الوطنية إلا اللجوء إلى السلاح ، بهدف «تهيئة الاجواء للانتفاضة الشعبية لاسقاط النظام القائم الذى يشكل خطرا حقيقيا على وحدة السودان» .. و«إنهاء الحرب الأهلية ، واقامة لا مركزية حقيقية تنتهى عبرها هيمنة المركز على الاقاليم ، وتوزيع السلطة والثروة توزيعا عادلا ، وعدم قيام أحزاب سياسية على أساس دينى أو عرقى ، والاحتكام للشعب فى ظل رقابة اقليمية أو دولية ، وتفكيك كل مؤسسات القمع والهيمنة ومحاسبة كل من اقترف جرما فى حق الشعب والمواطنين خاصة جرائم الحرب».

القضية الثانية: قضية الكونفدرالية التى طرحها «**جون قرنق**» خلال المفاوضات مع حكومة البشير تحت رعاية «الايجاد» فى نيروبى فى نوفمبر الماضى ، والتى أثارت ضجة هائلة باعتبارها تراجعاً فى موقف

نميرى.. الغاء اتفاقية أديس أبابا



الحركة الشعبية وتوجه جديداً للانفصال بالجنوب.

وقد برر «جون قرنق» هذا الطرح المفاجئ بأنه مناورة تفاوضية «**أو موقف تفاوضي تكتيكى، قصد به مواجهة رفض حكومة الجبهة الاسلامية فصل الدين عن الدولة**» واحراج حكومة الخرطوم التى وقعت اتفاق سلام مع المنشقين عن الحركة الشعبية المطالبين بتقسيم السودان.. مع تأكيد أن الموقف المبدئى للحركة والخيار الاساسى هو «سودان موحد من دون تمييز أو عنصرية».

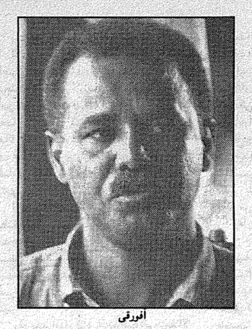
ومما يؤكد طبيعة المناورة التكتيكية لهذا الطرح ، الخريطة التى قدمها وفد الحركة الشعبية للدولة الكونفدرالية،فلم تقتصر على الاقاليم الجنوبية التقليدية -حتى لا يبدو الامر وكأنه مطالبة بالانفصال- وانما ضمت أيضا مناطق كل اقليم جبال النوبة ، وكل اقليم جنوب دارفور وجنوب كردفان ، وكل منطقة جنوب النيل الأزرق، وسهل الكنانة الجنوبى حتى مدينتى الروصيرص والدمازين ، والمنطقة جنوب كوستى حتى مدينة الجبلين . أى أن الدولة الجنوبية فى هذه الكونفدرالية تسيطر على مصادر مياه النيل ، وكل مناطق الزراعة الآلية والمشاريع الكبرى الزراعية ومشاريع إنتاج الكهرباء (٧٠٪ من طاقة السودان الكهربائية) وحقول معروفة جاهزة لانتاج النفط ، ومناطق إنتاج النحاس، ومراعى جنوب دارفور وجنوب كردفان.

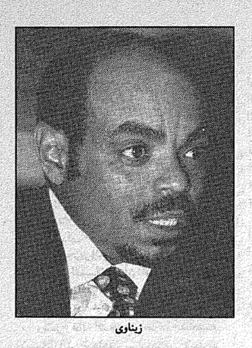
القضية الثالثة: تدور حول موقف قرنق من عروبة السودان والوحدة العربية. وقد دارت نقاشات طويلة حول هذا الموضوع خلال زيارة قرنق للقاهرة فى نوفمبر من العام الماضى ، سواء فى لقاءاته مع الاحزاب الوحدوية -مثل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى -أو فى الندوات التى عقدها أو خلال الاحاديث التى أدلى بها للصحافة المصرية. وقد **أكد قرنق بصورة حاسمة التزامه الحفاظ على وحدة أراضى السودان ، والتزامه بالارتباط العربى للسودان ، والدور الذى يمكن أن يقوم به السودان الموحد التعددى الديمقراطى فى الربط الوثيق بين الأمن القومى العربى ، والأمن القومى الافريقى.**

وأظن أن **التزامه بهذا الموقف الصحيح يقتضى أن يكون هناك موقف عربي مساند للديمقراطية والتعددية والفصل بين الدين والدولة فى السودان .. موقف منحاز لشعب السودان كله ، بكل مكوناته العرقية والدينية والثقافية والجغرافية.**



الصراع الاثيوبى الاريترى


أفورقى


زيناوى

تناقض الأصدقاء .. وتوافق المتصارعين

فجأة .. احتدمت المعارك فى مواقع بالقرن الأفريقى لم تكن مرشحة بحال لهذا التطور المدهش. انتقل الصراع فى هذه المنطقة نقلة نوعية من الصراع العرقى والقبلى والدينى إلى صراع دول وطنية ذات خطط واستراتيجيات قومية مثل **أثيوبيا واريتريا**، لتنتقل بذلك الصراعات فى افريقيا إلى ما يقرب من الصراع الذى شهده العالم فى نفس الفترة تقريبا بين دولتين كبيرتين آخرين كالهند وباكستان فى آسيا.

مفاجآت ذات أبعاد

ولا شك أن المفاجأة كانت كبيرة بالفعل، وبدون عودة لتفاصيل تناقلتها مختلف المصادر بين الأسبوع الثانى من مايو ومثله فى يونيو ١٩٩٨، يمكن للمراقب أن يسجل الوقائع الكبيرة الدالة الآتية إشارة إلى حجم المفاجأة:

* فمن تعديات محدودة فى منطقة حدودية مثل «**بادمى**» جنوب غرب اريتريا سواء أوردتها أثيوبيا تعنتا فى خرائط جديدة عام ١٩٩٧ أعقبها تسلل للسيطرة على ادارة المنطقة كما تقول المصادر الاريترية، أو تسلل القوات الاريترية المفاجئ بقوات عسكرية إلى منطقة مختلف عليها كما تقول المصادر الاثيوبية، فان ذلك لم يكن ليؤدى إلى هذا الحجم للتوتر الذى تحول إلى هجوم جوى اثيوبى مفاجئ على مطارات «**أسمرة**» ومحاولة تدمير بنيتها العسكرية الجوية الأساسية، مما جعل الرد الاريترى يتسم بنفس العنف على مناطق تكثيف القوة العسكرية الاثيوبية القريبة من اريتريا (مع احتلال فضاءات أرضية أوسع فى **بادمى وماكيلى**) .. **الخ**.

* تطورت أهداف القتال الحدودى أيضا من مجرد السيطرة على **مثلث بادمى** المتنازع عليه إلى شعور لدى الاريتريين بان اثيوبيا تتجه بسرعة للقفز من أكثر من موقع حدودى فى جنوبها (**خاصة بين جماعات العفر**) لتحاصر منطقة **عصب** بالقوة العسكرية بما بدا محاولة لعزل الميناء وفصله لصالح أثيوبيا باعتباره المنفذ القريب لها على البحر الأحمر بعد أزمات استخدامها لميناء **مصوع وعصب** معا إزاء الاجراءات الاريترية التى تبدو لها متعنتة.

وهذه النقلة الاستراتيجية للقتال جعلت الطيران الاريترى الذى كان يحتفل قريبا بعيده السنوى مفاخرا بتدريبات متقدمة امتدت لعشرة آلاف ساعة بدون خسائر، يسارع لضرب مواقع عسكرية تجميعية لاثيوبيا فى «زالامبيسا» وأديجرات» ومحاولة قطع الطريق الرئيسى لأديس أبابا إلى أسمرة.

***ويلفت النظر هنا أيضا مسارعة الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من الدول الغربية أساسا إلى مطالبة رعاياهم بالرحيل عن أسمرة بوجه خاص بشكل حاشد يعطى إشارة إلى توقع الهجوم الاثيوبى الواسع، أو فى رأى البعض- تشجيع أثيوبيا على القيام بالضربة التأديبية لاريتريا «المتعجرفة»..**

وأعقب ذلك بالتالى .. وتأكيدا له- بداية هروب بشرى واسع من المدن الاريترية والاثيوبية على السواء، بل وبدء محاصرة مصالح نصف مليون اريترى فى أثيوبيا، مقابل ما تردد عن قلق مائة ألف اثيوبى فى اريتريا رغم نفى الطرفين لاجراءات متعددة فى هذا الصدد. ولا شك أن العلاقات الاجتماعية الواسعة بين الشعبين، خاصة مع صداقة النظامين السابقين واشتراك القيادتين فى الاصول التيجرينية يهدد بحدوث حملات تطهير عرقى مما نسمع عن سوء سمعته فى مناطق أخرى، حتى أوروبية!

لقد بدت المفاجأة للعالم إزاء أن هذه

حلمى شعراوى

التطورات الكبيرة تشير إلى أبعد من بذورها الحدودية أوائل مايو ١٩٩٨ حيث كانت لجان مشتركة تجتمع فى البلدين حول مسائل الحدود، وقيل إن بعضها كان على مستوى وزارى،كما ظل الاعلام الاريترى هادئا حتى بعد ثورة الاعلام الاثيوبى لما بعد منتصف مايو . وفى هذه الاثناء كان **كوفى عنان** أمين عام الأمم المتحدة مارا بالبلدين فى الاسبوع الثانى من مايو ، دون إشارة لهذا الموضوع. كما كان الرئيس **اسياس أفورقى** فى السعودية على رأس وفد وزاري كبير تأكيدا لعلاقات حميمة دون اشارات أيضا فى هذا المجال. وفى الاثناء أيضا لم تتوقف هجمات السودان الاعلامية على اريتريا لتصاعد دعمها للمعارضة فى المناطق الشمالية مع تخفيف الهجوم على اثيوبيا التى بردت علاقاتها نسبيا مع **جرنق** .كما لم تتوقف المعارك القبلية فى الصومال فى إشارات إلى الدور الاثيوبى الفاعل هناك لتأكيد حضورها الخاص علي المساحة الصومالية.

أسباب تقليدية .. لنوايا أبعد

هكذا نرى أن الأسباب التى تتردد حتى الآن لتفسير تفجر هذا الصراع ، لا تبدو أكثر من أسباب تقليدية لتوترات عادية بين عدد كبير من الدول لا تصل بها إلى التدمير المتبادل، وكانت يمكن أن تؤدى إلى الفتور أو التدرج فى البنى الانفصالية لا التوحيدية تدريجيا ، ولكنها لا تهئ لمثل هذا الاقتتال.

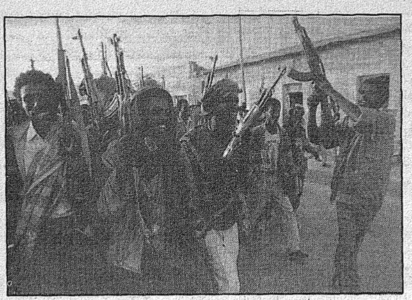
هناك مسألة استقلال عملة اريتريا «نقفة» عن الاثيوبية «البر» ، وهذا اجراء منطقى بعد ثلاث سنوات من الاستقلال الاريترى.لكنها بالطبع أدت لتوترات نتيجة «تعنت» اريتريا فى مطالبة اثيوبيا بالتعامل بالعملة الصعبة فى المسائل المتعلقة باستخدام موانيها (الجمرك- البترول .. إلخ) بينما تدفع ثمن المواد الغذائية من أثوبيا بالعملة المحلية. ومثل هذه التعاملات وانحيازاتها تحكمها تطورات المصالح البرجوازية التجارية فى مثل هذه الحالات فضلا عن استنزاف عوائد الاستثمارات أو القروض الأجنبية... إلخ.

وهناك أيضا مسائل المناطق الخصبة المتنازع عليها . وباعتبار السلطة الاثيوبية تيجرينية ومن مناطق كان يضطهدها الامهرا من قبل، فان هذه المنطقة تحظى بعناية متزايدة قد تكون امتدت بها لمناطق تيجرينية اريترية، مع رؤية ضمها بما يثير حزازات لا تخفى، لكن الاهم من ذلك هو الاشارات فى بعض المصادر عن وجود مناطق تعدين الذهب أيضا فى مثلث «**بادمى**» موضع النزاع مما يغرى البلدين فى استثمارها لصالحه.

***هناك بالطبع مسائل أكثر حساسية تعود عليها المحللون ،كانت من قبل حول عسكرية الأمهرا الاستبدادية من حول هيلاسيلاسى ثم منجستو، وأصبحت الان منافسة الاورومو والتيجرى على الإمساك بصولجان قيادة الوحدة الوطنية** ، ويجرى تفسير انعكاس ذلك بأن تراخى الرئيس **زيناوى** مع جناح التيجراى الاريترى يسبب زعامته القديمة لحركة التحرير المشتركة يسبب تفوقا لا يتيح للعسكر الجدد ظرفا مناسبا فى أديس أبابا نفسها ،ومن ثم يجب ردع جناح أسمرة هذا الذى يبدو ذا نفوذ فى أديس أبابا.

ويبدو أن الجانب الاريترى نفسه لم يكن أقل تأملا لهذه المسألة،حيث ثمة رغبة فى ألا تؤدى ضرورة وجود نظام الحزب الواحد «**الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة**» إلى تفرد التيجرينيين بالسلطة أو اقامة التحالفات على أساس الوحدة العرقية فى وقت يضر ذلك بمصالح وطنية. **ومعنى ذلك أن مسألة الوحدة الوطنية .. ومن ثم الاندفاع الوطنى فى القتال .. أصبحت عاملا جديداً فى الصراع الثنائى بينما استهدفت فى الأصل تحقيق الاستقرار لكل على حدة!.**

ومع تصاعد الاحداث وغموضها فى نفس الوقت يبدو تصارع الارادات السياسية والمصالح الاستراتيجية كاشفا لمخاطر أكبر تؤدى فعلا إلى تعميق الصراع لا تهدئته بالوساطات الجارية. **إن حجم ووزن اثيوبيا فى القارة لا تخطئه عين رغم أنها من أفقر الدول الافريقية وأقلها فى الامكانيات**، لكنها تملك نخبة طبقية وتقنية ذات تراث يعتز به كل الافريقيين ،كما يتمثل فى التجارة والادارة والعسكرية والدبلوماسية ، لذلك كانت موضع اهتمام واستثمار أيضا من قبل الأمريكيين والاسرائيليين ثم السوفيت كما كانت موضع تقدير **عبد الناصر** وكذا كل الوحدويين الافارقة ، وقد اهتم بها الأمريكيون والاسرائيليون مرة أخرى بعد سقوط النظام



متطوعون يستعدون للتوجه لميدان القتال!

الشيوعى فى موسكو وأديس أبابا فى نفس الوقت، ودهش الكثيرون مؤخرا من تقديرالاستثمارات وتيسيرات المؤسسات المالية الدولية لاثيوبيا بما زاد عن مليار دولار فى وقت لا تتمتع فيه دول القارة جميعا بمثل هذا التخصيص ،كما أن شركات اسرائيلية كبرى تستثمر الكثير فى مجال الاتصالات والطاقة وقطع الغيار العسكرية.. إلخ.

هذه الطاقة الكامنة الكبيرة لاثيوبيا لا تستطيع أن تبقى محاصرة بعيدا عن المنافذ البحرية، التى تقع تحت حكم دولة محدودة الامكانيات مثل اريتريا بسبب «صداقة قديمة» بين فئات قبلية مثل التيجراى وزعمائهما فى أديس أبابا وأسمرة! ولابد أن ترى النخب البرجوازية الاثيوبية الآخذة فى الصعود فى عصر سقوط الطبقة الوسطى ، رأيا آخر فى هذا الوضع ، ولابد أن يشغلها التفكير العميق فى اختراق «الحائط السد»..الجنوب الاريترى الممتد على ساحل البحر الأحمر مانعا هذا العملاق من طريقه إلى ميناء عصب على الأقل- أقصى الجنوب- بينما المواقع العسكرية الاثيوبية على حدودها على بعد بضع مئات من الكيلو مترات) . **أن شق اريتريا جنوبا للوصول إلى البحر الأحمر قرب باب المندب يشكل حلما اثيوبيا للبرجوازية والعسكرية على السواء بل وللقوى المستفيدة من كل ذلك.**

هنا تقف الوطنية الاريترية الصاعدة بدورها ، والمحصنة بجيش المقاتلين الذى هزم جيش **منجستو** القوى، والسعيدة بموقعها وسط هذا الخضم من المصالح المتصارعة آملة أن يكون ذلك هو الجاذب للاستثمارات والمساعدات، الأوروبى منها والأمريكى والاسرائيلى والعربى على السواء. هذه

الوطنية ما زالت تحتفظ بكل قياداتها القديمة. وحتى المعارضة عندها لا تقل حرصا على هذه الوطنية من الحكم المركزى القائم فى وجهها، وقد يكون ذلك وراء عودة بعضهم سريعا إلى أسمرة بعد الاستقلال ،كما أن بياناتهم خلال تفجر الصراع الأخير لم تخل من تسليم بموقف الحكم الوطنى. **هذا التوحد على الجانب الاريترى مع استمرار الدولة فى التخطيط وغلاقها الوطنى هو الذى يسند ما يسميه بعض المحللين «العجرفة الاريترية» ويدعم فى المعركة الأخيرة ما يبدو «تعنتا اريتريا» إزاء بعد النوايا الاثيوبية عن الانظار.**

ويقولون إن هذه العجرفة قادت من قبل إلى تحدى العرب فى شكل العلاقة مع إسرائيل، ثم فى حنيش، بل وإلى تحدى الأمريكيين حين رفض **أفورقى** الذهاب إلى أوغندا لمقابلة **كلينتون** فى احتفالية هناك وتعاليه على الرؤساء الافارقة باستدعائهم إلى كمبالا. وهو التعنت نفسه مع مهمات الوساطة المختلفة.

ولقد لفت نظرى أن تهاجم القوات الجوية الاريترية مواقع ترسانة عسكرية اثيوبية قريبة من حدودها بطائرة «ميج» ! مما يشير إلى استمرار السلاح القديم الذى استولت عليه من اثيوبيا ،وهذه كفاءة، أو إلى حصولها على تمويل كبير -لا يستبعد أنه عربى- لشراء طائرات روسية من سوق السلاح الكبير الآن! وكل ذلك إنما يكشف عن رغبة تحد قد تكون مرة ناجعة، ومرة فاجعة فى صراع بهذا الحجم مع دولة مثل اثيوبيا.

توافقات مثيرة

لابد أن يواجه الاستراتيجيون الامريكيون والاوربيون عموما- ناهيك عن- الاسرائيليين- أزمة فى التوفيق بين المصالح الاستراتيجية فى كل من اثيوبيا واريتريا على السواء، وبين هذا الموقف الطارئ والذى يصعب أن يكون مصنوعا -بتفكير تآمرى!- من طرف واحد . ولا شك أن أى «وسيط» سيجد نفسه فى موقف صعب، وللجميع مصالح متنوعة غير خافية.

ومثلما يجد أصحاب التحليل القبلى والعرقى أنفسهم فى مأزق تحليل خلافات «التيجرينية» واندماجاتهم الوطنية مثلما رفضوا من قبل التسليم باندماجات التوتسى فى رواندا وبوروندى لصالح أى تفسير اجتماعى اقتصادى وطنى آخر، فإن أصحاب الصراع الأمريكى الفرنسى فى أفريقيا- وليس حتى تنافسهم! -سيجدون أنفسهم فى مأزق بدورهم، فهنا لابد أن يكون الامريكيون والفرنسيون مع اثيوبيا بدرجة أو بأخرى.

قد تكون الولايات المتحدة أقدر على التوسط لظروف كثيرة لصالحها فى البلدين، ولكن فرنسا الحريصة على جر اثيوبيا إلى استخدام مرفأ جيبوتى التى تحكمها فضلا عن موروث الثقافة الفرنسية لدى البرجوازية الاثيوبية ، والرغبة فى تأمين «العفر» من حول المرفأ الجيبوتى ، كل ذلك لابد سيجعل **توافق المصالح سابقا على التنافس أو الصراع الأمريكى الفرنسى ، وقد يساعد ذلك على إجراء التهدئة حتى لا تتجع أثيوبيا فى فصل عصب وتهديد مصالح جيبوتى.** وسوف تكون اسرائيل فى نفس الموقف تقريبا حفاظا على المارد الاثيوبى مهما كانت توافقاتها مع اريتريا.

والتوافق السودانى هو الأولى بالرعاية الآن؛ والاشارات الاثيوبية مبكرة فى هذا الصدد . ويرجع ذلك لما تردد عن« برود » علاقاتها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة **جرنق** للحد من تقدمه عبر حدودها فى المناطق السودانية المجاورة ،**ومع انفجار الموقف مع اريتريا فسوف تكون اثيوبيا أكثر حاجة للسودان ، والموقف الاثيوبى فى الصومال يمكن أن يلتقى بدوره مع الموقف السودانى لمواجهة المصالحة المصرية هناك .** ويبقى سؤال عن مدى تلاقيهما لدعم التيار الاسلامى فى كل من اريتريا والصومال على السواء، وهل سيخدم التوافق الأمريكى الفرنسى هذا التوافق السودانى الاثيوبى ؟ وإذا ضعف التوافق مع«**جرنق**»من الجنوب هل سيؤدى ذلك إلى قوة توافقه مع المعارضة الشمالية بعد موجة الشكوك التى احاطت بذلك لبعض الوقت منذ اجتماع نيروبى؟.

وماذا عن التوافقات والصراعات العربية؟.

تفاجئنى كثير من المصادر الاعلامية العربية بمواقف لا تخلو من مسلماتها الساذجة ، فهى دائبة التساؤل والدهشة لوقفة اريتريا فى وجه اثيوبيا ، أو التفوق عليها فى بعض المواقع، أو أن الشيطان الاسرائيلى لابد وراء اريتريا تحديدا ، والملفت أن هذه المصادر بعضها خليجى والآخر مصرى.. وكلاهما يعلم كثيرا من الحقائق ويتابعها.**فاريتريا هذه هزمت الجيش الاثيوبى منذ بضع سنوات ، وهو فى أحسن حالاته تسليحا وسلطة ،وهى ما زالت فى حالة أقرب لحالات حركات التحرر من جيش يغير تسليحه وولاءاته مما يستغرق فترة على الأقل.**

والعلاقة بين اريتريا واسرائيل ليست أنشط من علاقة اسرائيل بكثير من الدول العربية الآن ، ولا يعقل أن نظل على تسليمنا بان العبقرية الاسرائيلية هى الأقدر دائما على هزيمتنا ومواجهتنا فى كل المواقع حتى اريتريا ، وإلا بقى مثال هزيمة اسرائيل الصغيرة للعرب الأكابر هو الأكثر مصداقية ! لكن مع استبعاد هذه المماحكات ، فان أمام الجميع أنباء اقتراب النظام الاريترى من عدد من بلدان الخليج -من العلاج فى المصحات السعودية حتى أفضل الاستثمارات الكويتية ، وهناك اقترابات أخرى متنوعة مع مصر .

والتفسيرات لهذه الاقترابات العربية كثيرة بعضها على الأقل بسبب الموقف الخليجى من اليمن ! والمقصود هنا ، أنه لا مجال لهذه الاندفاعات اللاعقلانية ضد أو مع أى من الطرفين الآن ، لأننا أولا لن نكون المستفيدين من اضطراب فى هذه المنطقة من ناحية ، ولأننا لا ندير المعركة من مواقع تميز مع هذا أو ذاك من ناحية أخرى .**ولأن مجمل المصالح العربية هى مع الطرفين كظهير للمنطقة العربية، اقتصاديا وسياسيا من ناحية ثالثة، ولأن عناصر الصراع الداخلية لدى كل من أثيوبيا واريتريا تبدو واضحة مما يجعل للعنصر المحلى- وليس التآمر الخارجى- غلبة فى التحليل. إذن فالاعلام العربى مطالب أن يتفهم أكثر، الرسائل العديدة التى فرضت على الدبلوماسيين أنفسهم هدوءا ملحوظا لا يملكون غيره الآن.**

والرسائل من كلا الطرفين الاثيوبى والاريترى للمنطقة العربية متوافرة، سواء فى أحاديث الرئيس **زيناوى** منذ فترة عن موضوعية فهمه لقضايا المياه والعلاقات مع مصر والسودان ، أو فى زيارات الرئيس **أفورقى**لعدد من بلدان الخليج ومصر . بل إن إعلان انتماء الكنيسة الاريترية مؤخرا للكنيسة الارثوذكسية المصرية كان رسالة عميقة وحدها جديرة بالانتباه. ومعنى ذلك فى النهاية أن **المنطقة العربية تملك إمكانيات الاقتراب بشكل أفضل من منطقة الصراع ، ودخول عالم التوافقات الذى دخلته أمريكا وفرنسا سريعا بدلا من أن نحول الموقف إلى مزيد من تعميق الصراعات**، ليس فقط بين اثيوبيا واريتريا ، ولكن بين السودان وجيرانه أو بين اليمن وجيرانه أوبين مصر ومصالحها المتنوعة.

ولعل قرب تصالح الهند وباكستان حماية لمصالحهما تجاه«الآخرين» أن يكون مثالا لتصالح أثيوبى اريترى ، ليثبت ذلك أمام الشعوب أن تصارع الدول الوطنية لابد أن تحكمه فى النهاية المصالح الوطنية ، والخوف الدائم هو أن تستغل القوى العنصرية أو العرقية أو الأجنبية الموقف لتفجير أبعاد أخرى فى الصراع . والقرن الأفريقى مهيأ دائما لهذا الموقف للأسف. وستكون الولايات المتحدة والغرب عموما مع تهيئة القرن الافريقى للرئيس زيناوى المعتدل بدلا من حصان أريتريا الطموح.



أمريكا تدخل القرن ٢١ وسرطان العنصرية بلا علاج

★ جريمة سحل العجوز الاسود مكبلا من ساقيه بالسلاسل خلف سيارة ثلاثة من الشباب البيض.. ليست «حادثة منعزلة».. إنها ظاهرة متكررة.

★ لماذا حدثت انتفاضة لوس انجليوس بسبب ضرب وركل رجل أسود على أيدى خمسة من رجال الشرطة .. ولم تحدث انتفاضة مماثلة بسبب جريمة القتل البشعة فى تكساس؟

ديفيد شيبلر كاتب صحفى أمريكى، تنقل بين عدد من أهم عواصم العالم كمراسل لصحيفة «**نيوزويك**». أهم المحطات التى توقف فيها كانت موسكو فى ذروة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (السابق) وعن خبراته فى تلك الفترة فى موسكو ألف كتابا بعنوان «**روسيا الآلهة المحطمة، الأحلام الحزينة**» بعد ذلك كان مراسلا فى القدس، وأنهى الفترة التى قضاها بين إسرائيل والعرب كمراسل أمريكى بتأليف كتاب بعنوان: «**عرب ويهود: أرواح جريحة فى الأرض الموعودة**» وقد فاز عن هذا الكتاب بجائزة بوليتزر، أعلى جوائز التفوق الأدبى فى المجالات المختلفة فى أمريكا.

لم يعد **شيبلر** مراسلا أجنبيا فى أى من بلاد العالم. **شيبلر** يقيم الآن فى وطنه، الولايات المتحدة. لكنه لم يقطع صلته بالكتابة. لكن ماذا يكتب؟.

آخر كتاب **لشيبلر** صدر قبل فترة وجيزة بعنوان «**بلد من الأجانب: السود والبيض فى أمريكا**». وقد حرص على أن يؤكد فى مقدمته أنه نتيجة خمس سنوات من البحث فى العلاقات العنصرية فى أمريكا.

ليس موضوعى فى هذه الرسالة الكاتب الأمريكى شيبلر، ولا هدفى عرض كتابه الجديد. انما أعتقد أن **اتجاه شيبلر إلى المسألة العنصرية فى أمريكا بعد أن عاد للاستقرار فى وطنه تعنى أنه وجدها موازية فى أهميتها -بالأحرى- خطورتها للأوضاع التى سبقت انهيار النظام السوفيتى، وللأوضاع المتمثلة فى الصراع بين العرب واليهود فى فلسطين والشرق الأوسط.**

ومن الواضح أن الأمر بالنسبة **لشيبلر** ليس مجرد اهتمام بوضع كتاب عن مشكلة تعد من أبرز مشاكل وطنه ومجتمعه.. لقد أصدر كتابه عن العلاقات العنصرية فى أمريكا، لكنه لم يهجر المشكلة. لم يقل كلمته ويمشى- كما يقول التعبير الشائع -لقد بقى مهتما بالمشكلة يكتب عنها فى الدوريات والمجلات السياسية والاجتماعية.

قبل أسابيع كتب مقالا فى نشرة تقدمية

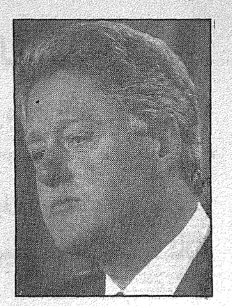
رسالة واشنطن

سمير كرم

تحمل اسم «**واشنطن سبكتيتور**» تصدر كل أسبوعين فى أربع صفحات وتعالج في كل مرة موضوعا واحدا. بدأ **شيبلر** مقاله على النحو التالى:

«كنت فى واشنطن مؤخرا، وبعد حلقة نقاشية حول العنصرية تقدم منى محام أسود وقص على ما يلى: لقد ترأس لتوه مشروعا لحساب إحدى الوكالات الحكومية الاتحادية. فى منتصف الطريق إلى انهاء المشروع أسرت سيدة من البيض ممن يعملون معه إلى بعض زملائها البيض فى مجموعة العمل بأنها لا تطيق أن تتلقى أوامر من شخص أسود. لم يبح البيض -ممن فيهم واحد.. يعتبره هذا المحامى الأسود صديقا له -بشئ عن ما قالته هذه السيدة. ولكن بعد شهور وقرب الانتهاء من تنفيذ المشروع -قرر هذا الصديق فى النهاية أن يخبره عن الملاحظة المتعصبة لهذه السيدة البيضاء، وعندئذ أدرك أنها كانت تقوم بعملية تخريب بهدوء داخل العمل. وقد انتهى الأمر بأن فصلت الوكالة الحكومية هذه السيدة».

ويقول شيبلر «**ان حوادث كثيرة كهذه تكسو سطح المجتمع الأمريكى، ولكنها نادرا ما تشاهد. فالبيض يموهون تعصباتهم**



*** قبل سنة أطلق كلينتون مبادرة من أجل التكامل العنصرى .. فحاصرها اليمين الجمهورى فى الكونغرس، ولم تتحرك خطوة واحدة حتى الآن.**

*** لا يوجد سجن اتحادى واحد يخلو من سجين من البيض المتطرفين أنصار التفوق العنصرى الأبيض. فكم يوجد منهم خارجها؟.**

ببراعة.. زائدة ولهذا نادرا ما يفصلون من أعمالهم بسببها .. ولكن هذه الحادثة تقف شاهدا على الاتجاه المناهض للعنصرية الذى انطلق منذ **حركة الحقوق المدنية** (أى منذ أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات). غير أن الجذور الخفية للتعصب والتوتر العنصريين قد انكشفت . فالمرأة البيضاء قالت ما يشعر به كثيرون من البيض دون أن يقولوه، وهو أن وجود السود فى مواقع السلطة يسبب لهم شعورا بعدم الارتياح . وكثيرون من البيض -مثل صديق المحامى الأسود- يشلهم الصمت بفعل تعبيرات الآخرين عن عنصريتهم . فأين كان ولاء الصديق الأبيض لرئيسه الأسود؟ هل بقيت الصداقة بينهما؟ لقد سألت المحامى الأسود هذا السؤال فأجابنى : اننا نبذل جهدنا للابقاء عليها».

لكن الأمور ليست دائما بهذه البساطة .. وبالأخص ليست دائما بهذا الهدوء.

لقد ظهرت عنصرية السيدة البيضاء فى عبارة صريحة أسرت بها لبعض زملائها .. والحكاية انتهت بفصلها من عملها . وهذا لا يعنى أنها لن تعود عنصرية .انه عقاب من شأنه أن يزيد كراهيتها للسود(..).

إنما القضية أخطر وأكثر تفجرا بكثير ،خاصة حينما تظهر عنصرية البيض فى صورة أعنف . أعنف بملايين المرات ،حتى لتبدو السيدة البيضاء فى حكاية الكاتب شيبلر-على الرغم من مشاعرها العنصرية- متحضرة وأخلاقية إلى درجة كبيرة.

يوم ٧ يونيو الماضى . فى بلدة أو مدينة صغيرة اسمها «**جاسبر**» فى شرق ولاية تكساس الأمريكية عبّر ثلاثة من الشبان البيض عن مشاعرهم العنصرية ضد السود بطريقة مختلفة تماما.

جيمس بيرد أمريكى أسود فى الخمسين من عمره- أكسبه الشقاء ملامح رجل قارب السبعين -فقير إلى حد قياسى . إلى حد أنه لا يملك سيارة.**وفى أمريكا حين لا تملك سيارة فمعنى هذا أنك بلا هوية، بلا مركز اجتماعى .. وبلا حراك** . عرفه أهل البلدة بأنه الرجل الذى يشاهدونه يقضى مشاويره الطويلة (كل المشاوير فى أمريكا طويلة) سيرا على الأقدام ..حتى فى حر تكساس الرهيب .عرفوه أيضا بأنه الرجل الذى لا يبدو ابدا متبرما أو متجهما . يقولون عنه :إنه كان يشاهد ماشيا ذاهبا إلى عمله أو عائدا منه وتعبيرات وجهه تنم عن أنه يستمع داخله إلى موسيقى هادئة حالمة.. دون أن يكون على أذنيه جهاز راديو أو مسجل(..).

فى آخر مشوار له فى«**جاسبر**» **استوقفه ثلاثة من الشبان البيض** بسيارة «نصف نقل» وعرضوا عليه أن يوصلوه إلى حيث هو ذاهب. ولابد أن مشاعر غزيرة من المودة والعرفان بالجميل والشعور بأن الدنيا بخير غمرته فقبل عرضهم. ركب السيارة فى الخلف.. بينما جلس الشبان الثلاثة فى مقعد السيارة الأمامى.

أخذوا جيمس بيرد إلى مكان مهجور خارج البلدة . أنزلوه من السيارة وانهالوا عليه ضربا وركلا. من يدرى ماذا دار بذهن الكهل الأسود المسكين ساعتها؟ماذا ظن؟ ماذا تمنى؟.

..من بين كل الناس التقطوا هذا الرجل.. ضربوه وأهانوه وعذبوه وتركوا آثار الأوجاع على كل بقعة من جسمه.. ثم جاء الرمز الباقى من أعماق التاريخ الأمريكى ، بل من أعماق الوجدان العنصرى فى الانسان الأبيض. قيدوا جيمس بيرد المثخن بالجراح المطعون فى كرامته وطيبته وفقره بالسلاسل من كعبيه ..(هل ثمة إجابة على السؤال لماذا توجد السلاسل دائما فى سيارات الشبان البيض الأمريكيين؟).

وربطوا الطرف الآخر من السلسلة الحديدية- الحقيقية لا الرمز- بمؤخرة السيارة ثم ساقوا السيارة مسافة أربعة كيلو مترات ارتطم طوالها جسد جيمس بيرد الممزق مثل ثيابه بكل شبر. عند نقطة ما من هذه المسافة انفصل رأس الضحية عن جسده . وربما عندها فقط تأكد الشبان البيض الثلاثة من أن جيمس بيرد قد مات . ولم يكن قد تأكد لهم ذلك من تمزق جسده إلى ٧٥ قطعة(..).

مع ذلك فان بكائيات البيض بعد الجريمة كانت على«**جاسبر**»وعن عمق شعورها بالمأساة. صحف البلدة قالت: «**جاسبرفقدت توازنها بعد هذه الجريمة**» «هى لا تزال تتساءل إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بدوافع الحقد العنصرى».. **وكأن الضحية هى بلدة جاسبر .وكأن الجريمة لم تنزع سكينة السود رجالا ونساء وأطفالا ولم توقظهم على احتمالات كانوا قد ظنوا أنها غابت.**

قليلون من كتاب التحقيقات الصحفية. هم الذين حاولوا أن يعرفوا أثر جريمة «سحل»**جيمس بيرد** حتى الموت على السود فى«جاسبر» .. ولم يحاول أيهم استطلاع رأيهم خارجها.

رد فعل السود فى عبارة واحدة قالتها سيدة بسيطة- واحدة من تشاهدهم يقومون بمهمة بهمة تلميع أرضية «البنتاجون» تحت الأحذية العسكرية:«**أبدا لن تعود حياتنا كما كانت قبل أن يقع هذا الحدث**».

رد الفعل من من جانب السود فى«جاسبر» وفى أمريكا كلها يبدو خافتا إذا قيس برد الفعل الذى أعقب اذاعة الفيديو الذى سجل واقعة الضرب والركل التى تعرض

لها **رودنى كنغ** الأسود على أيدى خمسة من ضباط الشرطة البيض فى لوس انجيلوس.

فلا عنف ولا انتفاضة ولا صدامات .

لماذا؟ السبب الأساسى هو أن «**جاسبر**» صغيرة ،وتعداد السود فيها ضئيل .من السهل محاصرتهم بقوة أمنية صغيرة. لكن اسمعوا الأجوبة البيضاء -الأكاذيب البيضاء- عن السود:لأن سلطات المدينة تحركت بسرعة والقت القبض على المتهمين ، وبدأت التحقيق على الفور.

لأن الرئيس كلينتون بنفسه استنكر الجريمة.

لأن الشبان الثلاثة كانوا سكارى.

لأن الشبان الثلاثة «تأثروا» بدعايات دعاة التفوق العنصرى للبيض والنازيين الجدد.

هل هذه أسباب للهدوء؟ إنها بالأحرى أسباب للثورة ، بمعانيها الانفعالية والسياسية.

هذه كلها أسباب تساق لقمع رد الفعل الطبيعى ازاء هذه الجريمة وأغبى المبررات تلك التى تقول ان الشبان البيض الثلاثة كانوا سكارى.

وان كان سلوكهم بخطواته المحسوبة ابتداء من خداع الضحية إلى ربطه بالسلاسل فى مؤخرة السيارة ، يدل على تدبير . والتدبير وعى.

لكن دعونا نفترض جدلا أنهم بالفعل كانوا سكارى.

السكر يرفع الأغطية عن ما بداخل الفرد . يحل عقدة اللسان ويكشف عن باطن مشاعره ، هناك من يسكر فيبكى .ومن يسكر فيدخل فى حالة من الابتهاج والضحك.. وهناك -كما فى حالة القتلة الثلاثة- من يسكر فيقتل. فاذا اختار رجلا أسود بسيطا أضعفه الفقر أكثر مما أضعفته سنوات العمر فإن لهذا الاختيار مغزاه.

الأمر اليقينى هنا أن القتلة البيض أخرجوا ما بأعماقهم من رواسب التربية والتنشئة «الاجتماعية».

ان فرداً -أى فرد- تربى بطريقة صحيحة اجتماعيا ووجدانيا لن يقع فجأة فى سن ما بين ٢٣ و٣١ عاما (أعمار القتلة الثلاثة) تحت تأثير خطاب استمع إليه من واحد من زعماء «**كوكلوكس كلان**» أو «**النازيين الجدد**».. وبالأخص لن يتأثر به إلى حد اختطاف رجل أسود أعزل من كل شئ وتعذيبه وقتله.

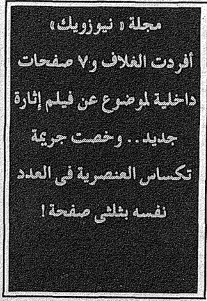
والأفراد لا يولدون عنصريين. لا أحد يولد وعلى ذراعه علامة الصليب المعقوف أو ملفوفا فى طرطور أبيض على طريقة كوكلوكس كلان..

إن الافراد يلقنون فى أسرهم ومدارسهم ومعابدهم ونواديهم ما يبقى كامنا «تحت الشعور» .. إلى أن تأتى لحظة غياب الرقابة الواعية على المشاعر والدوافع الاجرامية من هذا النوع فيحدث ما حدث.

رونالد ريجان

ان واحدا من المجرمين الثلاثة البيض لم يولد، ولم يكتسب وعيه الاجتماعى والأخلاقى ، فى عهد التمييز العنصرى وغياب الحقوق المدنية للسود. أكبرهم فى سن الحادية والثلاثين أى أنه ولد بعد ثلاث سنوات من قوانين الحقوق المدنية للسود-. وأصغرهم -فى الثالثة والعشرين- ولد وفى مقعد قاضى بالمحكمة العليا الأمريكية إنسان أسود كان وقتها فى عمر الضحية **جيمس بيرد.**

يستطيع كل واحد من المجرمين البيض الثلاثة أن يزعق بأعلى الصوت فى قاعة المحكمة حينما تأتى اللحظة :«**جعلونى مجرما**» .**فخلف الأبواب المغلقة تشحن عقول وقلوب الأطفال البيض بكل الأفكار المتعصبة ضد السود** . تعلمهم أن يبتعدوا عنهم. فهم أدنى . أن يتعاملوا معهم وفقا للقانون تجنبا للعقاب وحينما كان التعامل معهم ضروريا . فهم فى أغلبيتهم مجرمون . وحذارى من الاختلاط بهم إلى حد دعوتهم إلى بيوتكم .تجنبوا هذا النوع من العلاقات الحميمة .لا يريد أى منكم أن تغتصب أخته أو ابنته أو زوجته.



وبطبيعة الحال لا يمكن تجنب كل السود.

تجنب الفقراء منهم هو وحده الممكن.. وان كان توظيفهم للقيام بأعمال الحمير ضرورة ، إلا أنه لا يفرض علاقات اجتماعية.

وبالتأكيد لا يمكن تجنب الأغنياء ، أيا كان لون جلدهم . وأيا كان انتماؤهم العرقى أو الدينى .. الأغنياء أصحاب مصالح . وأصحاب المصالح أصحاب نفوذ وأصحاب النفوذ قادرون على الحاق الضرر اذا أرادوا.

الفقراء وحدهم يمكن استغلالهم . واهانتهم. ومحاصرتهم . وضربهم وتعذيبهم- ليس بالضرورة بالركل والسحل- وأيضا قتلهم ،وليس بالضرورة بهذه الأساليب .. خاصة إذا كانوا من السود.

العنصرية بخير فى أمريكا .. تزدهر بفقر السود أكثر مما ازدهرت من قبل بالاعتقاد بدونيتهم فى عالم البيض.

ومع أن جريمة «جاسبر» العنصرية أبشع وأخطر بكثير من جريمة الاعتداء على رودنى فى لوس انجيلوس .. فان معالجة الاعلام التقليدى الأمريكى لهذه الجريمة الأبشع تثير -على أقل تقدير- تساؤلات عن مدى عنصرية تناول هذا الاعلام لهذا النوع من الأحداث.

ان الاعلام لم يكتف باطلاق الاكاذيب لتفسير حصر ردود الفعل بل استخدم أقوى أسلحته فى كبتها : الحصار والتسطيح.

كثير من الصحف «القومية» الأمريكية دفن الجريمة العنصرية على إحدى الصفحات الداخلية من اليوم الأول لنشرها . قليل منها بدأها على الصفحة الأولى .. لكنه لم يلبث أن أحالها إلى الداخل فى الأيام التالية.

المجلات الأسبوعية الواسعة الانتشار والشهيرة عالميا -مثل «**نيوزويك**» و«**تايم**» لم تجد فى الجريمة موضوعا يستحق تخصيص الغلاف له.

بل إن «تايم» لجأت إلى حيلة خبيثة حينما اختارت موضوعا لغلافها وصورة الغلاف لأشهر أمريكى أسود فى هذا الموسم ، وهو **مايكل جوردان** لاعب كرة السلة البارع. فاحتل وجه رجل أسود صورة غلاف المجلة وحده وعليه عنوان :**مايكل : قد لا نرى أبدا نظيراً له مرة أخرى.**

فهل يمكن اتهام «تايم» بالعنصرية بعد هذا لأنها أغفلت عن غلافها جريمة سحل

الفقر أضاف للعنصرية أبشع سماتها..

وغالبية البيض تعتقد انها ظاهرة «طبيعية»

جيمس بيرد .. الأسود الفقير المجهول الضعيف؟.

مجلة «نيوزويك» لم تجد مكانا على غلافها حتى لمجرد اشارة إلى الجريمة (موضوع الغلاف وصورته عن فيلم جديد من أفلام الاثارة باسم «**الملفات التالية المجهولة**».. أما الاشارات الجانبية فعن حرب التبغ بين شركات السجائر ومؤيديها ومعارضيها في الكونغرس، وأزمة نيجيريا (بعد رحيل **أباشا** المفاجئ). وفي الداخل احتلت الجريمة العنصرية في «جاسبر» ثلثي صفحة، بما فيها صورتان ،واحدة لأحد القتلة البيض بعد القبض عليهم ،والثانية (بحجم لا يتجاوز حجم طابع بريد) للضحية **جيمس بيرد**.

في عدد نيوزويك نفسه ظهر تحقيق عن الفيلم الذي احتل الغلاف ، وشغل بالاضافة إليه ، سبع صفحات (نعم سبعة) كاملة داخل العدد(..).

وبطبيعة الحال غابت المعالجة الموضوعية التي تبحث عن الأسباب العميقة وراء جريمة «جاسبر» العنصرية .**لم يتساءل أي من الموضوعات الاخبارية في الصحافة القومية الأمريكية عن جذور المشكلة**. لم يتورع كثيرون من المعلقين عن وصف هذه الجريمة بأنها حادثة فردية منعزلة مع أنها نمط متكرر في السنوات الأخيرة. وبالأخص منذ أن انتخب **رونالد ريجان** رئيسا لأمريكا رأى منذ أوائل الثمانينيات -وكان أكثر رؤساء أمريكا يمينية ورجعية وعداء للسود.. واستمر هذا النمط على الرغم من سنوات رئاسة **بيل كلينتون** الذي يعد من أكثر رؤساء أمريكا اهتماما بالعلاقات العنصرية وحرصا على إنصاف السود والدفاع عنهم.

ان ذاكرة الاعلام الأمريكي -كذاكرة الأمريكيين عموما- قصيرة للغاية لقد نسوا عددا من أبشع الحوادث العنصرية التي وقعت خلال السنوات الأخيرة... أقربها كان حادثا وقع في العام الماضي في مدينة «**انديبندانس**» بولاية فيرجينيا حيث قام اثنان من البيض (أعمارها فوق الثلاثين) بسكب البنزين على رجل أسود في الأربعين من عمره ثم اشعال النار فيه .. ثم فصل رأسه عن جسده بفأس(..).

قبلها باعوام قليلة طاردت مجموعة من الشبان البيض (١٢ شخصا على الأقل) ثلاثة من الشبان السود شاهدوهم يأكلون «البتزا» على قارعة الطريق في ضاحية «**هوارد بيتشي**» خارج نيويورك. ولخوفهم اندفع السود الثلاثة نحو الطرق السريعة للسيارات (الهاي واي) ليكونوا في «العمار» أمام الناس . لكن المطاردة استمرت وكانت النتيجة أن صدمت سيارة الشبان السود أحد الصغار فقتلته على الفور.

بل ان حوادث سحل السود بربطهم بالسيارات أصبحت جريمة متكررة .. حتى أن ثلاثا منها وقعت منذ أوائل العام الحالي.

حكايات الجرائم العنصرية المتكررة المتشابهة كثيرة .. لا تكاد تنتهي ولعلها السبب الرئيسي في أن الرئيس **كلينتون** عزم -بعد تردد طويل- على الدعوة إلى«حوار قومي» حول العلاقات العنصرية. وعقد كبداية لهذا الحوار ندوة في البيت الأبيض لتحريك هذه المبادرة في يونيو من العام الماضي .وهكذا يكون قد مضى على هذه المبادرة سنة كاملة دون أن تحقق أي تقدم ملموس.

بل إن العكس هو ما حدث . فقد تصدت للمبادرة الأغلبية الجمهورية التي تسيطر على الكونجرس بمجلسيه ، والتي وضعت لنفسها جدول أعمال مختلف تماما يهدف في النهاية إلى سحب كل المكاسب التي تحققت للسود بفعل حركة الحقوق المدنية ، والتي لم تكن كافية أبدا لازالة مشكلة العنصرية أو ازالة الغبن عن السود . **وأول بند على جدول أعمال الجمهوريين كقادة لليمين الأمريكي هو إلغاء «قانون الفعل الايجابي» وهو قانون صدر عام ١٩٦٤ (أي قبل ٣٤ عاما) لاتاحة مزيد من فرص العمل والتعليم للسود تعويضا لهم عن سنوات التمييز العنصري.**

وبين مبادرة **كلينتون** من أجل التكامل العنصري وجدول أعمال اليمين الجمهوري من أجل التراجع باوضاع السود إلى ما يشبه ما كانت عليه قبل حركة الحقوق المدنية.. **لا تزال المشكلة العنصرية تائهة في المجتمع الأمريكي**. ويزيد الطين بلة أن الطرف الذي يمكن افتراض حسن النية فيه -وهو **كلينتون** وادارته -يشارك الطرف الآخر الذي لا يخفى على أحد سوء نيته- وهو اليمين الأمريكي -في انكار الواقع القائم . ولا نعني بالواقع القائم الجرائم العنصرية ضد السود فحسب .. بل واقع حياة السود في مجملها. **الكل يشارك في انكار حقيقة ان العنصرية كانت في الماضي سافرة مكشوفة وهي الآن خبيثة مستورة ،مثل مرض خبيث.**

ولعل أبشع الحقائق التي يتم انكارها -بالتغاضي عن دراستها- أن واحدا من كل أربعة من السود الأمريكيين هو في أي لحظة زمنية داخل زنزانة السجن ، إما محكوما عليه في قضية ، أو رهن التحقيق في قضية ما ، أو يقضي فترة مراقبة أمنية.

في الوقت نفسه تبين من تقرير أذاعته وزارة العدل الأمريكية مؤخرا أنه **لا يخلو سجن اتحادي أمريكي واحد- في جميع أنحاء الولايات المتحدة**- وهي السجون التي يحبس فيها الاشخاص الذين يرتكبون جرائم تحاكم عليها القوانين الاتحادية-**من واحد أو أكثر من المتهمين بالانتماء إلى الميليشيات المسلحة العنصرية التي يجمع بينها الايمان بتفوق الجنس الأبيض وضرورة ازالة وجود الأجناس الأخرى ، وخاصة السود من الولايات المتحدة.**

ولابد من الاشارة هنا إلى أن هؤلاء هم الذين نسفوا مبنى الحكومة الاتحادية في **أوكلاهوما سيتي** بالديناميت مما أدى إلى مصرع ٢٤٠شخصا قبل ثلاث سنوات.

لكن حقيقة انتشار هؤلاء المتطرفين البيض إلى هذا الحد تدل بذاتها على مدى انتشارهم أيضا خارج السجون ،وعلى نطاق واسع كثيرا واذا اعتقدنا أن وجود كثيرين منهم داخل السجون هو دليل كاف على يقظة الحكومة الاتحادية ضد التطرف العنصري ، فاننا نكون متسرعين كثيرا .من ناحية لأن وجودهم في السجون ليس بسبب افكارهم العنصرية ،انما لأنهم متهمون بتدبير نشاطات اجرامية وارهابية ضد الحكومة الاتحادية من نوع تفجير أو كلاهوما.

والدليل الأهم أن **السلطات الأمريكية منحت جماعة «كوكلوكس كلان» العنصرية المتطرفة تصريحا بتنظيم مظاهرة لها في بلدة «جاسبر» .. البلدة نفسها التي وقعت فيها جريمة تعذيب وسحل جيمس بيرد على يد ثلاثة من العنصريين البيض. وقال غاري جاتلين رئيس نيابة البلدة** إن الجماعة طلبت تصريحا وفق ما تسمح به القوانين . والقوانين تسمح لهم بأن يتجمعوا وأن يقفوا ويعبروا عن آرائهم وأن يقولوا ما شاء لهم»(..).

ومن الخطأ ذلك الاعتقاد بأن العنصرية تتمثل فقط في هذه الجماعات (الميلشيات) المتطرفة المسلحة.

في عام ١٩٩٠ أجرى« **المركز القومي**

لبحوث الرأى العام »-وهو تابع لجامعة شيكاغو -استطلاعا عاما بشأن الكيفية التى يرى بها الأمريكيون الجماعات العنصرية المختلفة. وتبين من النتائج أن الغالبية تضع السود فى أسفل القائمة. **٥٣ بالمائة من الأمريكيين يعتقدون أن السود أقل ذكاء عن البيض ، ٦٢ بالمائة يعتقدون أن السود أشد كسلا من البيض، ٧٨ بالمائة يعتقدون أن احتمال وجود السود على قوائم الاعانات الاجتماعية أكبر من احتمال وجود البيض عليها ، بل ان ٥١ بالمائة يعتقدون أن السود أقل وطنية.**

طبعا ليس كل من قال مثل هذه الآراء فى السود عنصريا متطرفا وعضوا فى الميلشيات اليمينية المسلحة... لكن هذا لا ينفى أن له موقفا عنصريا من السود. ولا ينفى أن لهذا الموقف انعكاساته فى الحياة العامة ويوميا . وعلى حد تعبير الكاتب الأمريكى التقدمى **ستوز تيركيل** فان هذه الافكار تشكل أنواعا من الآراء المتسلطة التى لا يمكن الفكاك منها.

ويحكى تيركيل فى كتاب له عن **« العنصرية : كيف يفكر السود والبيض فى الآراء المتسلطة الأمريكية »**(الكتاب كله عبارة عن احاديث أجراها مع شخصيات عادية حول المشكلة) والقصة التالية:

« كانت زوجتى تقود سيارتها فى شارع بأحد أحياء السود. لاحظت أن الناس الواقفين عند النواصى يشيرون جميعا نحوها . استبد بها الخوف. أغلقت نوافذ السيارة ، انتبهت لقيادة السيارة بكل جدية . بعد عدة مفارق اكتشفت أنها كانت تسير فى الاتجاه العكسى (فكانوا يشيرون نحوها ،لتفهيمها أى لمساعدتها -افتراضها قد أخذها إلى أن هؤلاء الناس سود . وأنهم يريدون النيل منها . هذا على الرغم من أنها سيدة متنورة للغاية . ولا يمكن ربطها بأى حال بالنزعة العنصرية .مع ذلك فان أول رد فعل لها كان أن هؤلاء السود خطرون».

مع ذلك فالحقيقة الأخطر وسط كل الحقائق عن المشكلة العنصرية فى أمريكا هى الفقر . أن الفقر قد أضاف إلى العنصرية أبشع سماتها.

فى عام ١٩٩١ أصدرت لجنة كانت قد شكلت لدراسة أوضاع السود على مشارف القرن الواحد والعشرين تقريرا عن نتائج دراستها .وهذا عدد قليل من هذه النتائج.

***الرجال السود فى أمريكا هم أصحاب أدنى الأعمار فى المتوسط فى الولايات المتحدة.**

*** معدل البطالة بين السود أعلى مرتين من بين البيض بشكل عام ، ومعدل البطالة بين السود الذين يحملون درجة جامعية أعلى حتى من ذلك ، ويبلغ ثلاثة أمثال معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية من البيض.**

*** يتلقى الرجال السود أحكاما بالسجن أطول من تلك التى يتلقاها البيض عن الجرائم نفسها . وأعداد الذين يحكم عليهم بالاعدام بين السود أضعافهم بين البيض.**

*** واحد من كل أربعة من الشباب السود الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٩ عاما هو بين نزلاء السجون.**

*** الموت انتحاراً هو ثالث أسباب الوفاة بين الشبان السود فى هذه الاعمار نفسها . وقد ارتفع معدل الانتحار بينهم إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه فى عام ١٩٦٠ ، وارتفع إلى الضعف بين الاناث السود.**

*** الموت يحصد حياة الرجال السود فى سن مبكرة نتيجة ١٢ نوعا مختلفا من الأمراض التى تعد طبيا « أمراضا يسهل الوقاية منها ».**

*** أكثر من ثلث الأسر السوداء الأمريكية يعيش تحت مستوى خط الفقر.**

*** نصف اطفال السود يولدون فى حالة فقر ويقضون كل شبابهم داخل أسرهم الفقيرة.**

ولا خلاف بين العنصريين ومناهضى العنصرية فى أمريكا على أن العنصرية تلعب دورا أساسيا فى إفقار السود.. كل الخلاف يتمثل فى أن العنصريين يعتبرون أن العنصرية لها مبرراتها الطبيعية والتاريخية وحتى الدينية ، بينما مناهضوها يعتبرونها عارا تاريخيا ضد الطبيعة وضد المنطق وضد العلم وضد الدين.

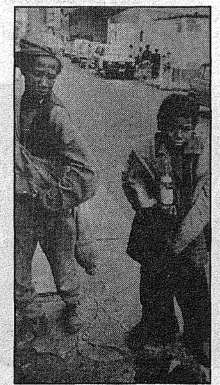
بالتالى فان أنصار العنصرية يذهبون إلى أن تردى أحوال السود فى الفقر والآفات الاجتماعية هو أمر طبيعى وينبغى أن لا يقاومه أحد . بينما يختلف مناهضو العنصرية حول سبل حل المشكلة . وبعضهم يعتقد أن النظام السياسى (والاقتصادى -الاجتماعى) الأمريكى ليس مسئولا عن العنصرية، بل إنه وحده قادر على حلها . ولكن قلة من مناهضى العنصرية هى التى تدرك أن النظام السائد مسئول عن آفة العنصرية وجرائمها ، وبالتالى لا يمكن ترك مسئولية القضاء عليها بين يديه.

بتعبير آخر فإن المناهضين الحقيقيين للعنصرية يرون أن النظام السياسى السائد هو المشكلة وبالتالى لا يمكن أن يكون الحل .

وبينما يعتقد بعض المنظرين أن التكامل فى مجتمع ينبغى أن يصاب بعمى الألوان هو الحل الأمثل والممكن للمشكلة .. فان بعضا آخر يذهب إلى أن التكامل فى ظل عمى الألوان غير ممكن. أصحاب الرأى الأول يعتقدون بخطأ الدعوة إلى فصل عنصرى فى المجتمع مع مراعاة المساواة (شعارهم : متساوون لكن منفصلون)وأصحاب الرأى الثانى يرون ضرورة السماح بالانفصال العنصرى ، يفرضه كل طرف على نفسه وتتقبله الاطراف الأخرى.

.. وعلى أقل تقدير فانه أصبح من الصعب -على الرغم من أسلحة الاعلام فى محاولات التضليل والتعتيم -اقناع أحد من السود أو البيض فى المجتمع الأمريكى -بأن العنصرية هى واحدة من ظواهر الماضى، يمكن للناس أن يتركوها خلف ظهورهم ويمضوا.

وهكذا تستعد الولايات المتحدة الأمريكية لدخول القرن الـ ٢١ وعلى عاتقها مشكلة فشلت على مدى خمسمائة عام فى إنهائها . فلا تزال العنصرية كامنة فى الأعماق -تنفجر على السطح فى(أبشع صورها بين حين وآخر-بعد انقضاء ١٣٠ عاما على الغاء العبودية وبعد أكثر من ثلاثين عاما من إقرار قوانين الحقوق المدنية للسود (..).





موسكو ويوغوسلافيا .. مزيد من التقسيم

رسالة موسكو

أحمد الخميسى

عندما وصل الرئيس اليوغوسلافى **سلوبودان ميلوشوفيتش** إلى موسكو مساء ١٥ يونية كانت الأنظار معلقة بسماء البلقان حيث تحوم طائرات الناتو وبأرض موسكو حيث سيتم لقاء **ميلوسوفيتش** بالرئيس **يلتسين** للعثور على حل لأزمة أقلية كوسوفو . كان الناتو يهدد بأن تنقلب مناوراته فى أجواء ألبانيا ومقدونيا بعمل عسكرى ضد يوغوسلافيا الاتحادية التى تضم صربيا والجبل الأسود ، وكانت موسكو تعد بأنها سوف تقنع **ميلوسوفيتش** بوقف المجازر التى ترتكبها قواته الصربية فى كوسوفو.

وكان الموقف الروسى المعلن يختلف عن موقف حلف الناتو ، فقد **رأت موسكو أن قضية كوسوفو شأن داخلى ليوغوسلافيا**" لأن كوسوفو جزء منها خلافا للبوسنة التى كان العدوان اليوغوسلافى عليها عدوانا على جمهورية أخرى مستقلة". ورفضت موسكو التدخل العسكرى الذى لوح به الناتو ، كما رفضت الانضمام إلى العقوبات الاقتصادية التى فرضها قادة الاتحاد الأوروبى على يوغوسلافيا خلال لقائهم فى بريطانيا فى ١٦ يونية .

وقد اتخذت روسيا موقفها ذلك تحت ضغوط اعتبارات عديدة فى مقدمتها **صعوبة انضوائها علنا تحت راية التحرك العسكرى للناتو اتقاء لغضب المعارضة فى الداخل ، وحرصا على العلاقات الاقتصادية وصفقات تصدير الغاز ، وأيضا لصعوبة التنصل من وشائج التاريخ الطويل الذى ربط روسيا بالصرب تحديدا.** فقد دافعت روسيا بشكل ثابت عن الصرب خلال التاريخ الطويل للصراعات فى البلقان الذى يضم أراضى ست دول هى **ألبانيا** و **اليونان** والقسم الأوروبى من **تركيا ويوغوسلافيا وبلغاريا ورومانيا.**

وكانت **يوغوسلافيا** تاريخيا المنطقة التى تقاطعت فيها مصالح الأقليات بداخلها مع مصالح الدول الكبرى ، فقد وجد الكروات بشكل ثابت تأييدا ألمانيا ، ووجد مسلمو البوسنة دعما تركيا ، ووجد الصرب تأييدا روسيا ويونانيا لتخوف اليونان من استقلال مقدونيا وتأثير ذلك فى الجزء المقدونى فيها.

وفى سبيل البلقان دخلت روسيا سلسلة من الحروب مع تركيا وأجبرت السلطان العثمانى بمعاهدة أدرنة ١٨٢٨ على الاعتراف بصربيا إمارة تابعة لتركيا شكليا فقط.

وضاعف من عمق العلاقات الروسية الصربية اعتبارات أخرى منها أن الصرب مثل الروس من الشعوب السلافية وأنهم ارتبطوا بالكنيسة الأرثوذكسية الشرقية منذ اعتناقهم المسيحية فى القرن التاسع. ولهذا كتبت صحيفة برافدا ذات يوم أن **روسيا كانت : "السند الوحيد الأمين للصرب فى ردع الهجوم على البلقان فى جميع الأزمنة"** إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتى أدى لتفتيت يوغسلافيا التى وحدها **جوزيف تيتو** عام ١٩٤٥ لتضم ست جمهوريات هى **البوسنة والهرسك ، مقدونيا والجبل الأسود ،صربيا ، وكرواتيا وسلوفانيا إضافة لاقليم كوسوفو .**

لكن موسكو منذ اندلاع أزمة البوسنة أكدت قبولها بتقسيم وتفتيت يوغسلافيا ، ووافقت فى ٢٨ أبريل ١٩٩٢ على القرار ٧٥٧ بفرض العقوبات على يوغوسلافيا ، وأيدت فى مارس ١٩٩٣ خطة **فانس – أوين** الأمريكية لتقسيم يوغسلافيا ، وفى أبريل ٩٣ صرح **يلتسين** بقوله: " إذا رفض الصرب خطة السلام فعليهم ألا يأملوا بعد ذلك فى دعم روسيا لهم " .

وعندما تدخلت قوات حلف الناتو خلال أزمة البوسنة فى أوائل سبتمبر ١٩٩٥ وقفت روسيا مكتوفة اليدين رغم أنها كانت المرة الأولى منذ خمسة وأربعين عاما التى تتدخل فيها قوات الحلف فى منطقة أوروبية وليس بعيدا فى أفريقيا أو أسيا.

هذه المرة لوح الناتو بالتدخل العسكرى بسبب إقليم كوسوفو بل وقامت خمس وثمانون طائرة تابعة له بالتحليق فى أجواء ألبانيا ومقدونيا ، واكتفت روسيا بتحليق نحو خمس وثمانين تصريحا روسيا فى الأجواء الاعلامية . وسواء تدخل الناتو فى كوسوفو أم لم يتدخل فانه فى كل الأحوال قد ثبت حقه الدائم فى التحرك العسكرى فى أوروبا وغيرها من دون تفويض من مجلس الأمن والأمم المتحدة.


برياكوف وسولانا .. روسيا وحلف الأطلنطى

أما عن اقليم كوسوفو سبب المشكلة فانه كان منذ القرن ١٥ حتى عام ١٩١٣ جزء من الامبراطورية العثمانية ، ثم انضوى تحت المملكة اليوغسلافية ومن بعدها يوغسلافيا الاشتراكية ، وحصل الاقليم بموجب دستور عام ١٩٧٤ على حكم ذاتى سرعان ماحوله دستور عام ١٩٨٩ الجديد إلى مجرد صلاحيات ادارية وثقافية رمزية.

ومع بدايات الأزمة قام **يفجينى برياكوف** فى مارس

١٩٩٨ بجولة بين جمهوريات يوغسلافيا السابقة دون أن يطرح حلولا أو مبادرات محددة لنزع فتيل الصراع الذى نشب بين القوات الصربية والألبان المسلمين فى كوسوفو الذين يشكلون تسعين بالمائة من سكان الاقليم ، وكان مطلب الألبان الرئيسى حينذاك هو العودة للحكم الذاتى بكامل صلاحياته وفقا لدستور ١٩٧٤.

ومع تصاعد حدة الصراع وتشكيل جيش تحرير كوسوفو الذى يقال إنه يضم ثلاثين ألفا ومع هجرة نحو خمسين ألفاً من الألبان من كوسوفو فى اتجاه الحدود الألبانية صرح **وزير الدفاع الأمريكى** بأن الناتو سيتحرك لدرء الخطر الذى تمثله الأزمة اليوغسلافية على أوروبا كلها . وحلقت طائرات الحلف قرب الحدود اليوغسلافية لتنذر **ميلوشوفيتش** بأن المناورات قد تنقلب فى أى لحظة لتدخل عسكرى ، **وعشية نفس يوم مناورات الناتو وصل ميلوشوفتش إلى موسكو ليجرى لقاء مع يلتسين تحت تهديد الناتو بالعمل العسكرى .**



دبابة حربية فى شوارع كوسوفو

وقال الجنرال الأمريكى **هنرى شولتين** فى اجتماع له بوزير الدفاع الروسى فى موسكو " إن تحركات الناتو تستهدف تأييد الجهود الدبلوماسية الروسية" وصرحت **مادلين أولبرايت** بأن" الوقت محدود أمام ميلوشوفيتش". **وهكذا تم وضع الرئيس اليوغسلافى بين عصا الحلف وجزرة موسكو.**

ووقع **يلتسين وميلوشوفيتش** على بيان مشترك تضمن الالتزامات التالية:

- **تمسك الجانبين بالحفاظ على وحدة الأراضى اليوغسلافية وإدانة كافة أشكال النزعات الانفصالية.**
- **التزام الجانب اليوغسلافى بالبدء فى المفاوضات مع القادة الألبان حول مختلف القضايا بما فى ذلك وضعية الاقليم.**
- **وقف أية ملاحقات للسكان الآمنين والسماح بعودة النازحين دون عقبات.**
- **تقليص القوات اليوغسلافية فى الاقليم بمقدار توقف الأعمال الارهابية.**

وتشكل جملة هذه الالتزامات مجموع المطالب الأمريكية بالدقة ، ولم تستطع موسكو أن تضيف إليها ولو حتى الإشارة أو الوعد بالنظر فى رفع العقوبات عن يوغسلافيا لاحقا. **ولهذا يصعب القول بأن موسكو قدمت " مبادرة سياسية" لأنها اكتفت بترجمة المطالب الأمريكية من الانجليزية إلى السلافية،** ولم يكن من قبيل الصدفة أن يكرر **يلتسين** أنه قام " بوساطة" دون أن يشير بحرف لدور دبلوماسى مميز.

ومع أن قادة أوروبا وقادة حلف الناتو يرفضون - موقتا - انفصال اقليم كوسوفو ، إلا أنهم يسعون لتمهيد التربة لذلك الانفصال . ولم يعد ألبان كوسوفو يتحدثون عن الحكم الذاتى ، بل أصبحوا يدعون إلى الانفصال أو الاستقلال الكامل . **كما أن عودة المياه لمجاريها أصبحت الآن أمرا مستحيلا بعد أن استشعر قادة اقليم كوسوفو مذاق الحماية الأطلسية الضخمة.**

ولعل أخطر نقاط البيان الروسى اليوغسلافى هى تلك التى تشير إلى تقليص وجود القوات الصربية فى الاقليم . **لأنها تعنى فعليا اسقاط حق يوغسلافيا الاتحادى فى الاقليم ، وتعنى على المدى البعيد الانزلاق إلى الصيغة الشيشانية أى القبول بوجود كوسوفو داخل يوغوسلافيا ولكن ليس كجزء من يوغسلافيا**، وهو نفس الحل الذى أصبحت الشيشان بمقتضاه داخل روسيا ولكن ليست جزءا منها . وهو حل لن يؤدى على المدى البعيد إلا للمزيد من الصراعات ، لأنه يطرح مواصلة التقسيم من دون صيغة أو خطة للتسوية.

علاوة على ذلك فان نقاط الاتفاق تتسم بالابهام كالحديث عن المفاوضات مع الألبان دون الإشارة للأسس السياسية لتلك المفاوضات ، والحديث عن انسحاب القوات الصربية دون ربط ذلك بجدول زمنى أو النص على كيفية ذلك الانسحاب . وعادة مايفتح غموض الاتفاقيات الباب واسعا لتقويضها أو تفسيرها بمختلف الأشكال . **وعلاوة على ذلك فان الطابع العام للاتفاق هو طابع إجرائى وليس سياسيا.**

ومع ضرورة الإدانة الواضحة للتطرف القومى الصربى الشوفينى والمجازر العرقية التى يرتكبها الصرب فى حق الأقليات الأخرى ، إلا أن الغرب فى وقت ما وعلى مدى أكثر من سبعين عاما من وجود يوغسلافيا الاتحادية وخلال زعامة **تيتو** لها كان يعتبر أن يوغسلافيا هى قلعة الحرية فى المعسكر الاشتراكى حينذاك نظرا لمواقف الرئيس **تيتو** المعارضة للاتحاد السوفيتى. ولم يسأل الغرب فى حينه عن حقوق الأقليات سواء الدينية أو القومية ، لكنه الآن يذرف دموع التماسيح على الحقوق المهدرة للأقليات.



الخضر
بين الواقعية والتخلى عن الهوية

المعركة الانتخابية فى ألمانيا تزداد حدة وقذارة كما يصفها سياسيون من مختلف المعسكرات .**وبقدر فظاظة اللغة وتدنى المستوى يجرى الابتعاد عن الموضوعات الأساسية التى تهم الناخبين . وتقوم دعاية أحزاب الحكومة أساسا على تخويف الناخبين من الكارثة التى ستحل بألمانيا وأوروبا لو لم ينتخب الشعب الحكومة القائمة.**

وتستخدم أحزاب الحكومة كل ما بيدها من حيل لتشويه سياسات وأشخاص منافسيها .بل إنها لم تتورع عن تهديد الناخبين فى شرق ألمانيا كما صرح **الهر هاوزر** ،الناطق الرسمى باسم الحكومة ، **بأن السلوك الانتخابى لمواطنى شرق ألمانيا قد يؤثر على مساعدات الغرب للشرق!.**

وبدل ملصقات تحمل صورة جوارب حمراء (كدعاية ضد حزب الديمقراطية الاشتراكية الالمانى الشرقى) فى الحملة الانتخابية سنة ١٩٩٤ نشرت ملصقات ضخمة تحمل صورة يدين متصافحتين (شعار الحزب السابق فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية -الشرقية) واسم الحزبين **الديمقراطى الاجتماعى وحزب الاشتراكية الديمقراطية** كتحذير للناخبين فى الغرب من أن يقوم حكم يرتكز على تحالف الحزبين . **ورغم أن هذه الدعاية لا تقنع سكان شرق ألمانيا بل تستفزهم إلا أنها قد تكون فعالة فى مقاطعات ألمانيا الغربية التى تربى سكانها خلال أكثر من نصف قرن على الخوف من الشيوعية.**

وللتهرب من خوض معركة واضحة وحاسمة ضد اليمين المتطرف الذى حقق منذ شهرين أول نجاح له فى شرق ألمانيا بدخول برلمان مقاطعة «ساكسن انهالت» تسلط أحزاب الحكومة النيران على«المتطرفين سواء كانوا يسارا أو يمينا » **ناهيك عن تبنى سياساتها العملية لمطالب اليمين المعادية للاجانب.**


هيلموت كول

وتصل الدعاية الانتخابية للمحافظين فتسوى بين **حزب الاشتراكية الديمقراطية والحزب النازى** الذى أشعل حكمه الحرب العالمية الثانية وأحرق ملايين البشر فى أفران الغاز.

ولكن مثل هذا التخلى الكامل عن الموضوعية أثار نقاشا علنيا داخل أحزاب الحكم وردود فعل معارضة عبر عنها عدد من قادة المحافظين أنفسهم. وتفصح الانتقادات المنشورة عن **الخوف من تطفيش الناخبين فى الشرق**.ويؤكد اصرار **المستشار كول** على مواصلة الاسلوب الحالى لمعركته الانتخابية ما استنتجه بعض المحللين من **أن الحزب الديمقراطى المسيحى قد يئس من كسب أصوات سكان الشرق ويهمه أن يكسب بحملته فى الغرب الاصوات التى تكفى لنجاحه.**

المشاكل الحقيقية تتوارى فى زحام الدعايات

والمتابع للحملة الانتخابية يستطيع أن يتبين بسهولة أن الحديث عن حلول لمشكلة **البطالة** شغلت مكانه حملة هستيرية ضد اليسار وما يشبه اليسار. وبدل مواجهة**خطر اليمين الراديكالى** يجرى تصعيد الحملة الدائمة ضد الشيوعية وعلى ماضى ألمانيا الديمقراطية . وبدل حل مشكلة **حق المواطنة** لأكثر من مليونى شخص مولود فى ألمانيا تتواصل وتتصاعد الحملة ضد العمال الأجانب «وجرائم الاجانب» وضد ما يسمى اساءة اللاجئين لاستخدام الضمان الصحى والاجتماعى . وبدل اجراء نقاش موضوعى عن **اهداف السياسة الخارجية** يطلق **الحزب الديمقراطى الاجتماعى (البافارى)** التهديدات ضد جمهورية تشيكيا مطالبا بحق عودة ثلاثة ملايين من الالمان السوديت إلى تشيكيا . وبدل الحديث عن **اقتصاد يصون البيئة** يجرى تشويه شامل لسياسات حزب الخضر.

ولهذه الحملة أثرها الذى **ينعكس فى** نتائج استطلاع الرأى . الوضع يوم الأحد

رسالة ألمانيا

نبيل يعقوب

١٩-٦-٩٨ أى ٣ أشهر قبل الانتخابات:
الاتحاد المسيحى (حزب كول) ٣٧٪ أى (زيادة ٢٪ بالنسبة للشهر الماضى) الديمقراطى الاجتماعى ٤٢٪ الاحرار ٦٪ الخضر ٦٪ والاشتراكى ٤٪.

ومع أن الأغلبية لا زالت تتحالف من الديمقراطى الاجتماعى والخضر **إلا أن من المتوقع هبوط أكثر لنسبة اصوات هذا التحالف خاصة وان الفرق فى المواقف يتضاءل بين الكتلتين الرئيسيتين.**

الخضر –تراجع أم تصحيح للنهج؟

كانت حصيلة الحملة ضد الخضر دمارا كبيرا سواء فيما يخص شعبيتهم حيث انكمشت إلى حد خطر نسبة الاصوات المتوقع أن يحصلوا عليها فى انتخابات **البوندستاغ** حسب استطلاعات الرأى ، أو فى التغير الحاد الذى أجروه في نهجهم السياسى بعد معركة عنيفة فى حزبهم.

وقد**تخلوا بالفعل عن مواقف أساسية لهم** وان لم يأت هذا التخلى فجأة اذ كان التصدع باديا منذ زمن فى تماسك الحزب حول عدد من المواقف.

فى بداية شهر يونيو عقد الخضر اجتماعا لقيادات حزبهم فى المقاطعات فى **« بادجودسبرج»** الحى الراقى فى بون والذى اشتهر بانعقاد **مؤتمر الديمقراطى الاجتماعى عام ١٩٥٩ والذى تخلى فيه عما تبقى عن مواقف ماركسية (شكلية)** كانت لا زالت متضمنة فى برنامج هايدلبرج(١٩٢٥) وأعلن ان المجتمع الطبقى كما وصفته النظريات الاقتصادية فى القرن التاسع عشر لم يعد موجودا وعرف نفسه على أنه قوة اصلاحية تستهدف الاشتراكية الديمقراطية وتبنى فيه كمبدأ أساسى اقتصاديات السوق الاجتماعية ووقف على أرضية سياسات اديناور المتحالفة مع الغرب.

وتحت ضغط غارات إعلامية متواصلة منذ مؤتمر الخضر فى ماجديبورج (مايو١٩٩٨) والنتائج المخيفة لاستطلاعات الرأى **أقر حزب الخضر بدون مناقشات برنامجا جديدا موجزا يناقض فى نقاط جوهرية البرنامج الذى أقره مؤتمر الحزب فى ماجديبورج** فى محاولة لانقاذ الوضع.

صحيفة **تاتس** القريبة من الخضر كتبت يوم ٨ يونيو ان الضربات التى تلقوها فى الأسابيع الماضية والخوف من السقوط تحت علامة الخمسة بالمائة دفعوا المؤتمر الصغير للحزب (اجتماع لقيادات المقاطعات) .. ليفهم ضرورة اتخاذ موقف موحد.

ولكن التصحيح الذى أجرى على البرنامج لم يقتصر على أسلوب الطرح كما قال بعض القادة بل تعداه لقضايا جوهرية تميزت بها برامجهم.

–تخلوا عن موقفهم من العمليات العسكرية خارج الحدود وأيدوا الدور العسكرى الالمانى فى البوسنة وجاءت تطورات الموقف فى كوسوفو لتدفع الخضر إلى أيدى الذين من البداية عملوا على عسكرة السياسة الخارجية.

–انتهت تماما مطالبتهم بالخروج من حلف الناتو.

–تخلوا عن موقفهم من أسعار الطاقة.

–شنوا حملة على حزب الاشتراكية الديمقراطية لا تقل فى فجاجتها عن حملة أحزاب الحكومة.

كتبت صحيفة **فرانكفورتر روندشاو (٨-٦) : يمثل مجلس المقاطعات المنعقد فى باد جودسبرج علامة على تحول عميق فى تاريخ الخضر.. ان فرصة المشاركة فى الحكم والتى لم تكن معتادة ابدا غيرت الخضر وبشكل باق .. انهم يطالبون بصوت أعلى من أى وقت بمكان لحزبهم بوصفه القوة الثالثة فى بنية الاحزاب فى المانيا الاتحادية . ولهذا بالتحديد سيصبحون أكثر فأكثر «حزبا عاديا جدا».**

حزب عادى جدا تعنى أنهم سيقبلون ما تقبل الاحزاب الحاكمة فى المانيا وترفض ما ترفضها .. أى بعبارة أخرى أن **البراجماتية –كما تفهمها القوى السائدة– ستنتصر أيضا في حزب الخضر على التمسك بالمبادئ.** كما قد سبق أن أشرنا فى العدد الماضى من اليسار إلى الدور الهام الذى يلعبه **«طعم» أمل المشاركة فى الحكم فى تطويع الأحزاب.** ويمكن القول ان هذه الآلية بينت بالنسبة لمشاركة الخضر فى حكومات عدد من المقاطعات انها قادرة على دفع الاحزاب لتكيف نفسها مع النهج الأساسى السائد.

وفى محاولة لفهم الضغط الشديد الذى يدفع الخضر للتخلى عن مطالب محورية فى برنامجهم السياسى كتبت اليومية تاتس :**«هناك أيضا سبب أهم لعدم التركيز الآن على الاستغناء عن استخدامات الذرة. خلافا لبداية الثمانينات أصبح الخوف من البطالة وخطر الخسائر المادية وسط مؤيدى الخضر وناخبيهم أكبر بكثير من الخوف من وقوع حوادث بسبب استخدام الطاقة النووية والدرس الذى اضطر الخضر أن يتجرعوه بألم شديد بعد مؤتمر ماجديبورج هو بالضبط أن مؤيديهم يخشون تردى مستوى رفاهيتهم أكثر من خوفهم من تدمير الأسس الطبيعية للحياة. إن أنصار ما بعد المادية يعودون بسرعة ليصبحوا ماديين عندما يواجههم خطر سقوطهم الاجتماعى . هذا هو السبب الذى وضع الخضر فى الموقف الدفاعى.(٩-٦).**

ولكن الموقف تدهور بسرعة أكثر وشمل مجالات لا تعانى من ابتعاد الخضر عن فهم الهموم الاجتماعية للجماهير. أيضا **فى مجال السياسة الخارجية** ضحوا بمواقف اساسية مفضلين السير مع التيار السائد وقد ذكرنا انهم اسقطوا تحفظاتهم على مشاركة المانيا فى عمليات عسكرية خارج الحدود.

وللملابسات اعلان الموقف الجديد فى البرلمان دلالة هامة على الصراعات المتوقعة فى حزب الخضر.

جلس نواب الخضر فى البوندستاغ (منتصف يونيو) يستمعون إلى تقريع وزير الدفاع لهم بسبب كلمة قالها رئيس حزبهم **يورجين تريتين** .ومثل التلاميذ الذين شلهم واربكهم الخجل فى مواجهة معلمهم تتالت كلمات الاعتذار عن قول رئيس حزبهم ووصل الأمر **لان يتخلى رئيس الكتلة البرلمانية للحزب فى البرلمان يوشكا فيشر علنا عن زميله ورئيس حزبه** ، وتبعه عدد من نواب الخضر الآخرين.

وكل ما قاله **تريتين** لم يخرج عن ترديد مواقف تقليدية للخضر وهم معروفون بموقفهم التقليدى ضد مظاهر العسكرة ويعتبرونها من مخلفات العهود السابقة على اقامة الديمقراطية. وكان تريتين قد تحدث فى مظاهرة لانصار السلام فى برلين ضد احتفال عسكرى نظمه وزير الدفاع فى وسط المدينة أمام مجلس الحكم المحلى ليلقى فيه المجندون الجدد القسم وقال ان تنظيم هذا الاحتفال فى اليوم السنوى لذكرى المجزرة الجماعية التى نظمها **جيش هتلر** فى قرية ليديشه التشيكية أثناء الحرب العالمية الثانية يعد رجوعا بالجيش الالمانى إلى التقاليد العسكرية للفيرماخت(**جيش هتلر**).

وعلقت صحيفة قريبة من الخضر بأن **فيشر «سمح لاحزاب الحكومة أن تسوق الخضر أمامها».**

والقلق الذى يعبر عنه العديد من أنصار الخضر ينعكس فى سؤالهم عن **الحد الذى ستمتد إليه هذه التراجعات واين ستتوقف ؟ . وان كان الحال هكذا قبل الانتخابات والمشاركة فى الحكم فما بالك بالتراجعات التى يمكن أن تحدث خلال عملية تشكيل الحكومة وبعدها؟.**

محلل **جريدة تاتس** يجيب على السؤالين بقوله: فى زمن البطالة المتصاعدة وتدهور الجو الاجتماعى والعنصرية المنتشرة بسرعة بسبب ذلك ونمو جاذبية الشعارات اليمينية الراديكالية **لا تمثل الحكومة المشتركة من الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر اختيارا لبديل حقيقى بل تمثل التنظيم المجهد لأقل الشرور».**

التحولات الجارية فى سياسة حزب الخضر تمثل **تغيرا هاما فى الخريطة السياسية فى المانيا فى اتجاه استمرار –إلى هذا الحد أو ذاك– للسياسات القائمة، وهى تحير الناخبين وتسبب لانصار تغيير السياسات خيبة أمل** .والخطر الذى يراه انصار التغيير فى المانيا أن هذا الوضع الذى يتسم باللايقين قد يدفع أوساطاً واسعة من الناخبين لتفضيل انتخاب من تعرفه بدلا من المغامرة .وهذا بالتحديد شعار رئيسى لأحزاب الحكم.



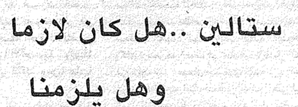
* يدفعنى إلى الكتابة فى هذا الموضوع ان البعض من فرط يأسه وسخطه على مايجرى يرفع ومن جديد رايات الستالينيه فيكون كطبيب يصيب مريضه بالايدز فى محاولة لشفائه من الانفلونزا.

سلطة زائدة تثمر فساداً ، اما السلطة المطلقة فتثمر فساداً مطلقاً

«لورد أكتون»

«ليس فى العلم طرق ممهدة .. ولن يصل إلى زروته المشرقة سوى هؤلاء الذين لا يخشون عناء تسلق مسالكه الوعرة .

ماركس



ستالين ..هل كان لازما وهل يلزمنا

وقبل ان نبدأ علينا ان نمايز بين ثلاثة موضوعات تنفصل بالضرورة وتتداخل بالضرورة ايضا، تتداخل إلى درجة ان البعض ينظر اليها كشئ واحد ومصمت ، وهذه الموضوعات الثلاث:

- **الماركسية كنظرية وفكر** أرسى لبناته ماركس وإنجلز.
- **الصراع الطبقى والسياسى** الذى تدعو اليه وتستدعيه وتنظمه الفكرة الماركسية.
- **التطبيق** .. الذى يتحقق كثمرة لهذا الفكر المنغمس فى غمرة الصراع .

ولكى نفهم الستالينية .. وبواعثها وحقيقه مواقفها يتعين ان نمايز بين هذه العناصر الثلاث، وان نحاول ان نحلل بعضا من تشابكاتها وتقاطعاتها.

ونبدأ بالمقطع الاول من هذه التركيبة المتمايزة والمتشابكة.

ماركس .. العالم . الفيلسوف، الاديب أخذه الماركسيون ككل مجمل . وتمسكوا بكل ما قال وكل ما نسب إليه.

وحتى عندما كان ماركس شابا فى طور التكوين .. أو عندما كان يلهو ، كانت أقواله تتحول إلى مقدسات.

ففى زمانه كانت هناك مثلا لعبة تسمى « **الاعتراف** » وفى لهوه مع بناته سجلت له هذه الاعترافات.

- ما الذى تحبه فى الناس ؟ .. **البساطه.**
- فى الرجل ؟ .. **القوة**
- فى المرأة ؟ .. **الضعف.**
- ما هى السعادة ؟ .. **النضال.**
- من هو شاعرك المفضل ؟ .. **شكسبير - جوته.**
- وكاتبك المفضل؟ .. **ديدرو.**
- وبطلك؟ .. **سبارتاكوس.**
- طعامك المفضل؟ .. **السمك.**
- قول مأثور .. **كل ما هو إنسانى ليس غريبا عنى.**
- شعارك؟.. **لنضع كل شئ موضع الشك.**

(ذكريات عن ماركس وإنجلز - موسكو (١٩٥٦) - ص ٢٧٤].

هذه « الاعترافات» التى يبدو بعضها ساذجاً مثل حب الضعف فى المرأة والقوه فى الرجل .. تحولت الى أقانيم جرى التمسك بها .. فالثورى الحقيقى يجب ان يكون على مثال ماركس.. حتى فى حبه للسمك، أو لشكسبير.

وهكذا فان هذه الاجابات المختصرة والمبهمه تحولت إلى إيقونات يتحلى بها الجميع ، بل لعل البعض تصور أنها جزء من الماركسية ذاتها، رغم ان ماركس كان من المحتمل ان يجيب بغيرها فى « إعتراف» أخر . ولكن هكذا كان الأمر دوماً.

ولكى نكون منصفين فان تقديس ماركس لم يكن إختراعا سوفيتياً . بل أتى فى الاساس من رفاقه فى « **نادى الدكاتره البرلينيين**» وكان المنتدى الفكرى للهليجليين الشباب الذين إنبهروا بحق بالدكتور ماركس الذى تجاسر بانتقادات حاسمه ومحكمة للأسطوره الفلسفية « **هيجل**»، وبانتقادات اكثر حده لبرودون **وفيورباخ ودوهرنج .. فالتفوا حوله مسجلين** إعجابهم .. وان لم يتمادوا معه فى مواصلة طريقه.

وذات يوم كتب أحدهم « لتتصور ان **روسو وفولتير . وهولباخ وهاينه وهيجل قد** تجسدوا".. أقول تجسدوا وليس مجرد إجتمعوا فى شخص واحد.. ساعتها سيكون لديك فكره عن د. ماركس»

[ستيبانوفا - كارل ماركس ، سيرة وحياة - ص١١]

وعندما أتى السوفييت إقتبسوا من ماركس ، وأقاموا مؤسستهم ، وتوجوا فوقها هذا العالم الفذ الذي هز أركان الفكر والتطبيق الرأسمالى .. وتحت تاج ماركس وبمعونته ، أو بالدقه بالتستر خلفه توجوا أنفسهم كعباقرة هم ايضا ، ومنحوا كل ما يفعلون وكل يقولون صفه الصحه المطلقة..

يقول **لينين** « ان نظرية ماركس مطلقة القوة ، لانها صحيحة تماما» [لينين . المصادر الثلاث للماركسية - الطبعة الانجليزية].

لكن الامر لم يكن بهذه البساطة.

فليس ثمة نظرية صحيحة تماما ولا نظرية مطلقة القوة .. ألم يقل ماركس فى « إعترافه» ان شعاره هو : « أن تضع كل شئ موضع الشك؟ ».

كل شئ .. حتى أفكاره هو ، يجب ان توضع موضع الشك .. فماذا لو حاولنا ان نفعل؟

إنتقد ماركس منذ ان كان شاباً [٢٥ سنه] المنهج المثالى الذى تقوم عليه نظرية الحق عند هيجل وقال ان هيجل « قلب الذات إلى موضوع، والموضوع إلى ذات ، وحول ما هو جوهرى إلى عرضى ، وما هو عرضى إلى جوهرى ، وكان ماركس محقاً حقاً فى إنتقاده اللاذع لهيجل إذ حاول الخلط فى « مجتمعه المدنى» بين ما هو حق وما هو باطل ، ما هو ظلم وما هو عدل.

بين المالك الاستغلالى ، والعامل الذى يعانى من الاستغلال.

وإنتقد ماركس نظرية الدولة عند هيجل ، وأكد أن الدوله هى تجسيد لظلم الطبقات الظالمه .. وكان على حق فى ذلك تماما ، ثم تمادى فأكد انه حيث لا ظلم [اى حيث تقوم الاشتراكية] فانه لا دوله. [؟].

والحقيقة ان هيجل قد أقام فلسفة ونظرية الحق عنده علي قوائم أربع:

– المجتمع المدنى كمظهر يجسد الدولة الحديثة.

– مفهوم عالمية التاريخ باعتباره مسيرة لتشكل ونمو وسقوط وإنحلال الامم.

– الدولة كجماعة سياسية أو أمة منظمة سياسيا ذات مظاهر قومية وحضارية وثقافية متمايزه.

– **التحقق الذاتى للوعى والحريه والممارسه** من خلال نشاط الافراد فى هذه الامم، والتمايز بين هذه الامم زمانا ومكانا.

وقد ركز ماركس مدفعيته الثقيلة على العنصرين الاولين دون ان يمس بالنقاش العنصرين الآخرين.تجاهلهما فنسيهما الجميع.

وعبر نقده الحاد لهذه « الدولة» المستبدة الغاشمة التى يروج لها هيجل ، توصل ماركس إلى فكرة أولية تقول ان الدولة أداه **قهر طبقى** . وهذا صحيح ، ولكن ماذا يحدث عندما تتسلم البروليتاريا السلطة؟

والإجابة : تقهر خصومها مستبدى الامس[دكتاتورية البروليتاريا] وهذا هو العدل.ولكن كيف ستواصل البروليتاريا سلطتها؟ . لم يهتم ماركس كثيرا بالاجابه .. فحيث لا تكون هناك حاجة إلى قهر [بعد تصفيه الطبقات الظالمه].. لن تكون هناك حاجة إلى دولة ، ستذبل الدوله كيف؟ ومتى ؟ وإلى أين ؟ لم يقل .

يقول لينين « لقد إستخلص ماركس من دراسته الشاملة للنضال الاشتراكى والسياسى أنه لابد للدولة ان تزول ، وان الشكل الانتقالى لزوالها (اى الانتقال من مرحله الدوله إلى مرحلة اللادوله) هو البروليتاريا المنظمة فى إطار طبقة حاكمة ، لكن ماركس لم يحاول إكتشاف الاشكال السياسية لهذا المستقبل» [كتابات لينين حول كوميونة باريس. ص ٦٩].

وقد جاء الاساس الفكرى لهذا الافتراض فى كتابات انجلز إذ يقول « عندما تسقط الطبقات ، وستسقط حتما، بنفس الحتمية التى نشأت بها، ستسقط معها الدولة لا محالة ، وسوف يضع المجتمع الذى سيعيد تنظيم الانتاج على أساس إتحاد حر وعادل للمنتجين، كل ماكنية الدولة حيث مآلها الممكن الوحيد: فى متحف الآثار جنبا إلى جنب مع العجلة الدوارة والبلطة البرونزية» انجلز – نشأة الأسرة والملكية الخاصة والدولة – المؤلفات الكاملة – المجلد ٣ – ص٣٣].

ويعود انجلز ليلح .. « تستولى البروليتاريا على السلطة السياسية ، وتحول وسائل الانتاج إلى ملكية الدولة ، لكنها وهى تفعل ذلك تلغى نفسها كبروليتاريا ، تلغى كل الفروق الطبقية والعداوات الطبقية، وتلغى معها الدولة كدولة . إن إزالة الحكم الطبقى تعنى أنه لم تعد هناك حاجة إلى القمع، ومن ثم لا حاجة إلى قوة خاصة للقمع ، أى لا تكون هناك حاجة إلى الدولة : ان الدولة لا تلغى ، إنها تندثر »

[انجلز – عن الاشتراكية الطوباية والعلمية – المؤلفات الكاملة – مجلد ٣ – ص١٤٦].

ونستخرج عبارتين .. نتأملها..

– ان الدوله ستندثر لانه لم تعد هناك حاجة للقمع . هذه العلاقة السببية يفهم منها: **طالما تبقى الدولة يبقى القمع.**

– **سيقوم المجتمع على أساس إتحاد حر ومتساو للمنتجين . كيف؟ لم يقل ماركس أو انجلز شيئا حول هذا الموضوع.**

هذه العبارات أربكت ولم تزل تربك كل مفكرى الماركسية .. لأن ماركس الذى أتقن فن تشريح المجتمع الرأسمالى لم يقدم لنا – لا هو ولا انجلز – سوى هذه العبارات المبهمة عن مجتمع الاشتراكية.

انها عبارات خيالية دفعت . عند تأملها بأحد المفكرين المعاصرين إلى وصفها بالطوبايه .. « وعلى الرغم من رغبة ماركس فى جعل خطابه علمياً إلا أنه لم يستطع التخلص من الإغراء الطوبوى .. فهو فى «رأس المال» و « شرح برنامج جوته» يلمح لنا بأشارات عن عصر ذهبى سيأتى فى المستقبل .. تختفى فيه الطبقات والدولة، ويكف العمل عن أن يكون ضرورة ، ويحصل فيه الانسان على قدر حاجته .. وهو باختصار عصر تخطو فيه الانسانية أخيرا خطواتها نحو مملكه الحرية » [موريس جوداليبه – إعادة قراءة أعمال ماركس – (دراسة ضمن كتاب : ما بعد الماركسية – دار المدى – دمشق – ص ٤٣].

اما الموضوع الثانى الذى ركز عليه ماركس هجومه وتطويره فى آن واحد خلال نقده لنظرية هيجل عن « الحق » و « المجتمع المدنى» فهو عالمية التاريخ باعتباره مسيرة موحدة الخطى لتشكل ونمو وسقوط المجتمعات .

ومن خلال نقده الحاد لرؤية هيجل حول هذه القضية توصل ماركس الى فكرة التشكيلة الخماسية التى ينساق نحوها العالم أجمع .. عبر مسار تطوره [المشاعية البدائية —— الاقطاع —— الرأسمالية —— الاشتراكية ——].

ولعل انجلز كان مرهف الحس تماما عندما كتب فى « تطور الاشتراكية من طوباوية إلى علم » عبارتين ملهمتين ، لكن أحداً لم يلتفت اليهما . الأولى .. « كانت النظريات غير الناضجة متمشية تماما مع الحالة غير الناضجة للانتاج الرأسمالى والعلاقات الطبقية غير الناضجة » . و الاخرى: « كان تحويل الاشتراكية الى علم يتطلب أولا وقبل كل شئ غرسها فى تربه حقيقية».

لكن المفكرين اللاحقين .. والمطبقين للفكر خلال عملية البناء السوفيتى أخذوا «المطلقات». توقفوا أمام الجملة الرنانة ليرددوها وإكتفوا بذلك.

وتجاهلوا فى ذات الوقت ملاحظات وشروط هامه .

وإذ يؤكد ماركس – وهو على حق تماما – ان تطور أدوات الانتاج يمثل عنصراً حاسماً فى عملية التطور المجتمعى ..

ويقول : « ان العلاقات الاجتماعية ترتبط أوثق الإرتباط بالقوى المنتجة وان الناس باكتسابهم لقوى منتجة جديدة يغيرون أسلوب إنتاجهم».

« ومع تغير أسلوب الانتاج فانهم يغيرون علاقاتهم الاجتماعية بأسرها . ان الطاحونه اليدوية تعطيكم مجتمعا يقف على رأسه السيد الاقطاعى ، بينما الطاحونة البخارية تعطى مجتمعا يرأسه الرأسمالى الصناعى».

[ماركس – بؤس الفلسفة – رد على فلسفة البؤس للسيد برودون – المؤلفات جـ ٤ – ص١٣٣].

ونتوقف قليلاً لنتأمل ، ونلاحظ أن:

– فكرة الدولة الغامضه جداً عند ماركس إنعكست بالضرورة على محاولات التطبيق السوفيتية. وبدلا من القول صراحة « إن ماركس لم يقل..» بدأ الاعتماد على نصوص منتزعة وغامضة تزيد الأمر صعوبه ، مثل ذبول الدوله .. وفترة الانتقال.

– فكرة أن الدولة أداه قمع طبقى .. إنعكست أيضا على التصرفات والممارسات **فى دولة البروليتاريا. وعبارة «** دكتاتوريه **البروليتاريا**» التى ربما كانت تعبيراً فلسفياً او حتى أدبياً ، **تحولت إلى مقصلة حادة النصل ، وأداة قمع لا مثيل له.**

– فكرة عالمية المسار التاريخى ، والتشكيلة الخماسية تحولت إلى زعم بان العالم « أجمع» سيسير « حتما » عبر مسار موحد.

وهو أيضا أحادى الاتجاه .. أى منطلق دوماً إلى الامام فكما أن الرأسمالية لن تتراجع إلى إقطاعية . فان الاشتراكية منطلقة حتما إلى الامام دون تراجع . « «حتميه انتصار الاشتراكية» [بكل ما يحمله هذا من التغاضى عن الاخطاء].

– فكرة ان تطور أدوات الانتاج هو العنصر الحاسم فى تطوير التشكيلية الاجتماعية. أدت فى زمن **ستالين** إلى إندفاع عمليه التصنيع الهائله التى كانت عجلاتها تدور متجاهله ملايين الفلاحين وضمائر المثقفين وحقوق الأفراد [وهو ما سنفصله فيما بعد].

فماركس كان يؤكد دوما انه يقدم أفكاراً تعتمد على التجريد ، وعند التطبيق يتعين الخروج مما هو « **مجرد** » إلى ما هو « **واقعى**».

ويقول فى مقدمه الطبعه الاولى لرأس المال « إن دراسة الجسم المتطور أسهل من دراسة خلية هذا الجسم . كما انه لا يمكن لدى تحليل الاشكال الاقتصادية إستخدام الميكروسكوب والكواشف الكيميائية . بل يجب على عملية التجريد ان تقوم بذلك» [ماركس – رأس المال – جـ ١ – ص١٢].

ويقول: « لا يمكن للمجتمع حتى ولو عثر على القانون الطبيعى لتطوره ، لا أن يقفز عبر الاطوار الطبيعية للتطور ، ولا ان يلغيها بمراسيم [سنعود إلى التطور بقوة المراسيم وعنفها عند الحديث عن ستالين].ولكنه يستطيع ان يقلص او يخفض من آلام المخاض» [المرجع السابق – ص١٥] .

أما ستالين فقد ضاعف عشرات المرات من آلام المخاض.

كذلك فان ماركس لم يتخيل مجتمعات نقية من الماضى أو حتى من المستقبل : « وإلى جانب المصائب الراهنه فان هناك الكثير من المصائب الموروثه ، إن أساليب الانتاج العتيقة والبالية وما يلازمها من علاقات إجتماعية وسياسية قديمة العهد لا تزال تحيا فنحن لا نعانى فقط من الاحياء ، بل من الأموات أيضا، بل إن الميت لم يزل يمسك بتلابيب الحى » [المرجع السابق – ص١٥].

وقد عبر عن ذلك وبوضوح تام فارجا إذ يقول : « لا توجد ولم توجد أبداً أشكال نقية للانتاج ، فهى تمر بتغيرات مستمره ، وبالاضافة إلى شكل السائد توجد دائما بقايا الماضى ، وبذور أشكال الانتاج التى ستظهر فى المستقبل».

[y. varga - politco - economic problems of capitalism. (1968 - p. 343)

لكن إعتراف **فارجا** جاء متأخراً . وبعد أن إستخدم **ستالين** كل عنف ممكن لإقتلاع الاشكال القديمة.. إقتلاعاً لا يستند إلى فهم حكمة التطور التاريخى ، ولا المصالح الآنية للمنتجين الصغار فى الريف بكل ما ترتب على ذلك من عنف وقسوة.

أما عن عالمية وواحدية المسار التاريخى [[التشكيلة الخماسية] فان إنجلز قد حرص أكثر من مره على تحذيرنا من أن نأخذ هذا المسار العام «كمبرر لتجاهل تمايز مسارات الشعوب والأمم المختلفة».

ويقول صراحة « ان الفهم المادى للتاريخ يعنى ان تاريخ الشعوب ليس متطابقا بل هو يختلف من شعب لآخر ومن بلد لآخر، إذ تؤثر فيه الظروف الطبيعية والحالة الديمغرافية والعلاقات العرقية والقومية المتراكمة عبر قرون طويلة وهناك أيضا تأثير الاديان ، وخاصية كل دين ، ومختلف التأثيرات التاريخية وعادات الناس وطباعهم بل وخصائص قادة التحركات الاجتماعية **والسياسية ولهذا يستحيل ان يوجد تكرار أو تطابق حرفى، مع الاعتراف بوجود القانون العام »** [انجلز – عن الاشتراكية الطوباويه والعلميه – المرجع السابق – ص ٣١]

وحتى فى اطار أوربا ذاتها [وليس العالم الشديد التنوع] فان انجلز يحذر من عدم الاعتراف بخصوصية الصراع السياسى الحاد فى فرنسا الأمر الذى يطمس إختلاف المسار الفرنسى عن غيره من المسارات الاوربيه .. ويقول ان التطور فى أغلب دول أوربا إتخذ الطابع الارتقائى evelution-ist وليس الطابع الثورى [الفرنسى] re-voluntionist[انجلز – مقدمة الطبعة الثانيه من كتاب ماركس : ١٨ بروميير ، لويس بونابرت].

ولو تأمل الستالينيون وورثتهم هذه العبارات لما فرضوا على دول وشعوب أخرى مختلفة التراث والقدرات والحضارات والثقافات والديانات ذات المسار الذى إختاروه لانفسهم ، والذى تصوروه وصوروه على أنه التطبيق الأوحد والموحد للفكر الماركسى فى بناء دولة«مرحلة الانتقال» اى الدولة «الاشتراكية».

لكن ما حدث هو انه منذ التطبيق الاول فى الاتحاد السوفيتى جرى تجاهل الفوارق الظاهره بين مختلف الشعوب والاقليات وبين الشعب الروسى .. ثم فرض **ستالين** فهما عالميا حتى لافكاره هو .. ثم فرض كل تصوراته على دول المنظومة الاشتراكية ، وعلى كل الشيوعيين فى العالم.

وحتى بعد المؤتمر العشرين .. ظل المسئولين السوفييت يفرضون تصوراً موحداً .. على الجميع ، و « بالمصادفة» كان هذا التصور الموحد الواحد .. هو دوما تصورهم هم ، إنها بقايا الستالينية التى ظلت رابضة فى العمق السوفيتى حتى آخر نسمات حياته

* * *

ثم نأتى إلى العنصرين الآخرين .. الصراع الطبقى ومن ثم التطبيق.

فماذا قال ماركس؟

لقد اعتبر ماركس أن التطبيق هو الاساس وهو المعيار.

يقول إنجلز «ان الجنين العبقرى للمفهوم الجديد للعالم كان كتاب ماركس: «موضوعات عن فيورباخ» [المؤلفات الكاملة . جـ ٢١ . ص ٢٢٠]

.. « والفكرة الرئيسية ، الخط الاحمر الذى يخترق الموضوعات جميعاً فى هذا الكتاب هو دور التطبيق الثورى فى تحويل العالم ، وينتقد ماركس فيورباخ على الطابع التأملى الخامل لماديته ، ولعدم فهمه لدور النشاط التطبيقى الثورى . إن التطبيق بالنسبه لماركس هو أساس المعرفة الانسانية ، وهو مقياس الحقيقة لأية نظرية ، وهو فوق ذلك الوسيلة لتطبيق النظرية الطليعية فى واقع الحياة» .. « ان الفلاسفة لم يفعلوا أكثر من تفسير العالم بأشكال وصور مختلفة، ولكن المهمة الحقيقية تكمن فى تغيير العالم وليس فى مجرد تفسيره» [المؤلفات الكاملة - جـ ٣ - ص٣].

لكن ماركس كان حذراً جداً ، فحذرنا من محاولة الإسراع فى فرض التطبيق على واقع لم ينضج بعد لتقبله . وحذر من إفتراض أن « الإرادة الثورية » وحدها كافية للقفز فوق المراحل .. وفوق الواقع الموضوعى

ونقرأ .. « إن تشكيلا إجتماعياً ما لا يزول قبل أن تنمو كل القوى المنتجة التى يتسع لاحتوائها . ولا يمكن أن تحل محل هذا التشكيل علاقات إنتاج جديدة ومتقدمة ما لم تنضج شروط الوجود المادى لهذه العلاقات فى قلب المجتمع القديم . ومن أجل ذلك فان الانسانية لا تطرح على نفسها قط سوى تلك المسائل التى تستطيع حلها ، أى تلك التى تتوافر الشروط المادية لحلها . او تكون على الاقل على وشك التحقق» [ماركس - إسهام فى نقد الاقتصاد السياسى - ص٢٦].

وهو يفسر ذلك بشكل أوضح قائلا : « وتتناقض قوى الانتاج المادى فى مجتمع ما وفى مرحلة معينه من نموها مع علاقات الانتاج القائمة ، ومع علاقات وأشكال الملكية التى نمت فى إطارها . ومن ثم تتحول هذه العلاقات من أشكال لنمو القوى الإنتاجية إلى عوائق فى وجه هذه القوى . وعندئذ يبدأ عهد جديد من الثورة الاجتماعية» [المرجع السابق].

لكن ماركس مع حذره الشديد تصور أن « أزمة إقتصادية» فى المجتمع الرأسمالى تكفى لإنهياره

« لقد إعتبر ماركس وإنجلز ان المقدمات الموضوعية للإنتقال إلى الثورة البروليتاريه تتحقق فعلا بسبب من الآثار الاقتصادية لأزمة عام ١٨٤٧» « وإعتبر ماركس ذلك مؤشراً على قرب فناء الرأسمالية ، ومقدمة لانتصار البروليتاريا الوشيك».

ولم يدرك ماركس [رغم دراسته العميقة لآليات المجتمع الرأسمالى]. أن الازمة الاقتصادية للمجتمع الرأسمالى يمكن الخلاص منها عبر مرونة النظام الاقتصادى الرأسمالى ، وقدرته على تقديم تنازلات للعمال ، وإلقاء عبء الأزمة على كاهل الحرفيين والفلاحين» [ستيبانوفا - المرجع السابق ص ١٢٢].

وقد إكتشف لينين هذا الخطأ « الذى وقع فيه عملاقى الفكر الثورى » [لينين - المؤلفات - جـ ١٥ ص ٢٤٩]

لكننا نكتشف أن **ستالين** عاد ليناقض ماركس من بداياته وخاصة فى مسألة القفز المنفعل والمفتعل فوق مراحل نمو وتعاقب التشكيلات الاجتماعية [وهو ما سنفصله فيما بعد].

كذلك سنكتشف أن « ستالين» ظل يبالغ دوماً فى أثار أزمات المجتمعات الرأسمالية الأمر الذى دفعه إلى حسابات خاطئة ، فقد بنى كل حساباته فى كتاب « **القضايا الاقتصادية للاشتراكية**» على ان الاحتمال الاكبر هو إن تنشب الحرب العالمية الثالثة بين الدول الرأسمالية وبعضها البعض ، وذلك عبر صراعاتها الناجمة عن أزماتها الاقتصادية . وهو ما لم يحدث . و على أية حال . هكذا كان ماركس .. فكيف كان ستالين ؟

نبدأ أولا بالخطوة الأولى .. بلينين.

لقد أعلن لينين منذ البداية تمسكه بماركس . وبكل تصوراته ومقولاته. عن دولة البروليتاريا.

ونقرأ : « ان مشكلة حيوية وملحة تواجهنا ، هى مشكلة تنظيم وإدارة الدولة ، فلا يكفى مطلقاً أن نبشر بالديمقراطية ، ولا يكفى ان نعلن تمسكنا بها ، أو أن نصدر بها مرسوما ، ولا يكفى أن نعطى لممثلى الشعب توكيلا بالدفاع عنها ، أو بتنفيذها.

إن الديمقراطية يجب أن تبنى على الفور من أسفل ، ومن خلال مبادرات الجماهير ذاتها ، من خلال مشاركتها الفعالة فى كافة مجالات نشاط الدولة ودون أى إشراف من أعلى ، ودون أى تحكم بيروقراطى» [لينين - خطاب أمام مؤتمر نواب الفلاحين - المؤلفات الكاملة - جـ ٢٤ - ص ١٦٩].

ثم هو يترجم حلم ماركس ترجمه روسية صحيحة : « إن هدفنا هو أن نضمن أن كل كادح بعد أن ينهى واجباته عبر ثمانى ساعات من العمل المنتج سيقوم متطوعاً بواجبات الدولة دون أجر ، والانتقال إلى ذلك صعب للغاية ولكنه وحده الذى يضمن التوطيد النهائى للاشتراكية » [لينين - عن المهام العاجلة للحكومة السوفيتية - المؤلفات جـ ٢٧ ص ٢٧٢].

بل أن لينين يكرر حرفيا وبالنص آراء ماركس « يتعين أن يمارس المندوب عمله العادى لثمانى ساعات، ثم يمارس عمله التنفيذى بعد ذلك ، بحيث يصبح الجميع بيروقراطيين بعض الوقت ، كى لا يستطيع أحد أن يكون بيروقراطيا كل الوقت» . ويقول : « ان الجماهير لا تمارس سلطتها بالإنتخابات فحسب وإنما بالحكم المباشر ، سوف يكون الجميع حكاما ، ومن ثم، سوف يعتادون على ألا يحكمهم أحد »

[المرجع السابق]

وهكذا ترجم لينين رؤية ماركس ترجمة روسيه صحيحة ، بل قدم الدليل على أن تعبير « دكتاتورية البروليتاريا» هو تعبير أدبى محض يمكن بل يجب الاستغناء عنه كى لا يساء فهمه فيساء إستخدامه . فلينين مثله مثل ماركس يعطى الحرية .. كل الحرية للجماهير.. أى جموع الشعب بروليتاريين وغير بروليتاريين بل ان البروليتاريا على زمن لينين كانت أقلية محدودة العدد بالنسبه إلى مجموع الفلاحين والبرجوازية الصغيره.

لكننا ولكى نكون منصفين . نشير إلى أن هذا الأمر الذى يبدو سهلاً ومنطقياً من الناحية النظرية كان بالغ التعقيد فى التطبيق ومن نواح عدة:

* فالدولة التى أكد ماركس وإنجلز أنهاستذبل .. يتعزز وجودها البيروقراطى بفعل الصراعات الخارجية والداخلية والضرورات العملية.

* والرأسمالية التى تصور ماركس أنها ستنهار بفعل الأزمة الأولى ، تتجاوز الأزمة وتخرج منها أكثر قوة ، وأكثر وحشية .

* والتخطيط المركزى المحكم - والضرورى - يتناقض تناقضاً واضحاً مع الدعوة لاطلاق المبادرات الجماهيرية من أسفل .. ودون أى رقابة من أعلى كما يتناقض مع فكرة ذبول الدوله.

* والدولة تقدم التعليم والثقافة والمسرح والسينما والصحه .. الخ بشكل مجانى . ومن ثم هى لا تذبل بل تتعزز . ويجب ان تتعزز .. وهى ايضا تشكل الرأى العام وفق رؤيتها.

* والعامل الذى يعمل ثمانى ساعات

عمل يوميا لم يعد يجد لا الوقت ولا القدرة ولا المعرفة ولا التخصص الكافى لممارسة شئون الحكم، ومن ثم لم يعد بالامكان أن يكون الجميع بيروقراطيين بعض الوقت . فتكرس وجود بيرواقراطية تهيمن على كل شئ ، كل الوقت.

* وفكرة المزج بين السلطات « السوفيتات تشرع وتنفيذ وتحكم » [وهى فكرة أخذها ماركس عن تجربة الكوميون] تحولت فى ظل تشديد قبضه البيروقراطية وإحكام التخطيط المركزى ، إلى أداة لمزيد من التحكم البيروقراطى من أعلى.

* والحزب الذى إفترض فيه ان يمثل الارادة الثورية للجماهير تحول إلي إداة للتحكم فى الجماهير فعبر فكرة الانابة المتصاعدة والمتمركزة ، **نابت الطبقة العامله عن الشعب ، والحزب عن الطبقة ، والمؤتمر عن الحزب .. وهكذا صعوداً حتى السكرتير العام الذى تجسدت فيه عن طريق الإنابة سلطه هائله يستمدها من كونه ممثلا للشعب والثوره والطبقه والحزب والنظرية** ، وضاعف من هذه السلطه التمسك بفكرة الجمع بين السلطات التنفيذيه والتشريعيه فى يد واحدة ، كانت هى يد السكرتير العام « ستالين » .

* وهناك أيضا المناخ العام الذي عاشه الثوريون الروس فطبعهم بطابعه ، ولعله أصبح جزاءاً من طباعهم .فالصراع مع القيصرية ، عنيف ووحشى ، والصراع مع الخصوم السياسيين حاد أيضا، والثورة التى سبقتها مرحلة قاسية من حرب مستعرة فرضت على الداخل عنفاً عسكرى الطابع ، ثم جاءت الثورة البلشفية لتواجه بحروب التدخل التى أدخلت المجتمع الجديد فى دوامة بالغة العنف .. العنف الذي إتخذ طابعاً حربيا وعسكريا.

ذلك كله إنطبع فى النفس والذاكرة والتصرفات.

وقد توقف أحد الباحثين أمام التعبيرات المستخدمه فى أدبيات الحزب .. أو بالدقة قاموس الحزب وأبدى دهشته من طابعه العسكرى المتشدد.- « الصراع» الفكرى - **الحزب « الحديدى » - « خضوع» المستوى الادنى للأعلى - الثوره « المضاده »** - التحريفية - الانتهازية - رفض التكتلات ، والاتصالات الجانبيه.. ويستنتج أننا إزاء أسلوب عسكرى وليس حزب ديمقراطى منفتح ينتمى إلي ماركس الذى قال يوما ان شعاره «لنضع كل شئ موضع الشك» [راجع: waller -THe Language of Communism

وبعد كل هذه المحاولة للانصاف نحاول ان نرى ماذا فعل ستالين بحزبه ، ودولته وماركسيته وبنا...

ولنحاول أيضا ان ننصف ستالين بالقدر الذى يستحق.

* فقد تسلم من لينين حزباً تمزقه خلافات حادة . ومنافس خطر شديد الترفع وبالغ النفوذ هو تروتسكى ومن هنا نشأ التصور بضرورة الحزم لإنقاذ وحدة الحزب.

* وتسلم إقتصاداً يتوزع بين خمسة أنماط : « الاشتراكى - رأسمالية الدولة - الرأسمالى الخاص - الانتاج السلعى الصغير - الانتاج الأبوى».

ومن هنا نشأت فكرة الحاجة إلى قصف كل هذه الاشكال « المتخلفة» للنهوض بأقتصاد اشتراكى شامل، ومن ثم نسي أو تناسى كل مقولات ماركس عن ضرورة نضج التشكيلات الاجتماعية ، ونسى أو تناسى لجوء لينين الذكى إلى «سياسة النيب» .

* ويجب أن نعترف بأن سياسة العنف الستالينى وتجاهل المعارضة ، و سحق الاحتجاجات الفلاحية ، والعصف بما يمكن تسميته الظروف الموضوعية ، والاطاحة برأس كل معارض أو معترض أو متشكك[ماركس أكد حتميه الشك] .. قد تواكبت مع تقدم إقتصادى مذهل.

ونتأمل ففى عام ١٩٢٦ وصل الانتاج الصناعى السوفيتى بالكاد إلى ما كان عليه عام ١٩١٣ فى الزمن القيصرى . ولعل هذا يوضح بذاته مدى التدنى فى حجم ونوعية هذا الانتاج.

وفى عام ١٩٣٩ تضاعف هذا الانتاج تسعة أضعاف اى ٩٠٠٪ ، بينما كانت الرأسماليات الغربية تحقق نمواً أقل بكثير فى هذه السنوات التسع.

فرنسا ٩٣٫٢٪
انجلترا ١١٣٫٣٪
امريكا ١٢٠ ٪
المانيا ١٣١٫٦٪

[راجع: موضوعات المجلس المركزى لجمعية العلماء الروس ذوى التوجه الاشتراكى المنعقد بمناسبة الذكرى الثمانين لثوره اكتوبر شتاء ١٩٩٨ - والمنشوره فى صحيفة بوريفتسيك الروسية ، وقد نشرت بعده لغات وتنقل هنا عن ترجمتها الانجليزية] .

.. ونلاحظ ان هذه الجمعية ذات توجه ستالينى ومن ثم فهى تتباهى بأن هذا التقدم المذهل - وهو مذهل حقاً - قد تم « ببعض » من قهر خصوم الثوره وأن الضحايا هم « فقط » [فى الفتره من عام ١٩٢١ وحتى ١٩٥٤] ٣٫٨ مليون سجين و ٦٤٣٠٠٠ حكم عليهم بالاعدام . أكرر : **فقط ثلاثه ملايين وثمانمائة الف سجين، وستمائه واربعون ألفا حكم عليهم بالاعدام.**

أى ثمن هذا ؟

لكن الثمن لا يتضمن عدد الخائفين و المرتجفين . ولم يتضمن إنعكاس ذلك كله على الحزب وجديه العمل الحزبى. وجدواه ، وإنعكاس ذلك كله على أداء الدولة وجهازها البيروقراطى .. الدولة التى من المفترض انها الشكل الديمقراطى الأرقى.

* ونعود إلى الانصاف او محاوله الانصاف . فالنصر العسكرى الهائل على النازى كان ثمرة لهذا التقدم الصناعى الهائل .

* وبعد الحرب تمت إعادة بناء الاقتصاد السوفيتى بكفاءه . ففى عام ١٩٤٨ تم تجاوز الحجم الاجمالى للانتاج الصناعى الذى كان قائما قائما قبل الحرب . وانطلقت آله التقدم التكنولوجى .. والتقدم النووى .. واقتحام عصر الفضاء .. الخ

ثم بعد هذا القدر من محاولة الانصاف ..

نقرر إبتداء أن أى حكم متشدد وغير عادل مهما كان مفيداً ومحققاً للانطلاق، وممسكا بمفاتيح التقدم، الأنه وفى ذات الوقت يولد من داخله ، وبالضرورة، عوامل فنائه وعزلته عن الجماهير.. ومن ثم نهايته المأساويه.

[**ألم نر ذلك أمام أعيننا فى التجربة الناصرية ؟**] ..

وقد درس « **ويتفوجل** » هذا النمط من «التقدم» المستبد ولاحظ عناصر فنائه قائلا : « وحيث ان الدولة الثابته الأركان تعتمد على موظفين ثابتين أيضا ، فالحاكم يحكم عن طريق مجموعة كبيرة من الاداريين الذين يسيطرون على جميع أوجه النشاط الاحتكارى فى الحكومة .. فى السياسة والاقتصاد والثقافة ، مما يحول بين القوى غير الحكومية وبين تقدمها نحو البلورة فى هيئات مستقله ذات نفوذ كاف لموازنة ثقل الحكومه.. ومن هنا فان هذا الطغيان لا يسمح بوجود سياسى غير حكومى وفى التحليل الاخير فان حكومة كهذه تعتمد على تخويف الجماهير ، فتصبح

الدولة أقوى من المجتمع وترفض رقابته»
ويقول : « وهكذا ينتشر الشعور بالوحشة بين الناس : فالحاكم لا يثق فى أحد، والموظف يشك دائما فى زميله ، والمواطن العادى يخشى من الوقوع فى فخ الاستفزاز، ومن النادر أن يتحول النزاع حول السلطه إلى نشاط سياسى جماهيرى مفتوح . واذا ما أصبح الكذب والتملق والمناوره الوسيله الوحيدة المضمونه لتحقيق المصلحة الذاتية فان المعارضين لهذا النمط من الطغيان ليس أمامهم من سبيل للفكاك .
ويضطرون الى الاكتفاء بالبقاء على حافة الموت»

[K.A WITTFOGIL - ORIENTAL DESPOTISM. (1957) - P137]

.. وفى الزمن الستالينى كان الامر كذلك تماما، فمع إعلان ستالين إنهاء مرحله الانتقال والبدء فى مرحله البناء الشيوعى ، وتواتر مشاريع السنوات الخمس ، تكرس نفوذ المسئولين عن تنفيذ هذه المشاريع، وأصبح البيروقراطيون التكنوقراط هم أعمدة النظام .. وإختفت فكرة « النقاش» و«الحوار» و« الشك الذى يؤدى إلى اليقين » وخضع الجميع لخضوع خاضع . تتصاعد درجاته ليقف ستالين على قمته القاهرة.
فكيف كان ذلك ؟
قلنا من البداية ان فكرة ماركس إرتكزت على أن وصول البروليتاريا إلى السلطه سيؤدى تدريجيا إلى ذبول الدوله.. ولعل من حقنا ان نفهم من هذه الفكرة ان «ذبول الدولة» سيكون تدريجيا ، وسيتخذ شكل الانكماش التدريجى لسطوة الدولة والتزايد التدريجى لدور الجماهير وفعاليتها.
لكن ستالين كان علي النقيض من ماركس .. ونقرأ ما قاله « ينبغى ان نحطم النظرية الفاسدة التى ترى اننا كلما تقدمنا الى الامام يتلاشى الصراع الطبقى شيئاً فشيئاً، وأننا كلما إزددنا نجاحاً كلما أصبح العدو مستأنساً ، هذه ليست نظرية فاسدة فحسب بل هى نظرية خطرة ..وعلى العكس من ذلك فاننا كلما أحرزنا نجاحات .. كلما زاد حنق الطبقات المعادية وتصاعد تخريبها » [ستالين - من أجل تكوين بلشفى].
الدولة إذن مدعوة إلى تأكيد وجودها ، وتشديد قبضتها .. وليس العكس .
وهكذا يقف ستالين عكس ماركس تماماً.
والغريب ان ستالين إذ يقف ضد ماركس فقد وقف مع خصمه الألد **تروتسكى**..
فتروتسكى هو صاحب «نظرية عسكرة» الحزب والنقابات ، وصاحب نظرية ان الفلاحين قوة رجعية، وستالين يصفى تروتسكى ويطرده من الحزب عام ١٩٢٧، ولكنه وفى نفس الوقت يسعى على دربه المتشدد سواء فى الحزب او الدولة او ازاء الفلاحين.
فستالين يصف خصومه فى الحزب [لم يكونوا خصوماً بالمعنى المفهوم وإنما مجرد معارضين أو معترضين على سياسة] بأنهم « **لم يعودوا يشكلون تياراً من تيارات الطبقة العامله ، وإنما أصبحوا عصابه لا مبادئ لها ولا فكر،عصابة تضم مخربين وجواسيس وقتله عاملين فى خدمة دوائر التجسس الاجنبيه** » [ستالين - المرجع السابق - ص ٤٢] .. ثم يقول : « إن ما يجب علينا إزاء هؤلاء ليس إستخدام الطرق القديمة فى الجدل فقط ، وانما الطرق الحديثه التى تقوم على إبادة الاعداء والاطاحة بهم » [ص ٤٢]
لنقارن هذه العبارات بعبارات ماركس عن الحرية .. والديمقراطية الكامله ، وعبارات لينين عن ممارسة الجماهير لسلطتها بشكل مباشر ، كى ندرك الفارق.
بل إن ستالين يقدم نموذجا غريبا للخصم .. المعارض .. العدو .. الجاسوس .. المخرب [جعلها جميعا مترادفات متشابهات]
فهو يدعو وبحماس الى التخلى عن الفكرة « الساذجة » و « الفاسدة » والتى تقول : « انه ليس مخرباً هذا الذى لم يشترك فى أعمال التخريب، وهذا المجد والمجتهد فى عمله ونضاله .. بل على العكس فان المخرب الحقيقى ينبغى أن يظهر تفانياً فى عمله ، وذلك للمحافظة على وضعه كمخرب ، ولكسب ثقة الجماهير ، كى يواصل عمله التخريبى » [ص ٤٦].
ونتأمل تأثير عبارة كهذه على الكوادر الحزبية والادارية والمواطن العادى.
فحتى المجد والمجتهد فى عمله ونضاله ، والمتفانى فى عمله ، والحائز على ثقة الجماهير، يمكن [إذا ما عارض أو إعترض ، نقد أو إنتقد، أن يتهم بأنه جاسوس ومخرب وخائن.
وهكذا يتجسد النموذج الستالينى فى :

أ - تقليص الحرية .

ب - الخصم السياسى هو العدو والجاسوس والمخرب .

جـ - لا حوار مع المعارضين وإنما الاباده .

والدولة الستالينية تبتعد كثيرا عن حلم ماركس ولينين اللذين تصورا أنها ستكون مملكه للحريه ، وتفعيل إراده الجماهير . فالنموذج الذى روج له ، وطبق فعلا يقول عن نفسه صراحة وبلا تردد: « الدولة تضبط العلاقات الاجتماعية باقرارها قواعد معينة لسلوك الناس ولنشاط المنظمات ، أو بالاعتراف بها رسميا ، والذين لا ينفذون هذه القواعد أو يخالفون ، تجبرهم الدوله بالقوه على الخضوع ، وهذه القواعد تسمى معايير الحق » [بوريس ستراشون - التمثيل الشعبى الاشتراكى . ص١٦].
بل إن الجماهيرى يجرى إستبعادها تماما من دائره الفعل أو القول او حتى الفهم لما يجري فالنموذج الستالينى بقول صراحة : « فى أغلب الاحيان تتخذ الهيئات التمثيلية قرارات فى مسائل لا تمتلك اغلبية السكان أية فكرة عنها ، أو على الاقل لم تبد رأيها فيها ، وفى هذه الحالة تكون الهيئه التمثيلية هى نفسها المعبرة عن إرادة الشعب » [المرجع السابق - ص ١٦]
فاذا عرفنا ان مجلس السوفييت الاعلى كان يجرى تجميعه علي فترات متباعدة ليعقد دورة إجتماعات ليوم أو يومين يستغرق أغلبها فى سماع خطاب مطول للزعيم [السكرتير العام] ثم تعرض عليه عشرات التقارير والخطط والقوانين ليصوت عليها أو توماتيكيا ودون نقاش حقيقى ، ودون أى إعتراض على أى شئ [فمن يستطيع ان يهمس باعتراض فيتحول الى عدو وجاسوس خائن ؟] وجدنا ان السلطه تتمركز .. فالشعب لا يفهم، والسوفييت الاعلى لا يجد الوقت ولا يجرؤ على الاعتراض .. ويبقى الزعيم هو المتحكم الوحيد.
و لكن **ستالين** لا يملى إرادته على الاتحاد السوفيتى وحده .
فعندما كان هناك نقاش حول إعداد كتاب عن « الاقتصاد السياسى الاشتراكى » [وهو نقاش أنهاه ستالين بمجموعة من الملاحظات طبعت فى كتاب وأهمل المشروع الأصلى فقد إكتفوا برأى الزعيم] .. خلال هذا النقاش أكد ستالين أهمية إصدار هذا الكتاب قائلا .. « أن أهمية هذا الكتاب لا تتعلق بشبابنا السوفيتى فحسب ، بل هو ضرورى بشكل خاص للشيوعيين ولأصدقائهم فى كل بلدان العالم .. ان رفاقنا فى الخارج يريدون ان يعرفوا ما هى الكلخوزات ، ولماذا لم نزل نحتفظ بالانتاج السلعى ، وبالعملات النقدية والتداول السلعى ، لا لمجرد الفضول ، بل لكى يتعلموا منا، [لاحظ التواضع] ، ويفيدوا من تجاربنا فى بلادهم [لاحظ التعميم الكونى] نحن بحاجة إذن الى كتاب يكون مرشداً [مره أخرى كم هو متواضع] للشباب الثورى فى كل بلاد العالم» [ستالين - القضايا الاقتصادية للاشتراكية - الطبعة العربية - ٧٥]
وليس شباب العالم وحدهم .. وإنما شيوخه أيضا فالرفيق ستالين يؤكد انه : نظراً «لمستوى التطور الماركسي غير الكافى فى معظم الاحزاب الشيوعيه فى العالم فان هذا الكتاب سيكون ذا فائدة للكوادر الشيوعية التى تجاوزت سن الشباب فى كل العالم » [ص ٧٧].

فقط نلاحظ ان عالم هذا الزمان كان يمتلك رفاقا: مثل : ماوتسي تونج - هوشي منه - موريس توريز - توليباتي..

فهل نفهم السر فى الانشقاق الصيني ، والتمرد الاوربي؟:

لكن الترفع الستاليني على شيوعيي العالم أجمع كان انعكاساً لحاله من الدكتاتورية الغاشمه في الداخل أدت إلى إعدام الغالبية العظمى من الكوادر الاساسيه التي صنعت الثوره مع لينين ، والتى لعبت دوراً اكبر بكثير من دور ستالين سواء فى الثورة أو فى بناء الدوله السوفيتيه مثل **زينوفييف وكامنييف** [وهما بالمناسبه اللذان رشحا ستالين لأول منصب رفيع فى الحزب « امين اللجنة المركزية » ليواجها به طموحات وغرور **تروتسكى** ، وقد إعترض لينين طويلا ، ثم وافق تحت إلحاحهما] وقد أعدما عام ١٩٣٦ . وكذلك **بورخاين** الذي أسماه لينين « **محبوب الحزب** » فقد أعدم مع ريكوف رئيس الحكومة [عام ١٩٣٨] بتهمة تزعم المعارضة اليمينية ، وحكم ايضا على **تومسكى** رئيس اتحاد العمال بالاعدام لكنه إنتحر .

ولم يبق من الحرس القديم سوى من خضع خضوعاً تاما مثل : مولوتوف وميكويان **وكاجانوفتش وفورشيلوف**[**الايذكرنا ذلك بمن** أطيح به فى زمن عبد الناصر.. وبمن بقى خاضعا حتى النهاية]

وإذا رجعنا إلى أسباب الخلاف فاننا سندهش إذ نجد أن **بورخارين** كان الأقرب إلى أفكار ماركس وإلى تطبيقات لينين، وفقد حياته ثمنا لذلك. فمنذ المؤتمر الرابع للكومنترن [١٩٢٢] اكد بوخارين ان البروليتاريا بعد إنتصار الثوره تصطدم بمشكلة التناسب بين أشكال الانتاج التى يمكن ان تديرها بكفاءة وعقلانية ، وبين تلك التى لا تستطيع ان تديرها فى المرحله الاولي من البناء الاشتراكى ، وأكد أنه إذا قامت البروليتاريا بتحميل نفسها بأعباء تزيد عن طاقاتها فى عملية التنظيم المباشر للانتاج [وخاصة فى الزراعة] فان القوى المنتجه ستتعثر فى حبال البيروقراطية ».

وفى عام ١٩٢٨ عارض بوخارين التخلي عن سياسة « النيب » اللينينية.

وفى تجاهل لإلحاح ماركس على ضرورة نضج التشكيلات الاجتماعية فان ستالين قرر البدء فى معركة التصنيع الكبرى [ولعلها كانت معركة ضرورية شريطة ان تتم على أساس متوازن وليس على حساب ملايين الفلاحين و حرية كل السكان] .. وكان ذلك فى خطابه الشهير أمام المؤتمر الرابع عشر للحزب [١٩٢٥].. والذى بدأ عملية تصنيع جبارة مثيرة للاعجاب حقا لكنها تمت على حساب إفقار جماهير **الفلاحين** بل وتجويعهم، وقهرهم قهراً على الرضوخ لتعليمات الدوله فى كل تفاصيل عملية الانتاج الزراعي، ونسى ستالين تماما حديث إنجلز عن « المجتمع الذى سيعيد تنظيم الانتاج على أساس إتحاد حر وعادل للمنتجين»

وكانت نتيجة هذا التدخل المباشر وربما الفج من جانب الدولة ان شهد عامي ١٩٢٧ - ١٩٢٨ إنخفاضا شديداً فى إنتاج الحبوب بما وضع البلاد وخاصة الريف على حافة مجاعة حقيقية .. وفى يناير ١٩٢٨ إقترح ستالين إتخاذ « **تدابير إستثنائية** » **واعلان حالة الطوارئ** ووافق الحزب .. ودارت الماكينه سيئه السمعه لتدوس أمامها كل الحقوق والحريات والآراء والانتقادات

.. وبدأت المرحلة الستالينية المريرة .

وكالعادة قيل ان التدابير الاستثنائيه وحاله الطوارئ والمحاكم الخاصة .. ستكون مؤقته .. لكنها تمددت، وبقيت ، وإستمرت.

والمشكلة الحقيقية هى أن ستالين إعتبر أن كل إعتراض من رفاقه هو مقاومة لسلطاته ، ومنافسة له فى قيادته للحزب والدولة ، ومن ثم إعتبر أن الخلاف فى الرأى هو صراع على السلطه .. يتعين التخلص من القائمين به .

ووصل الامر ان البعض بدأ فى إجتماع اللجنة المركزية [عام ١٩٢٨] يتحدث عن خطأ الخضوع لفكرة العدالة والحق، وانه يتعين النظر لهذه الامور ليس من وجهة نظر «القانون » [الذى كان شديد القسوة] وانما من وجهة نظر « المصالح العليا ».

ثم تطور الامر وأصبح تملق النهج الستاليني هو السبيل الوحيد للصعود ، وفى عام ١٩٣٣ إنتقد **كاجا نوفتش**[الذى أصبح رئيسا لاتحاد العمال بعد إنتحارتومسكى] تساهل وتسامح القضاة ، وضرب مثلا بقاض رفض الحكم بالسجن لعشر سنوات على شخص سرق عجله من عربة خشبيه بحجة ان ضميره وشرفه المهني لا يسمحان بذلك ، تهكم كاجونوفتش طويلا على هؤلاء « الساده المتساهلين» و قال « يجب ان تنفذ توجيهات الحزب وليس القوانين» بل صاح قائلا « إن أحكام الاعدام أقل بكثير مما يجب » . [وردت هذه المعلومات فى دراسة بعنوان « زمن المواقف الصعبة » ، وهى دراسة إعتمدت على وثائق اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى ١٩٢٠ وحتى ١٩٣٠ باشراف سمير نوف ونشرت فى البرافدا ٣٠ - ٩ - ١٩٨٨ وقد ترجمت هذه الدراسة الى لغات عده .. وننقل هذه العبارات عن الترجمة الانجليزية]

وفى خضم معركة التصنيع الكبرى تشكلت فئة إجتماعية جديده .. بروليتاريا جديده لم تزل بعد غير ناضجة ، ولم تزل بعد بعيدة عن التكوين الطبقى المكتمل ، وان كانت تشعر بزهو الانتماء الطبقى الجديد فاندفعت هذه الفئة باحثه عن مساحة إجتماعية كانت تتسم بالضرورة بالتمجيد والزهو .. وجعلت من نفسها قاعدة جماهيرية لستالين والستالينية .

.. ويبقى قبل ان ننتقل الى موضوع آخر .. ان نقرر انه أثناء محاكمة « بوخارين » إستخدموا كدليل ضده عبارة قالها عام ١٩١٧ [كان يحاكم ١٩٣٨] والعبارة جميلة جداً . ولعلها ماركسية جداً وتقول:

« **ان التاريخ الروسى لم يطحن بعد الدقيق الذى سيخبز منه ، مع مضى الزمن ، رغيف الاشتراكية** »

.. وأعدم بورخاين . وكل من عارض أو إعترض ، ونقد أو إنتقد ..

* * *

ويبقى ان نتحدث عن هومنا نحن .

★ **ستالين و مصر:**

.. تأسس الحزب الاشتراكى المصرى (١٩٢١) كأول حزب اشتراكى فى كل البلاد العربية وفي افريقيا وقد وعى أمرين أساسين : أولهما ان يضم الى صفوفه كل التيارات الاشتراكية[انها تجربة مبكرة لفكرة التجمع] وان لا يضم فى قيادته اى أجنبي ، فقد كان الاجانب فى ذلك الحين جزءاً من متاعب مصر بما يحوزون من إمتيازات وبعلاقاتهم [بشكل عام] بالاحتلال وأعلنت قيادة رباعية للحزب[**محمود حسنى العرابى - د. علي العنانى - محمد عبد الله عنان - سلامه موسي**] .. وهكذا إستبعدت حتى العناصر اللبنانية التى لعبت دوراً هاما فى تأسيس الحزب.

لكن الحزب عندما أردا الانضمام للكومنترن تعرض لضغوط كثيره حاولت أن ترغمه على تغيير اسمه آاى « **الحزب الشيوعى** » رغم ان الدستور المصرى[١٩٢٣] كان ينص فى أكثر من موضع بالمذكرات التفسيرية لمواده على تجريم الشيوعيه [راجع - الدستور . إصدار مجلس الشيوخ المصرى - ١٩٤٠]. وحاول الشيوعيون المصريون المساومة ، وإيجاد حل وسط ، فأسموا أنفسهم « الحزب الاشتراكى المصرى - الشعبه المصريه للدوليه الشيوعيه» [الاهرام ٣ - ٨ - ١٩٢٢] لكن التشدد الستالينى رفض هذه المساومه ..

وسافر السكرتير العام للحزب [محمود حسنى العرابى] الي موسكو محاولا إقناع الكومنترن ببعض المرونه لكن « الرفاق »

هناك أحاولوا طلب الحزب المصرى الى لجنه يرأسها الرفيق « اليابانى » [!] كاتاياما .. وأعدت **لجنه كاتاياما** تقريرا مثيرا للدهشة،يتجاهل تماما أوضاع الحزب وأوضاع مصر .. بل ويضع كثيرا من الأثقال فى عنق الرفاق المصريين.

ونقرأ فقرات من هذا التقرير المثير للدهشة « اتفقنا نحن لجنه المسأله المصريه علي ان الحركة الشيوعية فى مصر [لاحظ فى مصر وليس المصرية] يجب ان تتلقى المساندة والتشجيع ، فبناء حركة شيوعية فى مصر أمر ضرورى حتى تمسك بمفتاح الشرق والشرق الاقصى . وفى حاله وقوع تمرد فى الهند فان مصر بفضل الموقع الجغرافى يمكنها ان تفتح الطريق للثوره الهندية وان تساندها باغلاق قناة السويس [انه يحرض لاحتلال تحريضا سافرا] لهذا تحدونا الرغبة فى مد يد المساعدة للحركة الشيوعية المصرية وفى الاعتراف بالحزب الشيوعى المصرى »

ثم يحدد الرفيق **كاتياما** شروطه لهذا الاعتراف.

١ - أن يطرد الحزب بعض العناصر غير المرغوب فيها.

٢- ان يعقد مؤتمرا ينضم فيه إلى الحزب أى عنصر شيوعى فى مصر يكون خارج الحزب ويقبل الشروط الاحدى والعشرين للدوليه الشيوعيه [انه يفرض الاجانب فرضا على الحزب ونلاحظ هنا ان بعض الستالينين الجدد فى البلاد العربية يلومون الشيوعيين المصريين على وجود أجانب فى صفوفهم فى هذا الزمان وكأنها عوره - وهى ليست كذلك - ناسين ان ستالينهم هو الذى فعلها].

٣ - ان يغير الحزب إسمه الى الحزب الشيوعى المصرى..» [نشرة المراسلات الاميه - الطبعة الانجليزية - جـ ٣ عدد ٢ بتاريخ ٥ - ١ - ١٩٢٣ - ص ٢١] .. وكان خضوع الشيوعين المصرين لهذه الشروط هو بداية الكارثة التى إنتهت بحل الحزب وسجن قيادته . [٣ مارس ١٩٢٤].

.. وبدأت بعد ذلك خلافات فكرية حاده . تصوروا .. الشيوعيون المصريون يختلفون مع ستالين ناسين انه قد قرر أن من يختلف معه خائن وجاسوس ومخرب.

فمنذ عام ١٩٢٥ بدأ ستالين يهاجم «البرجوازية الوطنية فى المستعمرات » ويقول انها « ألقت بعلم الحريات إلى الوحل » ويطالب بعزلها « وأن يسعى الشوعيون لتأسيس كتله ثورية من العمال والبرجوازية الصغيرة ، ورغم ان العدو الرئيسى هو الاستعمار والاقطاع فان إتجاه الضربه الرئيسيه يجب ان يوجه إلى البرجوازية الوطنيه» [!] [ستالين الماركسية والمسالة الوطنية - الطبعة الانجليزية - ص ٢١٦] .. وتقرر ان يطبق ذلك فى مصر ، ان يسعى الشيوعيون لعزل حزب الوفد وتأسيس كتله ثوريه، ووجد الشيوعيون ان هذا الامر صعب بل وضار . وفى تقرير قدمه الحزب المصرى الى مؤتمر الكومنترن السادس قال انه يعتقد :

« ان البرجوازية الوطنية فى مصر لم تنتقل نهائيا الى المعسكر المعادي للثوره » ويقول : « اننا نرى أيها الرفاق اننا بمقاطعتنا لحزب الوفد نرتكب خطأ فادحاً »

وكحل وسط إقترح الحزب الصيغة التالية :

« لا إعلان للتحالف مع حزب الوفد، ولا إقامة لأيه منظمات مشتركة معه . ولكن من الحتمى الاستمرار فى اقامة إتصال دائم مع الوفد، وتنظيم أعمال مشتركة مع قواعده»

[قرارات مؤتمر الكومنترن السادس - ١٩٢٨ - طبعه بومباى ١٩٤٨ - الانجليزية - ص٣٣]

وفى محاولة لاحكام قبضة الكومنترون على هذا الحزب المتمرد تقرر فى موسكو تعيين **محمد عبد العزيز** سكرتيرا عاما للحزب رغم أنف الرفاق المصريين . وكان **محمد عبد العزيز** عميلا للامن .. وكان ما كان من تخريب بشع .

وفى عام ١٩٣٥ صدرت الطبعه الجديده من دائره المعارف السوفيتيه لتورد تحت مادة الحزب الشيوعى قائمة رسمية باسماء الاحزاب الشيوعية فى العالم .. ويشطب منها إسم **«الحزب الشيوعى المصرى »**.

لكن الشيوعين المصريين واصلوا نضالهم غير مكترثين بقرار موسكو.

.. وفى أيام ستالين الأخيره فعلها مره أخرى..فمنظمة حدتو[**الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى**]**شاركت ونفذت عمليه التحضير والانجاز لثوره يوليو.**

ولكن السياسة الستالينية كانت ترى ان ما حدث فى مصر هو انتصار للاستعمار الامريكى على الاستعمار البريطانى ، وان عبد الناصر هو مجرد عميل امريكى . ورفض رفاق حدتو هذا التفسير الاحمق .. وحكم عليهم مرة اخرى بالطرد من جنه الستالينيه ، وأبعد ممثلهم فى اتحاد الشباب الديمقراطى العالمي .. وممثلهم فى المجلس العالمى للسلام عقابا لهم علي هذا التمرد .. وهذه الإنتهازية

.. وهكذا نال الشيوعيون المصريون وعلى مدى سنوات طويله .. ما يكفيهم ويزيد من عنت وتسلط الستالينية .

* * *

وبعد

لا يعصم المجد الرجالَ وإنما
كان العظيم المجد والأخطاء

حقق ستالين نجاحات كبرى ، وإنتصارات عظمى . لكن ذلك كله تم فى ظل أخطاء فادحة ، وجرائم بشعة، لعل اخطرها هو فرض الحصار على الرأى الآخر ، وتدمير كل قدرة علي النقد سواء فى الحزب او الدولة او الحياه العامه ، وتحكمت البيرقراطية فى كل مجالات الحياه .. ومن ثم تراكمت الاخطاء لتخلق تلالا من الجرائم تنخر فى عظام دولة البروليتاريا ، دون أن يجرؤ أحد علي المطالبه بالتصحيح ، أو حتى الاشارة ولو همساً إلى الاخطاء ، وفقد البناء السوفيتى جهازه المناعى الذى تحدث عنه ماركس ولينين طويلا « الارادة الثوريه للجماهير » ، واستسلم الجميع إستسلام المكره .. ألم يروا رأس الذئب الطائر ، ألم يروا رؤوساً كبيرة جداً ، ثورية جداً ، مخلصة جداً .. يطاح بها بأساليب إستبدادية جداً وغاشمة جدا؟

* * *

وعلى هؤلاء الذين يحاولون ان يحلموا بالكابوس الستالينى ان يراجعوا علاقة الماركسية بالستالينيه ، وان يقدموا لنا تصوراً عن تقدم ما ، أى تقدم، بأى قدر يمكنه ان يتناقض مع الحرية والديمقراطيه، ومع إطلاق العنان لاراده الجماهير الحرة .. المتحررة من الخوف .. والقادرة قانونا وفعليا على رفض ما هو خاطئ ، وعلى الاطاحة بالحاكم إن أخطأ أو إنحرف أو إستبد..

.. باختصار ان يقدموا لنا تصوراً يحمى التجربة ليس بالمشانق وإنما بالاراده للجماهيره الحرة ..

وان يكفوا عن محاولة معالجة الانفلونزا .. بالاصابه بالايدز.



حاشية على نازلة الجامعة الأمريكية

خليل عبد الكريم

ونعنى بها مصادرة كتاب ماكسيم رودنسون ومنع نقده وسحبه من أيدى الطلاب:

(١) ما ينشر فى الصحف السيارة ويوجه للقارئ العادى غير ما يطرح فى قاعات المحاضرات بالجامعات ولا يصح بأى حال أن ينصب الأول نفسه قاضيا على الآخر خاصة اذا أقر وأعترف من قدمه أنه(مجرد رأى) وهو تواضع يحمد عليه.

هذه من بدائه العقول التى ليست فى حاجة إلى شرح أو توضيح.

(٢) ليسمح لنا الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى أن نسأله:

كيف تسنى له أن يقرأ الكتاب الموؤد فى ذلك الوقت القصير بضع ساعات ما بين ظهور الجريدة وصدور قراره أم أنه لم يطالعه واعتبر (مجرد رأى) حجة قاطعة ودليلا دامغا ؟ وهل لإتصال شيخ الأزهر الفورى بمعاليه أثر فعال أو غير فعال فى ما حدث؟.

(٣) لا يوجد مسلم يقر التهجم علي الرسول محمد صلى الله عليه وسلم بيد أنه من الطفولية الفكرية أن نتوقع أن تجيئ كتابات المستشرقين والمفكرين الفرنجة عنه مطابقة أو مماثلة أو حتى مشابهة لما ألفه عنه العقاد ومحمد أحمد جاد المولى ومحمد الغزالي والشيخ أحمد كفتارو (مفتى سوريا) ومحمد الحبش والندوى والمبار كفورى أو حتى محمد حسين هيكل.

ولماذا لا يتصدى المعارضون لها أو المعترضون عليها ويتولون الكشف عن عوارها وازاحة الستار عن خطلها وتبيين خطئها وتوضيح مغالطتها كما كان يفعل سلفهم الصالح إبان ازدهار الحضارة الاسلامية.

(٤) قلنا فى هذا المكان أكثر من مرة إن المصادرة سلاح العاجز عن الرد القاصر عن التفنيد وأنها فقدت مضمونها بعد أن اخترع الفرنجة الكفرة الملعونون وسائل الاستنساخ ووسائط النقل فضلا عما تسببه من صدى عالمى يسئ للإسلام ويبرزه فى هيئة الدين المهزول الذى لا طاقة له بالصمود أمام أى سطر يكتب عنه.

وماذا يقول الناس عنه عندما يعلمون عن طرق الميديا المتنوعة أن كل شهرين أو ثلاثة يشنق كتاب بسببه تحصينا لاتباعه من التأثر بما يكتب عنه؟.

(٥) بعد قرار نسف الكتاب المذكور من قاعات الدرس وانتزاعه من أيدى الطلبة كان من الطبيعى أن يطالب الشيخ طنطاوى باصدار قانون يقضى بعرض أى كتاب فى(الإسلاميات) على المعهد العتيق المشهور إعلاميا بـ الأزهر والذى يتربع فضيلته على عرشه (جريدة الأهرام ١٦/٥/٩٨).

ومعنى ذلك أن الفضاء الفكرى لمصر التى قدمت للعالم أعظم حضارة عرفها التاريخ حتى الآن -يغدو «تحت هيمنه» حفنه» من أصحاب **العمم البيض!!.**

وبعد

فان الدول المتحضرة تطلق الحرية التامة للبحث الأكاديمى والدراسة الجامعية دون أى قيد من سلطة أو شخص أو نص وبذلك تخرج علماء ومفكرين ومبدعين ومخترعين وفلاسفة.. أما الدول التى تفرض وصاية على جامعاتها وتكبلها بـ: المسطورات والماورائيات واللامحسوسات والعوالم الغائبة والكائنات غير المرئية والعناصر المخفية أو المحجوبة والحالات فوق الطبيعية والقوى الخارقة للنواميس الكونية والتى تأتى بالمعجزات للبعض والكرامات للبعض الآخر.. الخ.

فإنها (تلك الجامعات) سوف تفرز : وعاظا ودراويش ومحاسيب ومجاذيب تسيل على جوانب أفواههم الريالة (كلمة عربية فصيحة أ. هـ) وتتدلى من أيديهم المسابح الألفية.. وهنيئا لك يا (محروسة) بهذا الجيل المعجب من شبابك خاصة وأنك تطلين على القرن الواحد بعد العشرين.

وللمرة الألف .. اللهم إنى قد بلغت اللهم فاشهد.

رحيق السنين

مزيد من خواص العلم الصحيح

لو أن كائنا من الفضاء الخارجى وصل إلى الأرض ونظر فيما تقدمه لأبنائنا على قنوات التلفزيون والراديو وفى الأفلام السينمائية وعلى صفحات الجرائد والمجلات الكتب لاقتنع بأننا قد انتوينا أن نعلمهم السطحية والجهل والتعصب الأعمى والغباء وكراهية العلم بل والعقل جميعه . فإذا واظبنا على ما نفعل فهذا ما سوف نحصل عليه.

ولنتصور سويا أى مجتمع سنحصل عليه لو أننا أعطينا العلم ما يستحقه من وسائل الاعلام والثقافة عندنا. فالعلم هو الطريق الأساسى للتخلص من الفقر والمرض ، وهو المنبه الأساسى لأخطار البيئة ، وهو الذى يعلمنا أصل الأشياء وكيف نحل المشاكل.

وليس حبنا ودفاعنا عن العلم عبادة لإله جديد- حاشا الله - فالعلم لا يعزل نفسه عن النقد الفلسفى ولا يزعم الافتراء باحتكار الحقيقة. بل والعلم يتمتع بوسائل تصحيح داخلية تسمح له بتصحيح اتجاهه باستمرار. ولكن هذا التصحيح لا ينفى كما يدعى البعض وجود الحقيقة الموضوعية.

ولنأخذ مثالا واضحا:

ترتبط القوانين الثلاثة لحركة الكواكب فى أفلاكها باسم يوهانس كبلر الذى اخضع بها علم الفلك لعلوم الطبيعة منذ ٤٠٠ عام، وترتبط قوانين الحركة وقانون علاقة قوى الجاذبية بمقلوب مربع المسافة باسم اسحق نيوتن الذى وضعها منذ ٣٠٠ عام. فإذا كنا بعد مرور هذا الزمن نستعمل هذه القوانين فى إطلاق صواريخ تصل بدقة إلى أهدافها من الكواكب على بعد ملايين من الكيلومترات ، فإنه من الواضح أن كبلر ونيوتن كانوا يقولون الحقيقة . نعم فى السرعات المرتفعة جدا الأقرب إلى سرعة الضوء تتحطم فيزياء نيوتن وتخضع الأشياء المتحركة لقوانين أينشتين ، ولكن هذا لا يلغى وإنما يضيف إلى نيوتن.

وللعلم الجيد خواص هامة:

ففى العلم نبدأ بالظواهر أو المشاهدات أو نتائج التجارب ونواجه كلا منها بالحقائق المعروفة، ثم نحاول أن نعمل العقل فى تفسيرها ،ولقد كان الخطأ الأساسى لإرسطو هو السير فى عكس هذا الطريق. فقد حدد أرسطو عدد أسنان المرأة دون أن يفتح فم امرأة. فبما أن أهم الآلهة من الذكور، فإن المرأة أقل من الرجل وبما أن المرأة أقل من الرجل فلابد أن أسنانها أقل. ووضع أرسطو نظرياته فى الفلك وهو جالس فى غرفته: فبما أن الأرض هى مقر الآلهة فلابد أنها هى مركز الكون. والدخان والنار مكانهما الطبيعى فى السماء ولذا يصعدان إلى السماء. والأحجار مكانها الطبيعى هو الأرض ولذا تعود إلى الأرض إذا قذفت من أعلى. وهكذا وضع أرسطو الفكر قبل المشاهدة فوصل إلى طريق خاطئ.

العلم إذن يبدأ بالظاهرة، وهو يتمسك بأهمية صحة المشاهدة، ثم يقدم تفسيرات لها، وهو فى مجال التفسيرات يشجع وجهات النظر المتباينة ولا يتبنى أيا منها لمجرد أنها صدرت من حجة فى الموضوع. وعند وجود تفسيرين لنفس المشاهدة ،يطبق عليهما ما يطلق عليه اسم موس اوكام Occams razor: «إذا تساوى تفسيران فى قيمتهما فإنه يؤخذ بالتفسير الأبسط». ولعل أهم شروط التفسير المقبول هو أولا ألا يوجد إطلاقا ما يناقضه ، وثانيا أن تتوفر معه إمكانية التكذيب . فبدون توفر هذه الإمكانية يخرج هذا التفسير من دائرة العلم.

ويتميز العلم الصحيح بالقياس واستعمال الرياضيات. فالحقائق والعيوب التى قد لا تكون واضحة كيفيا يمكن أن تتضح كميا .وفى مجالات العلوم الإنسانية والبيولوجية يصبح لعلم الاستنتاج الاحصائىStatistical inferenceالذى يعتمد كثيراً على قوانين الاحتمالات Laws of probability دوراً أساسيا فى استخراج الحقائق. ويكفى أن نتذكر أن معلوماتنا عن أضرار التدخين قد قدمها لنا عالم إحصاء.

وتتطلب قراءة الاحصاءات والرياضيات عقلا ناقدا ذكيا فلم يكن ايزنهاور ذكيا حينما فزع عندما اكتشف أن «ذكاء نصف الأمريكيين أقل من متوسط الذكاء فى أمريكا» . ولابد أن تكون الارقام مستمدة من أعداد كبيرة عشوائية ، ويتضح هذا من مقولة «يزعم بعض الناس أن كل خمسة أفراد من سكان الأرض أحدهم صينى وهذا خطأ واضح فأنا شخصيا اعرف مائة شخص ليس بينهم صينى واحد».

كما ينبغى التمييز بين السببية والارتباط المباشر، والارتباط غير المباشر. فلو درسنا عدد الحيتان فى المحيطات فى المائة عام الماضية ، لاكتشفنا أن لها علاقة عكسية بعدد أقراص منع الحمل المستعملة فمع ازدياد أقراص منع الحمل المستعملة يقل عدد الحيتان فى المحيطات . ولا يدل هذا طبعا كما قد يبدو للدارس الساذج على علاقة سببية بين عدد الحيتان واستهلاك أقراص منع الحمل.

وتتطلب شروط المشاهدة الموضوعية نماذج إرشاديةParadigms مختلفة في ميادين العلم المتعددة ،ففى مجال البحوث السريرية (الاكلينيكية) تستعمل اساليب «التعمية»(Blind) أو أساليب «التعمية المزدوجة»(Double Blind).

ففى تجربة تأثير عقار مثلا تعطى مجموعة من المرضى العقار وتعطى المجموعة الأخرى «دمى» Placebo مشابهة للعقار ولكنها لا تحتوى على المادة الفعالة دون أن يعرف المريض أى الحبوب يتعاطاه لالغاء عامل الاثر النفسى على المريض عند التقييم.

وفى تجارب «التعمية المزدوجة» لا يعرف الطبيب الذى سيقيم أثر العلاج إذا كان المريض قد تعاطى العلاج أم التعمية ، إنما يعرف ذلك الطبيب المشرف على البحث ، وبهذا يلغى أيضا الأثر النفسى على الطبيب الذى يقيم الاستجابة.

وللحوارات العلمية تقاليد خاصة: فالمهاجمة على مقولة ما تكون على المقولة وليس على قائلها. وتأكيد مقولة ما يكون بمحتواها وليس بمن يقولها .وكذلك يرفض الحوار العلمى الزعم بأن «ما لم يثبت كذبه يثب صدقه» .كذلك يرفض الحوار العلمى استبعاد حلول الوسط (الزوج لزوجته الطبيبة) «أولادك أم عيادتك».

ويجتاز العلم قبل اجازته مستويات متعددة من الحوار والنقاش والنقد حتى يصل فى النهاية إلى المحكمين فى المجلات العلمية الراقية التى يساعد النشر فيها على الحصول على الألقاب العلمية.

د. سمير حنا صادق

مداخــلات

إشـــتراكية المســـتقبل والمســـكوت عنـــه فى الحـــوار

أحمد عبد القوى زيدان

مقدمة لابد منها

أقر وأعترف أننى بعد انتهائى من قراءة مقال الزميل **محمد فرج** أعدت قراءته أكثر من مرة ، ويعود ذلك لأكثر من سبب .

أولا: أن الكاتب يعبر عن نفسه فى متن المقال بصفته أحد أعضاء القيادة الجماعية لصياغة برنامج التجمع .

ثانيا: لأن الزميل يلعب دوراً أساسياً فى لجنة التثقيف المركزية بالتجمع ومن ثم فهو أحد صناع الأيدلوجية فى الحزب .

لهذين السببين ولسبب ثالث أيضا وهو استجابة كاتب هذا المقال لنصيحة الزميل الغالية عن ضرورة القدر الأعلى من المسئولية والجدية فى مناقشة موضوع اشتراكية المستقبل.

مرة أخرى عن اشتراكية المستقبل

فى مقالنا السابق فى العدد ٩٩ من **مجلة اليسار** كان نقدنا لاشتراكية المستقبل يركز على:

١- طبيعة الاشتراكية المستقبلية المطروحة من ناحية.

٢- أن هذه الاشتراكية تعبر فكرياً وسياسياً عن تيار فى حزب التجمع ينمو فى أحشائه منذ ١٩٨٤ وأن هذا التيار يراهن على الطبقة الوسطى كقاعدة اجتماعية للتجمع وأن ماتطرحه اشتراكية المستقبل هو التعبير الفكرى والسياسى عن هذا الاتجاه ، وأن هذا الاتجاه بهذه الرؤية يقدم خطابا فكريا وسياسيا جديدا على أدبيات التجمع .

وتوقعنا من الزميل **محمد فرج** بصفاته التى أوضحناها سابقاً أن يتصدى للرد على هذه المقولة دحضا أو دفاعاً أو توضيحاً.

ولكن هذا لم يحدث واكتفى الزميل بالرد على موقفنا من اشتراكية المستقبل بمحاولة نفى ماأوضحناه ولم يناقش الادعاء عن مايمثله هذا الطرح فكان المسكوت عنه فى مقال الزميل.

ولكن هل السكوت عنه يعنى أنه لم يكن المحرك الأساسى لرد الزميل محمد فرج؟

هذا ما لانعتقده بل إننا بعد قراءة المقال أكثر من مرة تبين لنا أن المسكوت عنه هو الذى قاد عملية الرد.

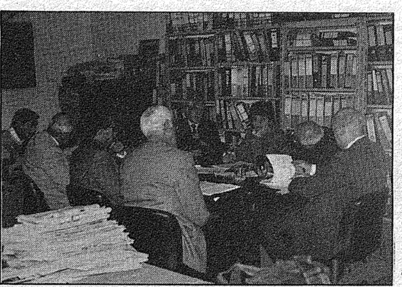
فالزميل يحاول جاهداً نفياً للطبيعة الطبقية لاشتراكية المستقبل التى أوضحناها فى مقالنا السابق تأويل النص لوصح التعبير ويلجأ فى ذلك إلى عدد من الأساليب أهمها من وجهة نظرى **آلية الخلط بين الحديث عن مشروع البرنامج كاملاً والحديث عن إشتراكية المستقبل التى اقتصر عليها - فقط - مقالنا السابق** . فالقارئ لمقالنا يجد أن الحديث طوال المقال كان عن اشتراكية المستقبل لم نناقش غيرها فى البرنامج وذلك لأننا:

أولا: لأننا نعتقد أن هذا الجزء من البرنامج هو الرؤية الفكرية المستقبلية التى ستحكم النضال السياسى للتجمع للسنوات القادمة والتى على أساسها ستحدد جماهير اليسار موقفها من التجمع . **لأن الخلاف حول الموقف النضالى والسياسى اليومى وارد فى كافة الأحزاب السياسية أما صورة الهدف النهائى للنضال فلا يجب أن يكون ثمة اختلاف كبير حولها** لأن الموقف سيكون اما الاستمرار أو الرحيل.

ثانيا: لأننا نعتقد أن اشتراكية المستقبل تقدم رؤية فكرية تفيد موقف التجمع السياسى بتصورات هى نبت واقع مهزوم تحاول أن تجد مبررا لها فى انهيار الاتحاد السوفيتى وتقدم رؤية متكيفة مع الواقع وإن أبقت بعض مقولات اشتراكية.

ثالثا: إن المتأمل لمشروع التجمع المقدم يلاحظ اتجاهين واضحين يتنازعان البرنامج : اتجاه يحاول أن يقدم رؤية للواقع يستهدف أن يكون البرنامج برنامج حزب يستهدف تغيير المجتمع وطرح بديل للواقع الرأسمالى الحالى وأن تركز على أن الحزب بديل سياسى واضح وهذا الاتجاه هو استمرار لتاريخ التجمع وإن كان ثمة ملاحظات على بعض صياغاته.

أما الاتجاه الآخر فيرى أن المطلوب أن



ندوة "اشتراكية المستقبل" التى نشرتها المجلة منذ ٣ ثلاثة أعداد

يكون التجمع حزبا متكيفا مع الواقع وأن يقدم تحسينا لهذا الواقع وإن ظل محتفظا بالاشتراكية اسما لهذه الرؤية . ويتمثل هذا الاتجاه فى مشروع اشتراكية المستقبل.

ولذلك كان نقدنا منصبا على هذا الاتجاه ليعود لمشروع التجمع اتساقه.

وسأضرب مثلاً للفرق بين الاتجاهين فى تناول قضايا الواقع المصرى وهو الحديث عن **التنمية المستقلة.**

فنلاحظ أن **التنمية المستقلة** فى ظل اشتراكية المستقبل تلعب الرأسمالية المنتجة دوراً أساسياً بل قيادياً فيها: وهو ماتوقف عنده طويلاً الزميل **محمد فرج** لينفى عن اشتراكية المستقبل كونها اشتراكية الطبقة الوسطى لأننا خلطنا بين التنمية المستقلة كفترة انتقالية والاشتراكية - وهذا ماسنناقشه لاحقا - ولكن **فلنقارن الحديث عن التنمية المستقلة فى ظل الاشتراكية والحديث عن التنمية المستقلة كمرحلة انتقالية طويلة وآنية.**

فى الفصل الثالث تحت عنوان« **قيادة الدولة للتنمية مع تعددية أشكال الملكية وتوظيفها للسوق فى إطار التخطيط الشامل» .**

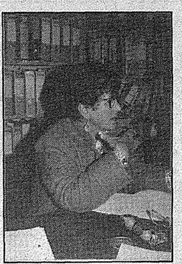
فى هذا الفصل نلاحظ دوراً قيادياً للدولة فى التنمية وأن التخطيط الشامل هو الإطار الحاكم لتوظيف السوق بينما نلاحظ فى التنمية المستقلة فى ظل اشتراكية المستقبل أن الرأسمالية تقود التنمية وأن السوق هو الذى يحدد إطارها وأن **دور التخطيط هو فقط حماية من شطط السوق .** ويبقى التخطيط فى النهاية تخطيطاً تأشيرياً كما يؤكد مشروع اشتراكية المستقبل.

لكن هل تقود الرأسمالية المنتجة اشتراكية المستقبل؟

كان هذا السؤال عنواناً لمقال الزميل وهو سؤال استنكارى كما هو واضح فى مقاله.

ونحن نؤكد - مرة أخرى - للزميل **محمد فرج** أن اشتراكية المستقبل المطروحة فى برنامج التجمع هى اشتراكية برجوازية وأنه بعيدا عن حديث التحالفات الذى أزعج الزميل **فرج** فبنية الاشتراكية المطروحة تؤكد أنها اشتراكية الطبقة الوسطى كما أن الحديث عن أن المقصود بقيادة الرأسمالية المنتجة للتنمية المستقلة هو مرحلة انتقالية سابقة على الاشتراكية فلا يعنى كثيرا.

فنحن نتساءل أليس فى قيادة الرأسمالية المنتجة لعملية التنمية المستقلة فى المرحلة الانتقالية إعطاء إمكانية أن هذه التنمية تؤدى إلى انتصار الرأسمالية لا الاشتراكية؟



فريدة النقاش

تعد اشتراكية المستقبل

ومن ثم يكون الحديث عن اشتراكية المستقبل هو نوع من الحديث عن رأسمالية محسنة؟!

أليست التنمية المستقلة هى مرحلة انتقالية ينتصر فيها الأقوى اجتماعياً واقتصادياً وعندما تكون القيادة للرأسمالية فهل تتجاوز الرأسمالية ذاتها ؟

ثم بعيداً عن هذه النقطة التى وقف أمامها طويلاً الزميل **فرج** ليتهم الجميع بالتسرع فى القراءة.

فلنقرأ معا بتنبه هذه الاشتراكية المستقبلية.

١- فى اشتراكية المستقبل : **أن الوحدات المملوكة ملكية مجتمعية مثلها مثل غيرها من وحدات الانتاج** مطالبة فى مثل هذا المجتمع - مجتمع اشتراكية المستقبل - بالاستناد إلى قواعد السوق.

٢- فى اشتراكية المستقبل : تستخدم آليات السوق وآليات التخطيط مع الاحتفاظ للتخطيط بالدور الحاسم **لمنع شطط السوق.**

٣- فى اشتراكية المستقبل: تتعدد أشكال الملكية **دون تحديد للشكل القائد أو المهيمن** ألا يعنى هذا فى ظل هيمنة السوق سيادة الملكية الفردية؟

إذا لم تكن يازميل **فرج** هذه اشتراكية تقودها الرأسمالية فماذا تكون؟

نحن نؤكد للزميل **محمد فرج** أن اشتراكية المستقبل لاتعبر عمن ذكرت أسماءهم لتخضنا من أن كل هذا الكادر الاشتراكى المعروف قد وافق على هذه الاشتراكية ومن ثم لايمكن أن تكون بهذه الطبيعة الطبقية التى أوضحناها فى المقال

محمد فرج

ليست اشتراكية الطبقة الوسطى

السابق ولاأدل على ذلك من النقد الحاد الذى وجهه **د. زهدى الشامى** لهذه الاشتراكية والذى أوردناه فى المقال السابق وكذلك ماأوضحته الأستاذة **فريدة النقاش** فى الندوة وماأوضحه أيضا **د. ابراهيم العيسوى** من نقد لهذه الاشتراكية فى كتاب **مصر وقضايا المستقبل** ولو وددت لذكرت آخرين.

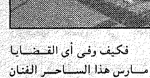
فى النهاية نؤكد أننا لسنا ضد التفكير المستقبلى فى الاشتراكية ولسنا عبادا للنصوص قديمة أو حديثة ولم نكن يوماً إنما الاجتهاد والتفكير المستقبلى يجب أن يتم فى حضن الواقع فى جدل مع أسئلته تتصل بهذا الواقع وبغيره.

وهذا ماأوضحناه فى نهاية مقالنا السابق ونعيده مرة أخرى.

إن الطريق الصحيح هو الطريق الأكثر وعورة وهو النضال الجسور من أجل **تجاوز الرأسمالية وبناء مجتمع اشتراكى يلغى استغلال الانسان ، وهو مجتمع ليس له نموذج مسبق ولكن لايصنع له ماكيت فى غرفة مكيفة الهواء** وفى لحظات تراجع الاشتراكية، ليقيد النضال القادم بقيود الواقع المحيط لاينتقى من بين تجارب أحبطت إنما يستفيد من تراث الاشتراكية وحركات التحرر الوطنى ودراسة الواقع الاقتصادى الاجتماعى متواصلا مع الزاد الروحى والثقافى للمجتمع، وهى عملية نضالية طويلة وهى الأحق بالطرح للنقاش **أما الرهان على البرجوازية فهو رهان على الوهم.**



لماذا نختلف مع الشيخ الشعراوى؟



لماذا تنتقدون الداعية الإسلامى الشيخ **محمد متولى الشعراوى** بينما يتعلق به الناس ويستمعون له أكثر مما يستمعون لكم الاف المرات؟..

فما وجدت إنسانا فيه«**لطشة**» يسار إلا وكان موقفه من هذا الشيخ سلبيا بينما أنتم لا تستطيعون أن تقدموا شخصا كاتبا أو سياسيا أو خطيبا أو فنانا يشرح أفكاركم-التى لا يقبل الناس عليها- مثلما يفعل الشيخ الشعراوى؟.

محمد عبد المتعال
لبشتين
نوسه الغيط

عندما ينتقد «اليسار» كتابه وسياسيوه الشيخ **محمد متولى الشعراوى** فإنه يسعى للفت أنظار الناس المهووسين به إلى شئ لا يفعله الشيخ الشعراوى أبدا ، بل أنك لو لاحظت علاقته بجمهور المتلقين سوف تعرف على الفور أنه ينزعج منه ويبادر إلى رفضه ألا وهو: **النقد.**

حس النقد وروح النقد والوعى النقدىهو الفارق الجوهرى بين منهج «اليسار» وأدبياته وأساليب عمله وبين منهج الشيخ الشعراوى صاحب الشخصية الكاريزماتية الساحرة.

فمنهج الشيخ الشعراوى قائم على«**السحر**» ،وقد عرف الإنسان السحر ، الذى حين تقدمت البشرية عبر مسيرتها الطويلة أنتجت بدلا منه الفن .

ويقوم السحر على الشلل الكامل لعقل وإرادة المسحور ، وبالتالى تعطيل قدرته على نقد المادة المقدمة له أو حتى التحاور معها .

وشخصية الشيخ «الشعراوى» هى الابنة النموذجية لما نسميه **بمجتمع الفرجة وعصر الشاشة والصورة** التى تؤدى كلها إلى وجود متلق سلبى عاجز تماما عن التحاور مع ما يقدم له ، وقد تكونت ثقافته أساسا من أجهزة الاعلام الأحادية الرؤية والجانب كما هو الوضع حاليا وكما كان سابقا.

أضف إلى ذلك أن **التعليم فى بلادنا قد دأب منذ زمن طويل على«تلقين» المادة وليس تعليم الطلبة كيفية التفكير والنقد** .

وما زالت الأسرة فى بلادنا حتى هذه اللحظة « **أبوية** » قائمة على الأوامر التى لا ترد ولا تناقش وقد صدرت من الجهة العليا التى كثيراً ما تكتسب طابعا قدسيا مرعبا للأطفال والنساء ، ولا تقدم مثل هذه الأسرة للمجتمع إلا أبناء عاجزين عن التفكير فى المستقبل ينتظرون دائما من يفكر بالنيابة عنهم بديلا للأب إن غاب.

وفى الحياة السياسية لم تنجح التجربة التعددية الثانية حتى الآن فى خلق قطب آخر فى المجتمع قادر على وراغب فى تأسيس ثقافة الحوار والاختلاف والنفى الحازم لمقولة الكل فى واحد التى تمر عبر قنوات ومستويات ومسارات بالغة التعقيد والتركيب لتصب فى عملية إعادة انتاج المجتمع الطبقى الأبوى ثقافيا وسياسيا.

ولهذه الأسباب وغيرها أصبح هذا القطب الآخر هو **جماعات الأصوليين** من كل صنف ، وهم أساتذة الإجماع الذى يتأسس على الدين والكل فى واحد ، بدءا من أمير الجماعة فالأب فرئيس الدولة على الجبهة الأخرى التى تنهج نفس المنهج.

وفى هذا المناخ المواتى تألقت مواهب الشيخ **متولى الشعراوى** وتزايد سحره على غالبية الفئات والطبقات وصنع منه التلفزيون نجما يتفوق أحيانا على نجوم كرة القدم والمغنيين المشهورين والراقصات.

فكيف وفى أى القضايا مارس هذا الساحر الفنان سحره؟.

لعل الذين عشقوه على هذا النحو يعرفون أنه هو الرجل **الذى صلى ركعتين لله بعد هزيمة ١٩٦٧ لانها كانت سببا فى سقوط النظام الناصرى، الذى حاد- فى زعمه- عن طريق الدين.**

ولكن التأمل العميق والناقد -والذى لا يمارسه للأسف الشديد الجمهور العام للشيخ الشعراوى- سوف يكتشف فى ثنايا الخطب البليغة والكلمات المنمقة والمزينة بآيات القرآن الكريم أن فضيلة الشيخ كان يناهض النظام الناصرى لثلاثة أسباب.

الأول أنه اعتدى -من وجهة نظره- على ثروات الملاك الكبار .وبالمناسبة فإن الشيخ الشعراوى هو نفسه مالك كبير، ولم ينس الحكم أن يجعله يفتى بشرعية

نزع الأرض من صغار المستأجرين على أساس دينى.

الثانى. أنه تعاون مع الاتحاد السوفيتى الشيوعى (الملحد طبعا).

الثالث. أنه أتاح للنساء أن يخرجن ويتعلمن ويعملن وهو ما أدى -من وجهة نظره- إلى الفوضى الأخلاقية حيث عمل المرأة -بنص تعبيره -هو انتقاص من كرامة الرجل وإهانة له.

وحين استفاض ذات مرة فى الحديث عن النعيم الذى ينتظر الذكور فى جنات الخلد وقامت فتاة وسألته ما الذى سوف تجده المرأة فى هذه الجنات نظر لها زاجرا وأسكتها.

وخرج الشيخ الشعراوى خطيبا على شاشات التلفزيون لدى اندلاع الهبة الشعبية فى ١٨ و١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ليطلب إلى المتظاهرين العودة إلى بيوتهم ويساند الحاكم، الذي اتخذ قراراته برفع اسعار السلع الاساسية وكان الشعراوى قد تولى منصب وزير الاوقاف فى ظل حكم السادات.

وإلى أن لفت بعض المسئولين نظره كان الشيخ الشعراوى يلعب دوراً «بارعا» **فى بث روح الكراهية للأقباط** عن طريق برامجه التلفيزيونية التى يفسر فيها القرآن.

ومع ذلك فقد تراجع سحره- قليلا-فى السنوات الأخيرة وأصبح هناك أشخاص -بل ولا نبالغ إن قلنا فئات بكاملها- ولا أقصد دوائر المثقفين العقلانيين والتقدميين أخذت تنتقده وتتخلص من تأثيره عليها تدريجيا.

فلماذا تفرد له أجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة المملوكة للدولة هذه المساحات رغم أنها تحارب الجماعات الأصولية وتحاكمها؟.

والرد على هذا السؤال يحتاج إلى استفاضة لكننى سوف ألخص .. **إنه الاستبداد.**

يعلم الشيخ الشعراوى جمهوره «**المفتون**» الاستسلام والامتناع عن النقد بل والاذعان باسم الدين، ومثل هذا الجمهور هو الهدف الأعلى للاستبداد ولنظام حكم يصادر على الحريات الأساسية والديمقراطية وإن اتخذ شكل التعددية ولو اختلف الشيخ فى بعض الجزئيات مع النظام الأبوى الطبقى التسلطى، فإنهما يتفقان فى الأهداف البعيدة والاستراتيجيات التطويعية. **الهدف البعيد الأول هو إبقاء هذه الجماهير عاجزة عن السيطرة على مصيرها** ،فهو فى يد الله سبحانه من قبل ومن بعد- عن طريق سحر الشيخ وتفسيره -وهو فى الميدان الواقعى -الاجتماعى -الاقتصادى **فى يد السلطة القائمة المزمنة...**

نأتى بعد ذلك للنقطة الخاصة بعجز اليسار عن أن يقدم كاتبا أو سياسيا أو خطيبا أو فنانا يشرح أفكاره يقدمها للناس أنت لابد أن تعرف أن اليسار لاتتاح له الفرصة التى أتيحت للشيخ الشعراوى .وفى اعتقادنا أن كل إنسان يتوفر على المواهب قد لا يعرفها هو نفسه إلا إذا توفرت الظروف والامكانيات التى تساعده على اكتشافها ، ولكن أجهزة الاعلام تخطط بحرص على عدم إتاحة مثل هذه الفرصة لنجوم اليسار من كتاب وصحفيين وخطباء وسياسيين وفنانين ومفكرين دينيين.

لقد غنى **الشيخ إمام** ولحن أشعار **أحمد فؤاد نجم** لما يزيد عن ثلاثين عاما، وهما كما قد تعرف فنانان يساريان ولم تفتح لهما الاذاعة بابها ولا قدمهما التلفزيون ليعرف الناس ماذا يقولان هذا بالاضافة إلى أنهما قضيا عمرها ينتقلان من سجن لسجن.

وقد اخترت نموذج **الشيخ إمام عيسى وأحمد فؤاد نجم** لأنهما فنانان قريبان إلى روح الشعب وكان بوسعهما لو توفرت الفرص أن يكونا نجمين شعبيين كنجوم الكرة والشيخ الشعراوى. هذا بالاضافة لآلاف من الشخصيات اليسارية فى كل الميادين التى يجرى حجب فرصها ومحاصرتها.

المجتمع المدنى

تتحدثون كثيرا عن المجتمع المدنى مفترضين أن القراء هم فى ألفة معه، وأتوقف كل مرة أمام المصطلح دون تفسير .وكأنكم تتعمدون إشعارنا بأنكم مثقفون ونحن لسنا كذلك.

صفاء عبد الرحمن الخولاني
البيضاء-الجمهورية اليمنية

أبدأ بالرد على ما إذا كنا نتعمد إشعار قرائنا بأننا مثقفون وهم ليسوا كذلك الشئ الذى لا يخطر على بالنا أبدا ونحن نعد هذه المجلة التى هى جهد ومحاولة دائمة لفهم مشترك لما يجرى فى وطننا العربى وفى العالم.

وإذا كانت هناك بعض الكلمات الصعبة أو المصطلحات الغامضة والتى تحتاج إلى تفسير، فإننا نرحب برسائل القراء النشطين ونرد عليها، وغالبا ما تأتى هذه المصطلحات فى سياق الدراسات الفكرية أو رسائل الخارج، ونحن نريد أن ندعو القارئ للاجتهاد ولبعض التعب حتى تكون الفائدة أكبر لكننا بالقطع لا نتعمد ادراج ما هو معقد.

وللمجتمع المدنى الذى نتحدث عنه كثيرا هذه الأيام تعريفات كثيرة أولها **أنه المجتمع غير السياسى وغير العسكرى**، وتندرج فيه كل منظمات العمل الشعبى من جمعيات أهلية وروابط ونقابات وكل الأشكال الأخرى التى يختارها الناس طوعا لتنظيم مبادراتهم وحياتهم المشتركة.

وقد شاع المصطلح فى الحياة السياسية العربية بعد تجربة التعددية الحزبية الثانية فى مصر التى بدأت منتصف السبعينيات ودخلت الأحزاب السياسية فى التعريف الذى يستبعدها فى البلدان الديمقراطية، لأن الأحزاب السياسية تعد هناك جزءا من السلطة باعتبار أنها مرشحة لأن تكون فى السلطة ذات يوم حيث التداول أمر طبيعى.

أما فى بلداننا حيث يكاد أفق التداول أن يكون مغلقا تماما فإن الاحزاب السياسية تندرج فى المجتمع المدنى، وفى بلادنا يندمج الحزب الحاكم أيضا فى السلطة العسكرية وفى الدولة،وكما يقول المفكر والقائد السياسى الفلسطينى **عزمى بشارة** إن المجتمع المدنى فى الوطن العربى ينمو على هامش الديكتاتوريات الحاكمة.

ولن يكون بوسعنا أن نتحدث عن الديمقراطية فى مصر وفى كل بلدان الوطن العربى دون أن يتمتع المجتمع المدنى باستقلالية كاملة وحرية الحركة والمبادرة مع توفير الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين جميعا وهى كلها حريات ما تزال مقيدة بهذه الدرجة أو تلك فى كل بلدان الوطن العربى، بل إن هناك دولا لا تعرف حتى الحدود

الفنان حجازى .. أين أنت؟

كان الفنان «حجازى» علامة مميزة لليسار فلماذا توقف وكيف تسكتون ولا تبذلون جهدا لاستعادته لتكتمل مجموعة رسامى الكاريكاتور المميزين لمجلتنا؟.

شادى عبد السميع
روض الفرج

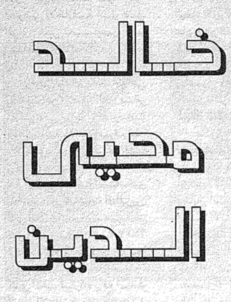
شكرا لأنك تحدثت عن «اليسار» باعتبارها مجلتك لأن لنا أمنية عزيزة نعمل كثيرا من أجلها وهى أن يشعر كل قراء المجلة نفس شعورك هذا . أما الفنان العبقرى «حجازى» فاننا مثلك نناشده أن يعود وهو اختار أن يهجر الكاريكاتور ويركز عمله كله على الأطفال ولعلها الرغبة الأصيلة فى بناء مستقبل أفضل عبر تكوين طفولة تحب الجمال والحياة والتسامح.

وربما شعر «حجازى» أن مساحة الحرية السياسية أخذت تضيق بالتدريج، وإن لم يشمل هذا الضيق توجهات اليسار أو مادتها، ولكنه كان قد رفض أن يقدم كاريكاتورا يوميا لجريدة كبيرة رأى أنها لن تحتمل صدقه وحس ريشته الثاقبة.

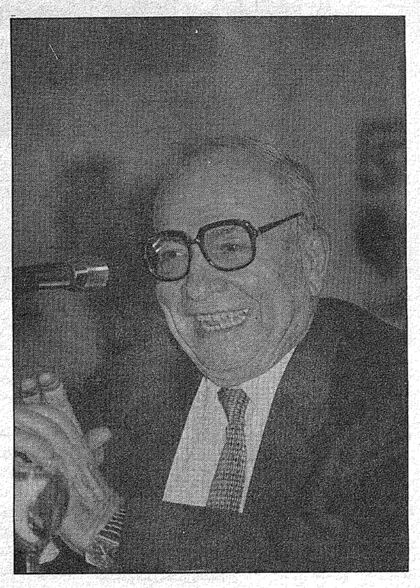
نحن مثلك نناشده ان يعود لليسار

ملحوظة

كتبنا الفقرة الخاصة بالشيخ الشعراوى ردا على رسالة القارئ «محمد عبد المتعال» قبل وفاة الشيخ الشعراوى بشهر كامل ..
فليرحمه الله ويرحمنا جميعا.



الفارس يأتي



كتب **إميل لودفيج** كتبا عظيمة عن عظماء كثيرين .. عن رجال عظماء كنابليون وعن أشياء عظيمة . فكتابة عن نهر النيل يبقى على مر الزمن ملهما لكل من عرف النهر وأحبه ، وتبقى صورته أجمل وأكثر دقة حتى من صور الأقمار الصناعية.

لكن **لودفيج** حذرنا " لاتصف الجبل" هو من بعيد مهيب ، فان اقتحمت شعابه أو حاولت ، اكتشفت أن كل مساحة من مساحاته مهما صغرت أكثر مهابة .. من أن توصف .

فهل نصف الجبل .. أو نحاول؟

فى بيت إسلامى الطراز ، وإسلامى الرحيق ، ساحة واسعة تتدفق مياه نافورتها الرخامية محاطة بورود وأشجار وتمر حنه .. فى ظلال قبر الجد الأكبر لوالدته الشيخ **الخليفة " محمد عاشق"** .. القبر والمسجد والدراويش .. الآذان يرفع فى مواقيته

د. رفعت السعيد

والصلاة أيضا .. إنها **تكية الطريقة النقشبندية.**

الطفل يقفز من حجر جده " **الشيخ عثمان خالد"** شيخ الطريقة وناظر الوقف إلى رحاب المسجد .. إلى الحديقة إلى غرف الدراويش .. ومن هؤلاء الدراويش تعلم .. تعلم أن التدين هو خدمة البشر . وأن الدين يعنى السماحة ، وأن التعبد الحقيقى هو أن تهب نفسك للتفاني فى حب الناس . **ذهنى أفندى ، أيوب أفندى ، عثمان أفندى** أسماء لدراويش

لاتنسى أبداً من ذاكرته أحدهم يعلم سكان الحى القراءة والكتابة ، وآخر يخيط الثياب ، وثالث يصلح الساعات لكل وافد .. وكل ذلك مجانا .. ألم نقل إنهم يتعبدون عبر خدمة البشر .. ومنهم تعلم الفتى .. وعلى نهجهم سار .. ويظل حتى الآن.

باب التكية مفتوح أمام كل عابر .. ولايغلق إلا مساءً . فالدراويش لايغلقون بابهم أمام الناس. وهو حتى الآن .. لايغلق بابه أمام الناس.

ونقرأ مع الفتى .. عندما كتب بعد زمان طويل " كان الآذان هادئا وديعا ، وكأنه دعوة حانية إلى لقاء حميم .. هذه العلاقة الحانية مع الدين ظلت تتملكنى حتى الآن ، ولم يزل طيف **عثمان أفندى** يمنحنى الكثير من السكينة عندما أتذكره ، وهو يعطى للناس كل وقته كى يعلمهم القراءة والكتابة ، ويبدو طوال وقته معهم سعيداً وممتنا لأنهم يقدمون له صنيعا ، إذ يتيحون له الفرصة كى يتقرب أكثر إلى صحيح الدين"

.. هل عرفتموه .. إنه هذا الذى يواصل خدمة الوطن والشعب ، يواصل خدمتهم ممتنا إذ يتيحون له الفرصة كى يصبح إلى الله أقرب ، وإلى الوطن والشعب أقرب.

. إنه **خالد محى الدين.**

الاسم: **خالد أمين محى**

إسم الشهرة: **خالد محى الدين**

تاريخ الميلاد: **١٧ أغسطس ١٩٢٢**

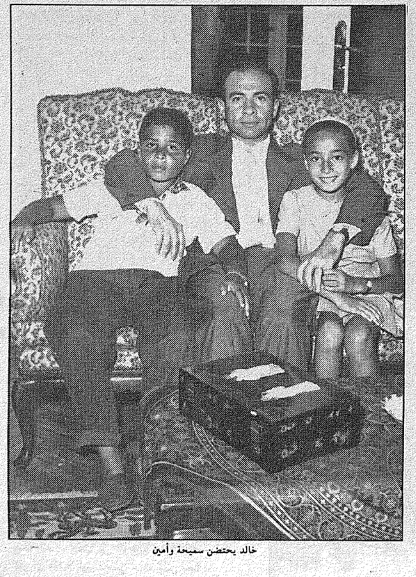
المهنة: **فارس**

هو والأم يعيشان عطر التكية ، بينما الأب يعيش نصف الوقت فى **كفر شكر** حيث أرض الأسرة ، وبيت الأسرة (الجد محى الدين تاجر فى القطن وامتلك مئات الأفدنة .. وهو الذى أدخل إلى منطقة **كفر شكر** زراعة البرتقال والعنب ، والمانجو، ومن هنا ارتبط اسم " محى الدين" باسم كفر شكر)

وتأتى الأجازة الصيفية ليسرع الفتى إلى كفر شكر حيث الإنطلاق والكرة الشراب والاندماج مع أبناء الفلاحين .. وبين كفر شكر والتكية تمضى الحياة لتنسج معها .. فتى من نسيج خاص.

.. من المدرسة الابتدائية ، إلى الابراهيمية الثانوية ثم مدرسة فؤاد الأول(فى ذات الفترة كان معه فى ذات المدرسة **أنور السادات وزكريا محى الدين)**

وفى هذه المدرسة الصاخبة بالعمل السياسى يندمج الفتى مع مناخها المحتوم .. مظاهرات ، حوارات يدور أكثرها حول الاحتلال .. الدستور .. القصر .. ثم يأتى



خالد يحتضن سميحة وأمين

عام ١٩٣٦ ليدور الحديث عن المعاهدة..

ويتعلق إعجابه هذه الأيام بمصر الفتاة وأحمد حسين.

.. وفى عام ١٩٣٨ يصبح طالبا فى الكلية الحربية..« كان أبى يؤمل أن يرسلنى إلى أمريكا لأدرس الزراعة الحديثة حتى أحصل على الدكتوراه ، لكننى كنت أندفع باتجاه آخر ، كانت الروح الوطنية تلهب مشاعرنا نحن الشباب فى هذه الفترة ، وكنا نشعر أن مصر بحاجة إلى جيش حقيقى قادر على حمايتها ، جيش وطنى يعمل من أجل الوطن .. وهكذا تعلقت بفكرة الانضمام إلى الكلية الحربية»

* * *

عمره الآن ستة عشر عاما وثلاثة أشهر .. الفتى يصطف مفتوح الصدر فى أول طابور عسكرى فى الكلية الحربية . هناك يخط التاريخ بدايات صفحة جديدة. فقد تراكمت فى هذه الأيام بالذات ، وفى هذا المكان بالذات ذات الأسماء التى غيرت تاريخ مصر.

معه فى دفعته : **مجدى حسنين - لطفى واكد - صلاح هدايت - ثروت عكاشه - حسن ابراهيم** (كان امباشى) **صلاح سالم**(امباشى)- **كمال الدين حسين** (شاويش)- **عبد اللطيف بغدادى**ثم **زكريا محى الدين** ، **يوسف صديق، أحمد عبد العزيز** مدرسين.

تقاليد الدراويش النقشبندية تستضيف إلى جوارها فى رحابة صدر من روح وطنية دافقة ، وحوارات هامسة عن الوطن . الانجليز . الحرب . القصر .. الحرية.

..« وذات يوم همس **مجدى حسنين** فى أذنى : شايف اليافطة دى " كانت لافتة من الورق مثبتة على باب غرفة المستشار العسكرى الانجليزى بالكلية . تهامسا . تركز عداؤهما للافتة مكتوبة بالانجليزية . كتبا

بديلا لها باللغة العربية.. وفى المساء تجاسرا فصححا الوضع وكانت هذه خطوته الأولى فى التمرد الفعلى ..إدارة الكلية ابتلعت اللطمة .. ولم تتحرك.

يتخرج الفتى وهو فى الثامنة عشرة . يصبح " الملازم ثان فى الآلاى الأول دبابات" . ضباط الفرسان يزهون دوما بلباسهم المميز .. باسم " الفرسان" و.. الدبابات . لكنه ماإن يتخرج حتى يكتشف أن الانجليز قد أخذوا (بسبب خسائرهم فى الحرب) دبابات ثلاث آلايات - ولم يبق لمصر سوى آلاى واحد من الدبابات.. ويقول :" لأول مرة أشعر من موقعى كضابط فى جيش مصر ، أننى أكره الاحتلال ، وأننى ضد الاحتلال .. وزاد من عمق هذه المشاعر أننى اصطدمت بوجود ضباط إنجليز فى الجيش المصرى كانوا مترفعين ويحصلون على مرتبات عالية جدا بالنسبة لنا ، بما أشعرنا أننا فى وطننا وفى جيشنا ضباط من الدرجة الثانية".

ويكون حادث ٤ فبراير ويحتشد مع زملائه الضباط فى اجتماع صاخب فى ناديهم ليحتجوا على وقاحة الانجليز.

ثم يقبض على الضابط **حسن عزت ،** ويودع فى ميس الفرسان ، ويستمع " خالد" فى انبهار إلى إصرار صاخب للدفاع عن الوطن وحريته .. ولأول مرة يشعر أن واجبه كضابط مصرى يحتم عليه أن " يفعل شيئا" "(بعد الثورة غضب منه عبد الناصر لأنه كتب مقدمة لكتاب لحسن عزت قال فيها عنه" أنه أستاذى فى الوطنية" عبد الناصر قال أن هذا لايليق فحسن عزت ليس معنا ، خالد قال إن هذا هو الحق .. والحقيقة يجب أن تقال)

" أن يفعل شيئا" تلك هى المشكلة التى كانت تسيطر على مئات من الضباط مثله ، لكن البعض سأل نفسه ، ثم نسى السؤال ، ونسى نفسه فى دوامة الحياة.

والبعض الآخر ومنهم**"خالد"** بقى دوما معلقا نفسه بأن " يفعل شيئا لمصر وشعبها" وفى هذه الأثناء أصبح صديقا لضابط مثقف شغوف بالقراءة .. ماركسى الاتجاه هو ضابط الفرسان **عثمان فوزى..**

وحول **عثمان فوزى** التفت مجموعة من الضباط عودهم على القراءة المنظمة " القراءة التى تتطلع بحثا عن إجابات محددة".

* * *

وفى عام ١٩٤٤ وفيما يفكر فى كيف ؟ ومتى؟ وأين؟ ولماذا؟ يتحتم عليه أن يفعل شيئا اصطحبه الضابط **عبد المنعم عبد الرؤوف** ليعرفه **بجمال عبد الناصر.** ثم أخذه **عبد المنعم عبد الرؤوف** ليقابل ضابطا آخر هو **محمود لبيب** (الاخوان) . وكان أول لقاء بينهما فى جزيرة الشاى فى حديقة الحيوان.

وفى بيت الضابط **مجدى حسنين** والضابط **أحمد مظهر**(الفنان) بدأت اجتماعات **مجموعة من الضباط الشبان ذوى علاقة ما بجماعة الاخوان.**

أسئلته التى تؤرقه عن مصير الوطن ، وحالة الشعب ظلت بلا إجابة ، قابلوه مع **حسن البنا** لعله يمنحه هدوءاً ، لكن المرشد العام لم ينجح فى إسكات صوت الوطنية الصاخب ، والغلاف الدينى المتشدد لايستطيع أن يخترق مامنحه دراويش التكية من حصانة وديعة تؤمن بايمان هادئ وديع .

وبرغم أنه بايع هو وجمال عبد الناصر الجماعة .. بيعة عضو الجهاز السرى على المصحف والمسدس .. وفى " المنشط والمكره" فقد تباعدا ، رويداً رويداً . لم يجدا فى فكر الجماعة مايقنع ، ولا فى طريقها مايغرى أى ضابط يريد الحرية لوطنه وشعبه .. بأن يبقى على بيعته.

ونسرع سريعا نتجاوز عديداً من المسالك الزاهية الألوان .. لأن التوقف أمامها يحتاج إلى مجلدات .. ألم يحذرنا **أميل لودفيج"** من قبل .



فى بداية الثورة .. خالد مع محمد نجيب وفتحى رضوان ونور الدين طراف



احتفال بعيد" المساء" وإلى يمينه مصطفى بهجت بدوى وسعد التائه

* التقى به صديق قديم " **أحمد فؤاد ، هو وعلى الشلقانى** عرضا عليه الانضمام إلى منظمة شيوعية (**إيسكرا**) .. وافق . كان لم يزل يبحث عن طريق.

* لم يستمر طويلا ، مسئوله فى المجموعة كان قادراً على" تطفيش" الجدد كان متحمساً متشدداً صاخباً ، نجح بتشدده فى تطفيش الكثيرين ، وبعدها نسى هو كل شئ و.." طفش"

..": تلقيت واحداً من أهم دروس حياتى .. وهو أن التطرف الشديد والحماس المبالغ فيه ، والتشنج ليست دليلا على قدرة المناضل اليسارى على الاستمرار فى المعركة بل لعلها إيحاء بالعكس".

* انتسب إلى كلية التجارة .. وعمل فى إدارة التدريب الجامعى .. ليدرب الطلاب الجامعيين على الخدمة العسكرية ليتخرجوا كضباط احتياط .. ومع تصاعد الأحداث الفلسطينية أخذوا فى تدريب آلاف المتطوعين العرب الذين كانوا يستعدون للمشاركة فى القتال.." **وفى هذه المرحلة التقيت بياسر عرفات ، كان يحضر طوابير التدريب ، وكان آنذاك طالبا بكلية الهندسة . كان عرفات نموذجاً للجندى الجاد الملتزم ، الراغب فى التعرف وبأسرع مايمكن على مختلف الفنون العسكرية فتقاربنا .. وأذكر أننى أركبته معى فى السيارة لأوصله إلى مكان ما وتحادثنا .. فجأة قال لى : تعرف ياحضرة الضابط إنك بتتكلم زى التقدميين .. واستوعبت الدرس ، وعرفت كيف يمكن أن أدير حواراً دون أن أكشف إتجاهى".**

.. قليلون هم الذين يشاهدون لقاء خالد بعرفات . فى البدء .. ودوماً يشد الرئيس عرفات قامته ويحيى ضابطه القديم مقدماً التحية العسكرية.

* فى النصف الثانى من عام ١٩٤٩ ، وفى بيت **جمال عبد الناصر** .. التقت مجموعة من الضباط فى غرفة الصالون : **جمال ، عبد المنعم عبد الرؤوف ، كمال الدين حسين ، حسن إبراهيم ، خالد محيى الدين .**

قال جمال: أنا معايا عبد الحكيم عامر لكنه معتذر اليوم . إنها الخلية الأولى لتنظيم الضباط الأحرار.

* وفى عام ١٩٥٠ التقى **خالد** من جديد **بأحمد فؤاد** وكان قد أصبح قاضيا ، ورتب لقاءً بينه وبين عبد الناصر قال عنه عبد الناصر :" راجل كويس ، وكلامه كويس ومعقول".

وهكذا بدأ التعاون بين **الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو)** وبين جمال عبد الناصر والنواة الأولى للضباط الأحرار.

* الخلية الأولى كانت موزعة على الأسلحة المختلفة مشاة ، مدفعية ، طيران .." وخالد" فرسان وهكذا أصبح ضابط الفرسان الشاب هو الأب الروحى للحركة الوطنية والثورية فى سلاح الفرسان .

* بعد فترة كان التنظيم يضم ٣٠ ضابطاً أو أكثر قليلا منهم ١٣ أو ١٤ من الفرسان تحت قيادة خالد . وبدأوا فى إصدار منشوراتهم . يحتاجون الآن إلى رونيو ، وآلة كاتبة ، ووسيلة للتوزيع .. فعلوها مرة أو مرتين ، ثم اكتشفوا حاجتهم إلى خبرة العمل السرى .. جمال وخالد اتفقا مع **أحمد فؤاد** أن تقوم " حدتو" بطباعة المنشورات وأن يقوم ضباطها بتوزيعها.

* وفى سبتمبر ١٩٥١ أعد خالد أول وثيقة أساسية لثورة يوليو " **أهداف الضباط الأحرار"** كتبها بخطه عرضها على لجنة القيادة . ترددت القيادة ، ثم اتفقوا أن تظل النسخة الوحيدة بخطه محفوظة لديه تمر ليقرأها أعضاء التنظيم ثم تعود إليه.

* وفى الساعة الثانية بعد ظهر ٢٢ يوليو التقت " لجنة القيادة" لتعقد إجتماعها الأخير . إنها تعد الآن خطه التحرك . تم اللقاء فى بيت خالد . عرض **زكريا محى الدين** خطه السيطرة على القوات المسلحة والسيطرة على الوطن .. الثالثة والنصف انتهى الاجتماع .. واتفق على كلمة السر " نصر".

سألته: " هل كنت خائفا " وأجاب " ولاقطرة واحدة من الخوف .. الحماس لفنا جميعا ونسينا كل خوف"

* هو غير خائف فماذا عن مدام **سميرة؟** كانت تعرف . وكانت تحمل معها دوما وثيقة " أهداف الضباط الأحرار" وتتحمل المخاطرة .



سميرة محى الدين .. أسرار الثورة وحماية وثيقة أهداف الضباط الأحرار

تعرف دون أن تسأل ودون أن تلح بالسؤال عن أية تفاصيل ، أو أن تشعره بالحرج تقبلت الوضع حباً فى خالد .. وحبا فى الوطن .

كانت ابنتهما **سميحة** مريضة ، لابد أن يراها الطبيب . لكن لاوقت لديه . وحتى هذا تحملته مدام سميرة .. بعد الغذاء وبلا مقدمات قال لها :" سأخرج فى الثامنة ، وإذا لم أعد فى الصباح يكون شيئا خطيراً قد حدث .. إما أن أموت أو سأعود منتصراً".

حتى كلمات مثل: " شئ خطير" "أموت" .. " أنتصر" لم تدفعها للخوف أو التردد .. إجابتها كانت " إن شاء الله حترجع بالسلامة".

.. وهكذا تكمن البطولات لتختفى فى طيات أحداث كبيرة .. فتنسينا مواقف صعبة .. وصلبة .

* سيطر خالد بقواته على الموقع الحاكم فى شارع الخليفة المأمون .. هناك تساقط فى يده عديد من قيادات الجيش ، كانوا يسرعون بعد أن تم استدعاؤهم لمواجهة الحركة .. فوقعوا ببساطة فى يد الحركة .

« مازلت أذكر أن واحداً منهم إندفع نحوى قائلاً : ياحضرة الضابط من فضلك عربية توصلنى للسلاح لأن هناك تمرد . فقلت باسماً :" آسف أصل إحنا التمرد" ».

.. ويأتى الصباح .. ليشهد فجر انتصار مصر ..

فجأة تذكر مدام سميرة وسميحة .. دق التليفون رفعت السماعة ، الاثنان نطقا فى صوت واحد " مبروك" فقد سمعت البيان من الاذاعة .

* لم يعد بعد مجرد ضابط ، أصبح واحداً من الحكام.

.. ووقع الخلاف مع رفاق الأمس .

خالد وضباط القيادة أصبحوا حكاما كل ماطرأ عليه " سيارة جيب"

* ولكن .. كيف يحكمون ؟ اختلفوا البعض كان نهما للسلطة والنفوذ ، والبعض كان يرى أنه الأولى والأجدر بالحكم ، والبعض أدارت تعقيدات الموقف رأسه لكنهم جميعا ظلوا جميعا فى قارب الوطن .

صوت واحد ظل منسجماً مع ضميره .. وفكره .. ومع ماعاهد نفسه عليه .. خالد ورجال سلاح الفرسان صمموا على أن الديمقراطية .. هى مفتاح انطلاق الوطن .

بدأ صوتهم نشازاً وسط صخب " العسكرة" ، لكنه كان متماشيا ومنسجما مع تطلعات الشعب.

اختلفت بشرف مع رفاق المعركة .. وعندما تهدد الوضع باحتمال التصادم ، وانقسام الجيش آثر التراجع . وأبعدوه . وتقبل النفى بعيداً عن الوطن .دفع ثمن تمسكه بالمبدأ .. والديمقراطية. ترى .. ماذا لو أن رفاقه وافقوا على التمسك بالديمقراطية .. هل كنا سنشهد ماآلت إليه ثورة يوليو فى نهاية الأمر؟

* * *

لايعرف التاريخ ولايعترف بكلمة " لو أن " .

لو أن **نابليون** لم يهزم فى ووترلو.

لو أن **محمد على** لم يخضع لضغوط أوربا.

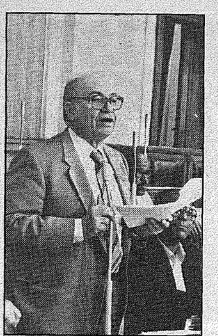
لو أن **عرابى** ..

لو أن **سعد زغلول**..

ولكن " لو أن" محددة تظل تلح على . رغم أننى أحذر تلاميذى فى فصول التاريخ من استخدامها.

" ماذا لو أن" خالد تهاون قليلا . سكت قليلا عن التجاوزات ، وعن تشدده فى المطالبة بالديمقراطية .. وبقى .. فى مجموعة الحكام .. وبقى حتى ..

ولكن .. من يتصور أنه كان بامكان



خالد محى الدين
فى مجلس الشعب

خالد محيى الدين أن يفعلها ويتناسى عطر دراويش النقشبندية واعتبارهم أن التقرب إلى الشعب هو تقرب من الله .. وأن خدمة البشر هى أرقى أشكال التعبد . من يتصور أنه كان بامكانه أن يفعلها ويخذل مدام سميرة .. التى وقفت إلى جواره فى هدوء شجاع .. بل ويخذل ابنته سميحة بعد أن تركها مريضة ليذهب كى يصنع لمصر ثورة.

من يتصور أنه كان بامكانه أن يفعلها ويخذل كل ماآمن به من فكر .. ومعتقد .." ماذا لو أن" ليس لها مكان فى خريطة خالد محيى الدين.

ويواصل " الفارس" مسيرته .

ويبقى أن نسأل أنفسنا " من الذى انتصر"؟ الذى نسى أو تناسى حقوق الشعب فى الديمقراطية ، وقبل منصبا أو شبه منصب ، متنازلا فى مقابله عن ضميره أو أكثره ، تاريخه أو أكثره .. أم هذا الذى تمسك بالحق والعدل والضمير والديمقراطية .. ركل المنصب واكتفى بالمنفى ؟

من الذى انتصر؟

هو الذى امتلك ولم يزل محبة الشعب واحترام الوطن ..

فكم يبدو المنصب تافها .. أمام محبة الشعب واحترام الوطن ..

* * *

عزيزى خالد محيى الدين

هل تقبل اعتذارى إذ تجاسرت بالكتابة عنك إذ مهما كتبت .. ومهما أفضت .. ومهما قلت .. فأنت تستحق أكثر.



مع ياسر عرفات
ود. رفعت السعيد

جنون الفلوس" والسمسرة" في خطف لاعبي الأقاليم

أحيانا يصبح من الضروري العزف على نفس الوتر ، وأن نكرر نفس المعنى .. وأن نلح على مضمون قضية ما لما لها من أهمية حتى نصل إلى حل لها .. ويكون لزاماً علينا ألا نيأس قبل أن ترسو سفينة بحثنا ونقاشنا حول هذه القضية إلى شاطئ النتائج والحلول

ونحن هنا نطرح السؤال القديم الجديد الملح .. من المسئول عن مهزلة خطف اللاعبين كل موسم . وهذه الفوضى في تحديد سعر اللاعب المحترف داخل مصر.

من جديد .. وبعد ختام الموسم الكروي كل عام يصبح انتقال اللاعبين البارزين في أندية الأقاليم هو الشغل الشاغل للصفحات الرياضية في الصحف والمجلات .. ومع كل موسم تزداد قيمة هؤلاء اللاعبين في بورصة الاحتراف الوهمي الذي تعيشه الكرة المصرية ويسدد فواتيره المبالغ فيها جداً .. الأعضاء العاملون في الأندية .. وأكثرها بالطبع الناديين الكبيرين .. **الزمالك والأهلي** في سباقهما المحموم لخطف هؤلاء اللاعبين.

هذا الموسم اتخذت حركة بورصة اللاعبين شكلا مختلفا بعض الشئ عما كان في المواسم السابقة.. ربما ساعد على ذلك اعلان بطل الدوري قبل نهاية الموسم بثلاثة أسابيع .. هذا بالاضافة إلى التركيز على لاعبين ليسوا بالكثرة العددية التي كانت تدخل بورصة المزايدات من قبل **وهو الأمر الذي جعل الأسعار تزداد اشتعالا وبصورة هستيرية..**

وقبل أن ندخل في التفاصيل لما يجري حقيقة في **لعبة الخطف** هذه .. نعم لعبة الخطف .. لأن **مايتم لاعلاقة له بما يتم في بورصة المحترفين في الخارج** ، ومن هنا لابد أن نشير إلى توجيهات الرئيس **محمد حسني مبارك** عقب عودة منتخب مصر القومي حاملاً كأس الأمم الأفريقية .. بضرورة فتح باب الاحتراف أمام اللاعبين في الخارج .. كعامل هام وضروري للارتقاء بمستوى اللاعب لما يكتسبه من خبره في الدول المتقدمة كرويا..

وعلى ضوء هذه التوجيهات بادر الدكتور **كمال الجنزوري** رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة باتخاذ قرار تشكيل لجنة لوضع الضوابط المطلوبة لاحتراف اللاعبين

وكان الهدف الحقيقي من قرار الدكتور **الجنزوري** بوضع ضوابط للاحتراف هو أن **تضمن هذه الضوابط عدم فتح باب الاحتراف الخارجي لمجرد الاحتراف ولكن بشرط أن ينتقل اللاعب المصري للعب بأحد الأندية التي يستفيد من اللعب ضمن صفوف فريقها..** وبأعلى سعر ممكن .. لأنه سيصبح محترفاً بكل ماتعنيه الكلمة من معنى ..

وتم بالفعل تشكيل هذه اللجنة وعقدت سلسلة من الاجتماعات لوضع هذه الضوابط إلا إنها **في النهاية لم تقدم شيئاً أكثر مما كان موجوداً بالفعل لدى لجنة شئون اللاعبين بالاتحاد المصري لكرة القدم** .. وهي النصوص التي حددها الاتحاد الدولي **"الفيفا"** والتي تفرق بين اللاعب الهاوي .. وغير الهاوي .. والتعبير الأخير هو الخاص باللاعب المحترف الذي يتقاضى راتباً .

ولم تقدم اللجنة مايمكن أن يحكم بورصة انتقال اللاعبين في الداخل رغم مطالبة النقاد بذلك.

* التمويل والوسطاء*

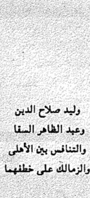
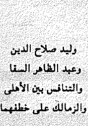
في هذه البورصة العجيبة الغريبة التي تحكم انتقال اللاعبين من ناد إلى آخر داخل مصر . تتدخل عدة عناصر لحسم الصراع بين الأندية .. أهمها **مصادر التمويل..** ثم **الوسطاء** .. وبعد ذلك **المستوى الفني للاعب** .. وعمره

ولأن الأمور تدار بالطرق البهلوانية ..



نادر السيد

حسن عثمان

وليد صلاح الدين
وعبد الظاهر السقا
والتنافس بين الأهلى
والزمالك على خطفهما

وكيفية الهروب مما يكون محل محاسبة من الجهات الرقابية .. **فمصادر التمويل عادة ماتكون خارجة عن نطاق النادى الساعى للشراء لأكثر من سبب**.. إما لعدم وجود سيولة أو لعدم الدخول فيما هو مخالف للوائح صرف المال العام فى غير موضعه .. وهذا هو الأهم.

إذن يكون المخرج عن طريق رجال الأعمال " **الموضة الجديدة**" بعض الأثرياء الذين أصبحوا كثرة .. وهم الأكثر تأثيراً فى هذا الاتجاه حتى وان اختلفت نواياهم وتعددت مصالحهم بين مجرد الانتماء للنادى الساعى لضم اللاعبين المعروضين للبيع .. أو لأهداف أخرى دعائية حباً فى المنظرة التى تهم بعضهم وبحثاً عن الشهره .. ليصبح المال والشهرة معاً.

أما من يلعبون دور الوسطاء .. فهم فى مصر ينقسمون على غير ماهو معروف فى سوق الاحتراف الخارجى .. إلى ثلاث فئات **الأولى السمسار**. وهو الشخص الذى يمثل حلقة الوصل بين الناديين واللاعب ، **والثانية من يملكون اتخاذ القرار فى النادى البائع .. والثالثة من يملكون قرار الشراء**..

ومن بين الفئات الثلاث تظل الفئة الثانية أى من يملكون قرار البيع .. أو الاستغناء هى المحور الأساسى فالبعض منها يلعب أحيانا دور السمسار من خلال عرض مباشر على النادى الساعى للشراء .. أو إيجاد دور لنفسه فى الصفقة .. إما بالتعطيل فى إتمامها .. أو المغالاة فى القيمة المطلوبة .. أو الاعلان عن طريق الاعلام حاجة النادى للاعب ..

الحكاية تدار بشكل" بزرميطى" إذا جاز الوصف . فالفئة الأولى .. وهى السماسرة لاتتوقف فقط عند من يباشرون المهنة بالشكل الذى يعترف به الاتحاد الدولى لكرة القدم.

لذا فباب السمسرة مفتوح على مصراعيه .. أمام أصحاب العلاقات من لاعبين واداريين وحكام و..و إلى آخره .

والسؤال أين دور اللاعب نفسه فى وسط هذه السوق؟

لأن كل واحد بيقول أنا أولاً .. فهناك العديد من المفاوضات التى تتم بعيداً عن مسئولى الأندية والنماذج كثيرة بعيداً عن الأسماء المتداولة والتى يتصارع عليها الناديان الكبيران الأهلى والزمالك .. وإن كانت تلك المفاوضات تتم أيضا بمعرفة أحد الناديين .. منها على سبيل المثال لا الحصر ماتم مع **اسلام الشاطر** لاعب النادى الأوليمبى السكندرى والذى وقع على استمارة قيد للزمالك.

هكذا يتم خطف اللاعبين فى ظل " الانحراف" الذى يطلق عليه الاحتراف .. فلو كانت هناك لوائح محددة لتصنيف اللاعبين كما هو فى لوائح الاتحاد الدولى .. ماوجد اللاعب المحترف فى النادى والموظف فى المؤسسة الفلانية .. ولا اللاعب المحترف والذى يعمل فى أكثر من جهه .. **ومن هنا فاللاعب يأخذ ولايعطى ..** يتعامل كمحترف مادياً .. وعلى العكس فى حياته اليومية كلاعب " مهنته" اللعب وهى الصفة التى تكتب فى بطاقة اللاعبين غير الهواه كما وصفهم الاتحادالدولى.

جنون الفلوس

نعرض هنا بعض أسماء اللاعبين الذى أثير حولهم الجدل بعد نهاية الموسم .. وكثرت الأخبار المتضاربة حول انتقالهم من أنديتهم التى يلعبون بها .. إلى الأندية الراغبة فى شرائهم.

ولعل أكثر اللاعبين الذين محل اهتمام الناديين المتنافسين دوماً فى كل شئ .. هما نجما فريق المنصورة **عبد الظاهر السقا وليد صلاح الدين.**

* الأول أصبح سعره **٢ مليون جنيه** .. لأن الأهلى محتاجه بعد احتراف **سمير كمونه** بحوالى **٥ر٣ مليون جنيه** فى بطل الدورى الألمانى .

* والثانى قفز سعره كهداف إلى **ثلاثة ملايين جنيه !!** لأن الزمالك يحتاجه لدعم خط هجومه.

* وبعيداً عن نجمى المنصوره كمثال للمضاربات المبالغ فيها نطرح اسم **عاطف جاد** حارس مرمى الشرقية الذى انتقل إلى الزمالك بمعرفة كابتن الزمالك السابق **حسن شحاته** مقابل **نصف مليون جنيه** وكان اللاعب نفسه انتقل من دمياط إلى الشرقية الموسم الماضى ب" **١٠٠ ألف جنيه**"

* **وبيقى السؤال .. هل يوجد لاعب فى مصر يستحق هذه المبالغ؟!**

الاجابة نعم إذا ماطلب للاحتراف فى الخارج .. مثلما حدث مع **سمير كمونه ونادر السيد ومدحت عبد الهادى**. أو غيرهم من اللاعبين الذين تتاح لهم فرصة الاحتراف بالخارج .

أما حكاية خطف اللاعبين فى سوق الاحتراف كما هو الحال فى الأندية المصرية .. **فالمسئولية تقع على اتحاد الكره المصرى ولجنة شئون اللاعبين فى هذه الفوضى الغريبة الموجودة لعدم وجود تصنيف للاعبين ..** وتحديد أقل وأعلى سعر لانتقال اللاعب من ناد لناد آخر داخل مصر.



فن

فيلم «دانتيلا» لإيناس الدغيدى وخرافة تحطيم التابوهات


إيناس الدغيدى

أحمد يوسف

لا مفر أمامك وأنت تتأمل فيلم **«دانتيلا» لإيناس الدغيدى**،وكل أفلامها الأخيرة ،من أن تواجه تساؤلين على قدر غير قليل من الأهمية: هل تقف مناصراً ونصيراً لما يسمى **«سينما المرأة»** التى تقدمها صانعات للأفلام ، ما يزال وجودهن داخل صناعة السينما المصرية أقرب إلى الندرة، بحيث يكون مقدراً عليك منذ البداية أن تحتفى بأفلامهن القليلة، فى سياق اجتماعي وثقافي يكرس أكثر من أي وقت مضى تلك النظرية الذكورية الأحادية التى تعود بنا عشرات العقود إلى الوراء ؟.

وهل يمكن لك أن ترفض تحطيم «التابوهات» التى ما تزال تحكم قبضتها عل جانب كبير من تفكيرنا ونظرتنا إلى العالم ، وتفرض علينا سياجاً يشبه الأسوار الشائكة التى تمنعنا فى الكثير من الاحيان تجاوز الكثير من المحرمات المصطنعة أو المصنوعة ، وتعوقنا عن أن نمارس حياتنا بحرية تحقق للإنسان انسانيته المنشودة؟

ولا مفر أمامك أيضا وأنت تواجه هذين السؤالين إلا أن تقف- بوضوح وصراحة كاملين-مع **أن تمارس المرأة حقها فى التعبير عن نفسها، بل أن تخوض معها معركتها من أجل تحريرها من كل القيود المادية والمعنوية التى تكبلها** ،كما أنك لن تتردد طويلا حتى تنحاز إلى جانب تحطيم كل التابوهات المصطنعة التى أضفينا عليها القداسة والتحريم ، ورثناها عبر قرون من الفكر المتخلف الذى فرضته وتفرضه علينا- وعلى أسلافنا-السلطة التى قمعت وما تزال تقمع كل التيارات الفكرية المتحررة من تراثنا،حين أرادت هذه السلطة أن تستعين بأكثر الجوانب اظلاما من هذا التراث ، لكى تكرس وجودها وتدعم سلطتها ، من خلال سلسلة طويلة من النواهي والمحظورات ،حتي ضاقت بنا الدائرة عن أن نتجاوز- ولو بقدر ضئيل- تلك الخطوط المرسومة لنا سلفاً فى التفكير والحياة.

إن كان لمثل هذه التساؤلات من أهمية طوال تاريخنا ، فإن تلك الأهمية تزداد إلحاحا فى واقعنا المعاصر، ربما لأننا نتشدق أحيانا بأننا نقف على عتبات القرن الواحد والعشرين ، بينما ما زلنا نعيش فى كهوف وسراديب مظلمة تمتد إلى أكثر العصور تخلفا من هذا التاريخ،.لكن **الأهم هو أنه إذا كنا نريد حقاً أن نخطو فى اتجاه المستقبل ، فإن علينا أن نضع الكثير من الأفكار-التى نتصورها محرمة ومقدسة -موضع البحث والمراجعة والتدقيق، وأن نخلع عنها ذلك القناع الزائف من القداسة والتحريم،وأن نطرح كل الأسئلة الممكنة حول كل المحرمات المصطنعة فى حياتنا.. لكن يبقى أن نقطة الانطلاق فى ذلك كله هي: ما هى التابوهات الحقيقية التى يجب علينا أن نحطمها ؟ وإذا ما كنا نطرح الأسئلة الصحيحة حقاً حولها ؟.**

لقد أجاب الفنان السينمائى السيرالى **لوى بو نويل** فى فيلمه **«شبح الحرية»** عن هذين السؤالين، بقدر هائل من الحدة والذكاء، ليكشف لك عن التزييف الذى يمكن أن يلجأ إليه الفكر البرجوازى فى طرح هذا السؤال أو ذاك، وفى الاجابة عنهما أيضا ، ففى أحد مشاهد الفيلم، تشعر طفلة صغيرة بالجوع، وعندما تطلب الطعام من أمها تنهرها بشدة لأنها أعلنت عن رغبة ما كان لها أن تخرج إلى العلن، لتأخذها إلي غرفة ضيقة مغلقة تحبسها فيها لتتناول طعامها بعيدا عن أعين الآخرين. فى المشهد التالى، نرى الأم نفسها وقد جلست مع أصدقائها وصديقاتها حول طاولة كبيرة يتسامرون ويتبادلون الاحاديث، وعندما تبتعد الكاميرا قليلا نكتشف أنهم لا يجلسون على مقاعد، وإنما على قواعد «التواليت» ليمارسوا طقوس اخراج فضلاتهم فى حرية وعلانية كاملتين ! قد يصدمك هذا المشهد بشدة ، وهو إذ يطلق ضحكاتك الساخرة فإنه يثير فى نفسك الغثيان أيضا، وهذا ما أراده **بونويل** تماما، **لأنه يريد أن يفضح العقلية البرجوازية التى انتهت إلى قلب كل المعايير**،فى بحثها عن حرية زائفة(أو قل أنها ليست الحرية ، وإنما «شبح الحرية»)، فإذا بالحاجات الانسانية البسيطة قد تحولت إلى تابوهات ، بينما ما يمكن أن تضعه تحت عنوان«**التابو**»قد اكتسبت وجوداً راسخا. وليست المشكلة الحقيقية أن تتحطم كل التابوهات ، **لكن جوهر القضية يكمن فى أن التركيز على أكثر هذه التابوهات سطحية قد يخفى «تابوهات» أكثر أهمية وتأثيرا فى** حياة الناس.

تحرير الانسان

إن شئت لذلك تطبيقا على ما يطلقون عليه «**سينما المرأة**»، وعلى فيلم«**دانتيلا**» **لايناس الدغيدى** على نحو خاص، فهو أن سينما **ايناس الدغيدى** أصبحت تتجه بنوع من الاندفاع والنزق إلى ما تسميه «**تحطيم تابو الجنس**» ،وهو أمر لا يمكن لك أن تنكر أهميته فى التعبير عن جانب مهم من حياة الانسان،

بل إن صياغة العلاقات الجنسية بين الناس فى مجتمع بعينه ليست إلا أحد الأوجه التى تتجسد فيها كل العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن هناك **فجوة هائلة بين ما تفعله سينما ايناس الدغيدى فى هذا المجال، وبين دور الجنس- كسبب أو نتيجة-فى تشكيل علاقات حياتنا.**

فلنتأمل معا فيلم« **دانتيلا** » الذى يبدو من عنوانه -وأرجو ألا تنخدع بذلك كثيرا -أنه يتناول علاقة رقيقة ناعمة بين صديقتين، وهى« **التيمة** » التى قد تشير للوهلة الأولى إلى رغبة **ايناس الدغيدى** فى إلقاء الضوء على جانب مهم من وجدان المرأة ، لتكشف لك عن انسانيتها الحقيقية فى مجتمع لا يعترف إلا بصداقة الرجال، فالأغلب الأعم من الأفلام فى تاريخ السينما فى مصر والعالم كله تدور حول صداقة الرجال أو زمالتهم فى رحلة كفاحهم ،حيث يتقلص ويتراجع دور المرأة، أو حتى يتم اقصاؤه ونفيه ، لا نكاد نستثنى من ذلك إلا عدداً قليلاً من الأفلام ،مثل« **جوليا** » **لفريد زينمان** أو « **نقطة التحول** » **لهيربرت روس** » ، أو « **أحلام هند وكاميليا لمحمد خان** (على سبيل المثال ، لا الحصر) .**إذن تلك هى « دانتيلا » أنثوية ، تغزل خيوطها من العلاقة بين صديقتين،** كان من المفترض فى السيناريو الأصلى للفيلم أن تكون احداهما مسلمة والأخرى مسيحية، فى نوع من اضفاء عمق أكبر على طبيعة هذه العلاقة الانسانية الرحبة. لكن مهلاً، فقد **تلاشى كل ذلك وتبخر، لا لأسباب رقابية كما قد يتبادر إلى ذهنك للوهلة الأولى ، وإنما لأن « العقلية » التى تحكم سينما إيناس الدغيدى -في الفترة الأخيرة على نحو خاص-أصبحت تجسد العقلية البرجوازية التى سبق لنا الاشارة إليها فى فيلم « شبح الحرية »** ، فإن « تابو » الصداقة الحميمة والعلاقة الدافئة بين امرأتين ناضجتين (فى مجتمع ذكورى ما يزال ينظر للمرأة على أنها كائن يستبد به الغيرة من كل النساء الأخريات) ،كما أن « تابو » الحاجز الوهمى بين المسلمين والمسيحيين فى وطن واحد ،كليهما قد أختفى قبل بداية الفيلم نفسه ،مع تلك اللوحة التى تعلن فيها إيناس الدغيدى اهداءها الفيلم « **إلى كل صديقة حاولت أن تخسر صديقتها بسبب رجل أهدى هذا الفيلم** »!.

تضع **إيناس الدغيدى** منذ اللحظة الأولى خطأً فاصلاً بين طرفى الصراع كما تتصوره : المرأة من جانب ، والرجل من جانب آخر، حتى تكاد فى ذلك « الاهداء » أن تعلن عن شعار أو نداء ، يمكن لك أن تبلوره فى كلمات : « يا نساء العالم ، اتحدن »! .وليس فى نظرتنا إلى هذا الأمر ، أو اعادة صياغتنا له فى هذا الشعار، أية سخرية، بل إن هذا ما تؤمن به سينما **ايناس الدغيدى** ايماناً كاملاً (وللأسف فإن هذا هو ما تؤمن به بعض الحركات « النسوية » التى أصبحت تكتسب كل يوم أرضاً جديدة بين بعض مثقفاتنا) ، وإن شئت الحقيقة فإننا لسنا ضد اتحاد نساء العالم على هدف واحد ، هو تحرير المرأة من كل القيود التى تكبلها ، لكن ما ينبغى التنبيه إليه- بوضوح لا يعرف المواربة-**هو أنه لا يمكن لأية حركة تحرير حقيقية أن تقوم على أساس عنصرى أو عرقي أو جنسى (مما يمكن أن تطلق عليه انتصار المرأة يعنى بالنسبة لهن هزيمة الرجل)كما أنه لا يمكن لك أن تضع أنديرا غاندى إلى جانب جولدامائير لتؤكد على تزايد انتصار المرأة فى معركتها لكسب حقوقها السياسية**(للأسف فإن هذا ما فعلته إحدى كاتباتنا النسويات الشهيرات!) ، بل إنه لا ينبغى لك أن تنفى أو تتجاهل كل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى قضية تحرير المرأة ، التى لا تعنى فى جوهرها إلا أن تسعى المرأة-إلى جانب الرجل، وليس ضده- إلى هدف واحد ، هو تحرير، المجتمع كله ، بل تحرير « الانسان »

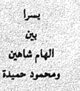
حدوته « تقليدية »

فى تلك الرؤية التى تقدمها سينما **إيناس الدغيدى** يختفى ذلك « الإنسان » اختفاء كاملاً .كما أنك لن تجد للسياق السياسى والاجتماعى والاقتصادى أى وجود حقيقى . فالقضية كما تتصورها هى صراع أزلى أبدى بين كائن غريب- ولا نقول: إنسان ! -اسمه الرجل، وكائن أكثر غرابة اسمه المرأة، والأهم من ذلك كله هو أن الأرض التى يقوم عليها هذا الصراع الوهمى هى« الجنس » الذى تزعم سينما **إيناس الدغيدى** أنها تقتحمه سعياً إلى تحطيم جانب « التابو » فيه ، **فماذا تنتظر بعد ذلك كله إلا أن ترى بعض « النمر » المتلاحقة ، التى تدور دائما حول « أنوثة » المرأة ، « وفحولة » الرجل؟**ولعلك تستطيع الآن أن تتنبأ بالنهاية المتوقعة التى تراها سينما **ايناس الدغيدى** هى النهاية « الطبيعية » المحتومة -لهذا الصراع!.

تقول عناوين فيلم « **دانتيلا** » أن كاتبة القصة هى **هالة سرحان** ، وأن السيناريو اشترك فى كتابة ثلاثة: **رفيق الصبان ومصطفى محرم** إلى جانب **إيناس الدغيدى** (وكأنك أمام سيناريو فيلم« **نهاية العالم الآن** » أو « **الناصر صلاح الدين** ») ، لكنك تستطيع أن تلخص « حدوتة » الفيلم فى سطور قليلة (وذلك أحد المعايير التى يمكنك أن تحكم بها على أصالة الابداع الفنى فى أى عمل سينمائى ، فالفيلم الجاد يستعصى على أى تلخيص، وعمق تأثيره ينبع من معالجته الرقيقة المتأملة لمادته) . يحكى إذن فيلم « **دانتيلا** » عن امرأتين صديقتين ،كل منهما تنتمى إلى جذور اجتماعية مختلفة،كما أن لكل منهما ملامح نفسية وجسدية متناقضة ، ومع ذلك فإن الصداقة تجمع بينهما ، ولا تسأل عن المبرر الفنى الذى يسوقه لك الفيلم ليجعل لهذه الصداقة وجوداً حقيقيا ، بل أن معنى الصداقة نفسه بين المرأتين يبدو باهتاً تماماً، وكأن الفيلم يدفعهما كليهما- رغماً عنهما- إلى الحبكة الدرامية المصطنعة ، ليقدم لك قضيته الأكثر اصطناعاً.

المهم هو أن المرأة الأولى سهر الليالى (**يسرا**) المنحدرة من أسرة سكندرية فقيرة ، بدأت حياتها لاعبة أكروبات فى السيرك ، وانتهت إلى أن تصبح مغنية لامعة- وسوف تعرف لاحقاً السبب فى رغبة صناع الفيلم لاحترافها مهنة الغناء- وهى المرأة التى استطاعت أن تشق طريقها فى حياتها بفضل جرأتها واقتحامها، وأحيانا سوقيتها وابتذالها ، التى تتجسد أيضا فى طريقه





يسرا بين الهام شاهين ومحمود حميدة

زينتها وملابسها وحديثها. بينما تأتي المرأة الأخرى مريم (**إلهام شاهين**) على طرف نقيض ، فهي تنتمي إلى أسرة قاهرية شديدة الثراء، لكنها امرأة تتمتع بالخجل والحياء،كما أنها تعجز عن أن تمضي في حياتها العملية وحدها بدون مساعدة صديقتها سهر الليالي ،حتى أنها تقرر- لن نعرف كيف ولماذا ،**فكل القرارات التي تأخذها الشخصيات وتغير مسارها الدرامي تتم بعيداً عن أعين المتفرجين** ، فهكذا أراد كتاب السيناريو المحترفون الثلاثة! -تقرر أن تلجأ إلى سهر الليالي ، فتسافر من القاهرة إلى الاسكندرية لتكون إلى جانب صديقتها، ولتفتح هناك مكتبا لممارسة المحاماة ، ولو أنها لا تحقق في ذلك نجاحاً مذكوراً.

يسير الفيلم بهذه الصداقة المفتعلة على نحو ممل رتيب ، لأن الفيلم يريد أن يوحي لك بأن السعادة والاستقرار ترفرفان على حياتهما ، لكن كل الأمور تنقلب رأسا على عقب عندما يظهر ضابط المباحث حسام(**محمود حميدة**)، فإذا بك تعود فجأة نصف قرن إلى الوراء من عمر السينما المصرية ، لتجد نفسك أمام حبكة فيلم «**لحن الخلود**» أو مئات الأفلام التقليدية الساذجة، فسهر تحب حسام ، وحسام يحب مريم ، ومريم بدورها تخفي حبها لحسام لأنها تريد أن تضحي من أجل صديقتها ،لتحدث بعض مواقف سوء التفاهم التي يغترفها كاتبو السيناريو من الأفلام القديمة ، ولينتهي ذلك كله بأن ترضى مريم بالتضحية ، فتتزوج رجلاً لا تحبه ، لكي تفسح الطريق أمام زواج صديقتها سهر وحبيبها حسام!.

ليس من الغريب أن تشعر حتى منتصف الفيلم أنه قد سبق لك أن شاهدته من قبل عشرات المرات ، لكن سرعان ما ينعطف الفيلم على نحو حاد، عندما تعود مريم وقد حصلت على الطلاق والحرية من علاقة زوجية يخيم عليها الفتور والبرود، لكي تخوض معركة ساخنة ملتهبة -مرة أخرى لا تسأل عن أية مبررات درامية في تكوين الشخصية أو تطورها- إذ تقرر مريم فجأة أن تتزوج من حسام ، لتصبح العلاقة بين الصديقتين علاقة بين «ضرتين» ،**وتختفي تماما ملامح«سينما المرأة» المزعومة ، لترى سلسلة طويلة من نمر «كيد النساء» على نحو أكثر ابتذالا وسطحية من كل المعالجات السينمائية الرديئة التي قدمها بعض المخرجين من الرجال.**

مملكة النساء!

إن كنت ما زلت تذكر «الاهداء» الذي بدأت به **إيناس الدغيدي** فيلمها ، وتتصور هي أنه «المضمون والرسالة» اللذين تسعى لتوصيله إلى المتفرجين(أو بالأحرى إلى المتفرجات) ، فإنها سوف تصنع انقلاباً دراميا آخر، إذ تصاب سهر في حادثة، وترعاها مريم حتى شفائها، لتتبادلا الأدوار عندما تعاني مريم من آلام المخاض، فتسهر سهر على رعايتها ، وعندئذ تدركان انهما لا تحتاجان إلى أي رجل ، فتعاقبان حسام باقصائه عن حياتهما ، وتذهبان بعيدا مع الطفلة الوليدة،حيث «مملكة النساء» أو «اليوتوبيا» التي أقامتها في فيلمها إيناس الدغيدي!.

إنك إذا تأملت قليلاً الشكل والمضمون اللذين اعتمدهما فيلم «دانتيلا» ، لأدركت مدى التزييف الذي تقوم على دعائمه الفكرة المزعومة بتحطيم التابوهات في سينما ايناس الدغيدي، فالفيلم يتوجه إلى الغرائز الدنيا عند المتفرجين، من خلال التوابل السينمائية التقليدية ، التي يأتي «الجنس» على رأس قائمتها. وليس من تحطيم التابو في شئ أن ترقص سهر الليالي لتتوقف الكاميرا طويلا لتتأمل عجيزتها وساقيها (على طريقة أفلام **حسن الصيفي والسيد زيادة**)، وأن يستطرد الفيلم في مشاهد مطارحة الغرام بين الرجل وكل من المرأتين ، تارة مع مريم على أضواء الشموع وصوت الموسيقى الهادئة، وتارة أخرى مع سهر الليالي في عنف وجموح وشهوانية، وكأن الفيلم يقدم لك تنويعات متناقضة لما يتصوره «الأنوثة» ، التي لا تتجلى إلا في غرف النوم المغلقة،كما ان الرجولة لا تتجسد في مثل هذه السينما الا في معنى الفحولة الجنسية وحدها.

يقول فيلم « **دانتيلا**» أنه يسعى إلى تحرير المتفرجين (المتخلفين) من تابو الجنس ، أو من النظرة التي تحيطه بالكثير من الغموض والسرية والخوف ، فانظر إلى وسيلته إلى ذلك من خلال نموذج المرأة سهر الليالي ، التي تغني وتتأوه : « أنا عندى رانديفو.. أوه أوه أوه.. » تمهيداً لكي تنطق بالحكمة العميقة« الحب أجمل من كده ، على إيه بتعقدوه» ولأنها امرأة غير معقدة (!) فهي تؤمن بأن« الست ماتنفعش خالص إلا اذا عرفت ترقص وتغني» (إنه منطق الجواري) كما أنها لا تعاني من أية مشكلة إذ تقول عن نفسها : « أن كل يوم ممكن ألاقي راجل ،هي شغلانة؟!» ، وينسى فيلم «دانتيلا» أنه بذلك يتحدث عن نموذج «العاهرة» التي تصطاد الرجال العجائز لكي تسلبهم أموالهم ،**كما يستدرج الفيلم متفرجيه باستعراض أجساد النساء اللاتي يزعم أنه يدافع عنهن!** بينما يمكن لسينما المرأة -بل هكذا فعل سينمائيون جادون من الرجال- أن تجد في نموذج «العاهرة» ذاتها تجسيدا لأكثر التناقضات ايلاما وخطرا ومرارة في استلاب إنسانية الانسان، في مجتمعات لا تقوم فقط على دعائم التناقض بين الرجل والمرأة، وإنما بين الحاكم والمحكوم ، وبين من يقوم بالاستغلال ومن يتم استغلاله ،وبين الانسان- رجلاً كان أم امرأة- وتحويله إلى سلعة يتم بيعها وشراؤها.

إن فيلم «دانتيلا» بدوره ليس في حقيقته سوى سلعة ، تم انتاجها من أجل النجاح التجاري وحده،حتى لو ادعى أصحابها أنهم يلبون احتياجات لدى الجماهير «المستهلكة» ، أو زعموا أنهم يسعون إلى تقديم رسالة ومضمون عميقين. وإن كنت في شك من ذلك أرجو أن تتأمل اعلانات القناة الفضائية في حفل «المغنية» سهر الليالي (هل عرفت الآن لماذا تحولت من عالم السيرك إلى الغناء؟!)، وكذلك صورتها على أغلفة إحدى المجلات الفنية التي يملكها صاحب القناة الفضائية ذاتها ، لتدرك في النهاية العقلية التجارية التي تم بها صنع الفيلم، والتي يتم بها أيضا طرح قضية تحطيم التابوهات، ولا تنس أنه في تلك القناة الفضائية ذاتها برنامج يزعم أنه يقتحم المناطق المحظورة من تفكير الجماهير، تقدمه إحدى المشتركات في صنع الفيلم ، لكن **البرنامج ينتهي دائما، وبالكثير من «التوابل» الساخنة إلى ارساء مفاهيم شديدة الرجعية والتخلف ، تماما مثلما ينتهي فيلم«دانتيلا» إلي تكريس عبودية المرأة داخل «أنوثتها»** ،التي لا تعني من منظور- صناع الفيلم- إلا جانب الجنس وحده، بينما يرفع الفيلم شعاراً براقا بأنه يسعى إلى تحرير المرأة!.

نقول دائما أن جانبا من أزمتنا المعاصرة يعود إلى تسمية الأشياء ، بغير أسمائها ، فها هي **أسطورة تحطيم التابوهات تتحول بدورها إلى تابو** ، فإذا أنت وقفت في وجه هؤلاء الذي يحولون القضية برمتها إلى نوع من التجارة، وجدت نفسك متهماً بأنك ضد الحرية! لكن الحقيقة أن بعضا لا يستهان به من المحاولات الزائفة لتحطيم التابوهات الوهمية والمصطنعة ليس إلا تشويها متعمداً لوعي الجماهير ووجدانهم ، وانحرافا عن توجيه الاهتمام للتابوهات الحقيقية التي تحكم وتتحكم في حياتنا، وقد يكون الجنس واحداً من هذه التابوهات- وهو كذلك حقا- لكنك إن أردت أن تتحدث عنه حديثا جادا وعميقا، فلابد لك أن تتحدث في السياسة والاقتصاد والفكر .. بل وفي الحياة اليومية للملايين من أبناء الوطن الذين يعيشون تحت خط الفقر ،**عندئذ سوف تدرك لماذا لا يعرف أبناء هذا الشعب البائس معنى «الجنس» على حقيقته ، لأنهم لم يعرفوا معنى «الحياة» على حقيقتها** ، تلك الحياة التي تحولت وما تزال تتحول- بكل أبعادها-إلى تابو هائل، ينتظر من يحطمه ، ليتيح للناس البسطاء حياة أكثر جمالا وعدلاً.

فن تشكيلى

فى بينالى الخزف الدولى الرابع - القاهرة ٩٨

" الخزف" مادة خاملة أم نشطة؟

يقول الفنان والناقد الأمريكى **جوزيف كوزوت :**

أن تكون فناناً الآن ، يعنى أن تبحث طبيعة الفن ، فاذا كان الفرد يبحث طبيعة التصوير ، فانه لايستطيع أن يكون باحثاً فى طبيعة الفن ، وإذا قبل الفنان التصوير أو النحت ، فهو يوافق على قبول القواعد التى تتماشى معه . وهذا هو السبب فى أن كلمة " فن" كلمة عامة ، وكلمة " تصوير" هى كلمة محدودة.."

إن مايقوله **كوزوت** إنما يعكس مشكلة تأرجح الفن اليوم بين أشكال ومسميات شديدة الاختلاف والتباين .. وأن محاولة فصل التشابكات بمعنى أن تتفحص كل مجال على حدة إنما من شأنه أن يقضى على شمولية تفكير الفنان . وأن ينشئ مشاكل عديدة بعضها تقييمى مثل ماتثيره قضية فن الخزف .. والتى تعكسها الأعمال المعروضة **ببينالى الخزف الدولى الرابع ٩٨.**

بالنسبة لفن الخزف المسألة أعقد إذ أن هناك تصوراً مسبقاً عند فنانى الخزف بأنهم فنانون من الدرجة الثانية لارتباط هذا الفن بالنواحى الاستخدامية والاستعمالية فى الحياة لفترة طويلة ، ساهم هذا فى بث قناعة تخص عدم نقائية هذا المجال ، أى الشك فى أن يكون المنتج فناً خالصاً ، لاعلاقة له بالحياة بشكل أو بآخر .

فى ظل هذا الإحساس اشتبك فن الخزف مع مجالات الفنون الأخرى مثل التصوير ، والنحت والانيستليشن ، والمفاهيمى ليس بالغرض الذى ذكره كوزوت من شمولية التفكير وإنما لعدم الثقة فى قيمة المجال الابداعية فاقتسم مسمياتها بالاضافة مثل التصوير الخزفى ، النحت الخزفى وهكذا ..

وحتى يتحقق لفن الخزف هذا النقاء من خلال وجوده الجديد أحدث تغيرات بصفة أساسية على الشكل وأثار لدينا التساؤل حول القيمة المضافة أو حتى الضرورة بدخول خامة الخزف مجالات النحت أو التصوير أو الاينستليشن أو فن الأرض أو البيئة . . . ،

وهل من شأن هذا التداخل والالتحام أن يؤدى إلى نوع جديد من التفكير ..؟

لقد عكس بينالى الخزف الدولى الرابع معظم قضايا الخزف المثارة وربما ساعد على ذلك عدم طرح قضية واحدة أو وجهة نظر واحدة تخص الدورة ..

إن العمل الذى يقدمه الفنان الشاب **شادى النشوقاتى** تحت اسم العودة من الجسد **هو بالفعل عمل قوى ، يعكس طاقة جسمانية هائلة يتمتع بها الفنان ، وكذلك مجهود ذهنى يجعله مرشحاً " بعد الفلترة" لأن يكون من الفنانين المتميزين.**

يتكون العمل من ستة عناصر من خامات الحديد والخزف ، مجهزة فى فراغ صالة العرض تقدم رؤية جديدة لأسطورة الفراعنة حول عودة الروح إلى الجسد ، عند شادى الأمر يختلف ، فهو يضع الجسد فى صورة متشظية بعد تحطيمه من الداخل وتعميمه وتخليصه من وجوده الخاص لإتاحة الفرصة للروح فى أن تخرج من هذا الإطار المادى الثقيل .. ويثبت شادى على الحائط يسار العمل لوحة للرسوم التحضيرية وعمليات صياغة الفكرة والتى تسبق العمل . فينتقل للمشاهد رؤيته للجسد:

" الجسد هو الوعاء الذى تلقى فيه كل نفايات العقل"

" الجسد هو الوعاء الذى يحوى الروح."

ثم يكتب كلمات متشظية عن التحول ، الميلاد ، المومياء ، الشمس ، الجسد ، الروح.

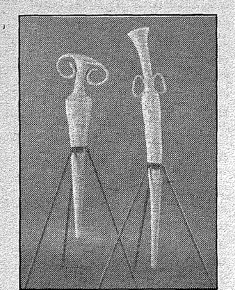
ثم يكتب أبياتاً من شعر ابن الفارض

أنا طين لكن صنعت بجماله
وتحملت بالتهليل النورانى
أنا بينكم لكنى معنى عنكم
أرواحكم بيدى وتحت جناحى
أنا أنتم

إن عرض **شادى** لعملية صياغة الفكرة يضعنا أمام مشكلة التداخل الحقيقى بين مايفكر به وبين تمثيله للفكرة فى صورة المنتج النهائى . حيث يؤكد على ماذكرناه من أن **الخامة لم تكن هى بيت القصيد إلا فى تلك العلاقة الذهنية بين وجودنا المادى وطينة الخزف . ولدينا الاعتقاد أن شادى إن أراد تغيير مادة الخزف داخل العمل لفعل ذلك دون أن يلحق بالعمل أى أذى.**

يضعنا هذا فى موقف عدم إدراك مايود فن الخزف أن يؤول إليه .. فهل يود أن يخرج عن فهمنا الأساسى لأسلوب صياغته ، ويتحول إلى مجموعة أفكار تجريبية حول القدرة على إعادة صياغة خواص الخامة من خلال تزاوجها بعناصر أخرى ..؟ ففى وجودها التصويرى يقوم الفنان بتجريب درجات اللون وضبط إشغالاته على السطح والتحكم فى إضاءته من العتمة إلى الإشراق . بعمليات حرق محكمة النتائج ولايترك مجالاً للصدفة أن تفعل فعلها.

المثير الحقيقى فى عمل شادى النشوقاتى هو أنه تجسيد للقضية الأساسية لفن الخزف ، وبخاصة إذا علمنا أن **شادى النشوقاتى** ليس بخزاف فلم يدرس فن الخزف ، وإنما تعرف على أسراره فى استديو صديقه الفنان الخزاف **أسامة زغلول** بحكم العلاقة الوطيدة بينهما .. إذاً يقدم **شادى** إمكانية لتحقق الخزف فى إطار أكثر إتساعاً وأكثر تعقيداً ، **فلم تعد الخامة فى العمل الفنى أكثر الجوانب أهمية فى إنتاجه ، بل أصبحت أحد جوانب تصنيعه ، فالفكرة هى أساس العملية الابداعية عند الفنان ثم تأتى خطوة الاستعانة بعناصر تنفيذها** لهذا نجد أنه لم يكن ليؤذى العمل إذا استبدله الفنان بخامة أخرى ، فخامة الخزف هنا خاملة أو سلبية ، فهى لاتمثل



آرماس بيرشيزكى - المجر - عمل خزفى

فاطمة اسماعيل

مصدر قوة أو مصدر ضعف للعمل.

إذا انتقلنا للعمل الذى قدمه **عماد أبو زيد** والمكون من ٩٦ بلاطة من الفخار مقاس ١٥× ١٥ سم . مقاس العمل ١٢٠ سم × ١٨٠ سم . مثبت على الحائط يطبع على بعض من هذه البلاطات آثار أقدامه ، ويصب على بعض منها أوضاعاً لأقدامه بحجمها الطبيعى .

ينتقل **عماد أبو زيد** بعمله من فكرة الاهتمام بامكانيات الخزف كخامة إلى الذهنية فى العمل ، **فالعمل قد نفذ بالخزف فقط لأن الحدث هو بينالى الخزف،** فالضرورة منتفية بالكامل بالنسبة للخامة فى هذا العمل . هذا على خلاف عمل الفنان **عيد عبد اللطيف** والذى يتكون من أربعة ريليفات مثبتة على حائط القاعة بأحجام صغيرة ١٥× ٢٠سم ، ٢٢× ٢٢سم ، قام الفنان فيها بتعشيق المومياوات كعناصر بارزة فى اللوحة مع خلفياتها الزجاجية ، ثم خمسة تماثيل لمومياوات لها أجنحة نباتية مثبتة على قواعد خشبية بارتفاع ٨ سم وأحد تلك المومياوات مثبت على خلفية خزفية نقشت عليها أحرف ورسومات توحى بما نراه على أوراق البردى ، ثم كتلة خزفية باللون الأزرق مخترقة بقطعة زجاج ومثبتة على قاعدة خشبية مقاس ٥ سم× ٤ سم .

الاختيار عند عيد واضح إذ أنه معنى **باستخلاص طاقات الخامة المنفذ بها العمل،** وقد أفاد من القيمة التعليمية فى أبحاثه فى اللون الأزرق بدرجاته المتفاوتة ، وبحثه فى علاقة تزاوج وتعشيق خامة الطين بالخلفية الزجاجية التى تمثل فراغات تحتوى العمل من داخله وأحياناً تمثل محيطاً خارجياً يؤطر المومياوات.

يختلف النموذج الذى قدمه عيد عبد اللطيف عما قدمه شادى وعماد أبو زيد فقد غلب شادى النشؤاتى الطابع النحتى على عمله ، بينما عماد ركز على تحويل العمل على أرضية المفاهيمى أو الذهنى ، بينما حرص عيد على أن يظل عمله فى إطار تفجير طاقات تلك الخامة وإمكاناتها من داخلها .

ولو تفحصنا العمل الذى قدمه الإيطالى **اميديو جالاسى** (١٩٤٤) وهو عبارة عن ممر ينتهى على شكل سهم بالطريق ، منفذ بخامة الخزف الأزرق على شكل صفين من وحدات مثلثية متكررة فى نظام بمسافة ٢ متر بينها فراغات متساوية تمتلئ بالخزف المتزجج المجروش باللون الأبيض .. **وأميديو جالاسى** هو أستاذ لفن النحت بمعهد الفنون بفانيسا .

وهذا مايفسر تغليب منطق النحت على عمل **إميديو** فهو معنى بحجم الكتلة الوصفية وعلاقتها وبالفراغ الداخلى والخارجى ، ولم تشغله المادة المستخدمة كثيراً فالعلاقة المباشرة بين الشكل والفراغ هو قضية .

وهنا قد نجد اتفاقاً من وجهة النظر بين **شادى واميديو** .. بينما يتفق الإيطالى **استيفانو ديلابورتا**(١٩٥٨) مع وجهة النظر التى يقدمها(**عيد عبد اللطيف**)فى عمله المكون من مجموعات متنوعة من أقراص الأدوية والكبسولات والأشرطة ذات الألوان المختلفة .فى محاولة الإبهار باستحداث تقنيات تكشف عن إمكانيات الخامة من حيث الملمس والشكل والبريق واللون . ، ولايغيب عن استيفانو أن يحمل عمله بغواية " **البوب**" ليزيد من إبهار المشاهد .

وإذا إنتقلنا لعمل الفنان المصرى **معتز نصر** وهو مكون من مجموعة أشكال كروية ذات أحجام مختلفة تتناثر فى زاوية حديقة مجمع الفنون حيث يقام البينالى ، وترتفع رأس الزاوية عن مسطح الحديقة تدريجياً حتى تصل فى قمتها إلى أقصى ارتفاع وهو متر مربع تتناثر فوقه أيضاً الكرات الفخارية .. يحاط العمل بمجموعة أشجار شاهقة الارتفاع وتتساقط منها تلك الكرات الصغيرة الحجم والتى تتماثل فى لونها مع طينة الفخار التى يقدم بها **معتز** عمله.

يبحث **معتز** عن تلك العلاقة بين المادة والطبيعة والتى تؤكد على ديناميكية الحياة ، وضع **معتز** عمله فى حالة ثابتة رغم وجوده فى الطبيعة ، فلم يترك للطبيعة أن تفعل فعلها مع الخامة وتخضعها لمتغيراتها وظروفها . وإنما ثبتها وتجعل من وجودها خلفية استثنائية وليست أساسية ، ولو انتشلنا هذا الجزء الأخضر من الحديقة والذى رتب عليه أشكاله ووضعناه فى القاعة ماكان يفسد ذلك شيئاً من العمل.

ينتقل معتز بعمله من مجرد منتج خزفى إلى فن ذهنى لايلتفت كثيراً لطريقة الصنع.

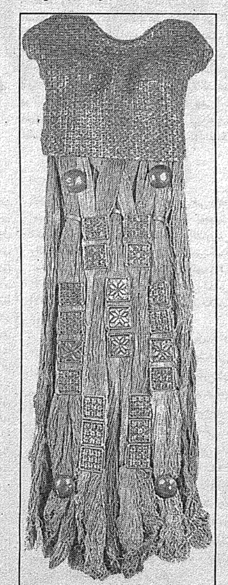
وهو هنا يختلف مثلاً عما قدمه **طارق الكومى** فى نفس الحديقة فى البينالى الدولى الثانى للخزف حين وضع زير وأنصاف أزيار وفرن شعبى خزفى فى تجهيز انيستليشى ..، فى عمل **طارق الكومى** لايمكن تغيير الخامة لأخرى ، بل ولايمكن تبديل العناصر أو استبدال أشكالها وإلا تغير العمل بالكامل . وهو هنا يحترم الخامة فى ذاتها .

أما القبرصية **كولاكالفارى** (١٩٥٦) والتى عرضت أزياء فى واجهة متحف الفن المصرى الحديث وهو أيضاً موقع لعرض البينالى ، نجدها تستعرض تقنيات الخامة من خلال تحققها فى أشكال حياتيه تتعامل معها وتقترب فى وجهة النظر مع الفنانة المصرية **تهانى العادلى** التى صممت غرفة من الآلات الموسيقية الشعبية : العود ، واثاث شعبى مثل الشوار والطبلية وكرسى الحمام ، والدكة .. وهو عمل منفذ بالخزف . مع الخشب كعنصر ثانوى يساعد على التجهيز فى الفراغ..

فى هذين العملين نقف عند حدود تفحص تقنيات الخزف وقدرته على التمثيل ، وإعادة الترتيب والتركيب.

الأمثلة كثيرة ببينالى الخزف الدولى الرابع ، وهناك كثير من القضايا التى تستثيرنا فى الأعمال المعروضة ، ولكن لم يكن من السهل علينا التشعب فى أكثر من قضية وإعطائها حقها . خاصة أننا لا نطمئن لتبنى آراء قاطعة أو وجهة نظر فاصلة فى القضية التى أثرناها والتى تنحصر حول البحث فى طبيعة الفن بصرف النظر عن المجال ، أم الإخلاص للمجال والقبول بقواعده.

كولاكالفارى - قبرص - عمل خزفى







دخان الأمريكيين ونيران العرب

كان الزعيم الهندى الراحل «جواهرلال نهرو» يقول: لو لم يكن النظام السوفيتى موجوداً لاخترعته. ومعنى الكلام أن وجود معسكرين دوليين متناقضين ، هو الذى يمكن الدول المتخلفة من المناورة فى بحر السياسة الدولية الملئ بالحيتان!.

وبانهيار النظام السوفيتى ، توقفت اللعبة، التى عاشت عليها أنظمة ما كان يسمى ب« العالم الثالث» و«حركة التحرر الوطنى العالمية» و«الدول المستقلة حديثا» ،فانهارت بعض هذه الأنظمة، وغير البعض الآخر جلده وشعاراته، من دون أن يغير رجاله، وكشفت الاحصاءات عن أن المستفيد الأول من هذا اللعب على الحبال، هى الأنظمة لا الشعوب ، والحكام لا الدول!.

وعلى عكس ما كان متوقعا فإن النظام العربى ، الذى عاش طويلا يلعب على الحبال بين موسكو وواشنطن ، لم يتنبه حتى الآن ، إلى أن عليه أن يواجه مشاكله اعتماداً على نفسه ،وعبر مواجهة صريحة لهذه المشاكل ، بل تمسك بالشعار، الذى كان مطروحاً أيام الحرب الباردة، بعد أن غيره إلى: لو لم تكن أمريكا موجودة، لاخترعناها نحن العرب. ومعنى الكلام، أن وجود أمريكا هو الذى يمكن النظام العربى من المناورة على الشعوب العربية ، باعتبارها مشجبا جاهزا تعلق عليه هذه الأنظمة كل ما يواجه الشعوب العربية من مشاكل ،من نقص الديمقراطية إلى انتشار الفساد ، ومن مشكلة الاقليات إلى مشكلة السلام.

وآخر المشاكل التى يضع العرب فأسها فى رقبة البيت الأبيض، هى الاقتراحات التى ينظرها مجلس الشيوخ الأمريكى ، لتعديل قانون« مكافحة الاضطهاد الدينى»، الذى وافق عليه مجلس النواب الأمريكى، فى الشهر الماضى ، ليصبح أكثر تشدداً ، وتغير اسمه- بالتالى- إلى« قانون الحريات الدينية الدولى» ،وهى تغييرات تشمل تحديد مظاهر الاضطهاد الدينى، بشكل أكثر تفصيلا ،بحيث تشمل خطر تغيير الديانة، أو تقييد الأنشطة الدينية وتقييد طقوس العبادة ، أو فرض قيود على حيازة وتوزيع المواد الدينية ، أو على تولى المناصب العامة بسبب الدين ،كما تشمل وضع آلية أكثر انضباطا للهيئات الأمريكية التى يكون من حقها تحديد أسماء الدول التى تقع تحت طائلة القانون لممارستها للاضطهاد الدينى ، تضيف إلى المندوب الخاص بذلك فى البيت الأبيض ، سفيراً فوق العادة للحريات الدينية ، يتبعه موظفون فى سفارات الدول المتهمة بارتكاب الجريمة، ولجنة فى الكونجرس تتكون من الحزبين الرئيسيين،كما تشمل هذه التغييرات بيانا أكثر تفصيلا بالعقوبات التى يجوز للرئيس الأمريكى توقيعها- ما لم يكن فى ذلك اضراراً بالأمن القومى الأمريكى- بحيث تشمل الحرمان من المساعدات والقروض والصادرات وتأشيرات الدخول الأمريكية ،وتحديد حد أقصى للتعامل بين المصارف الأمريكية، ومصارف الدول التى تمارس الاضطهاد الدينى ، لا يزيد عن عشرة ملايين دولارا.

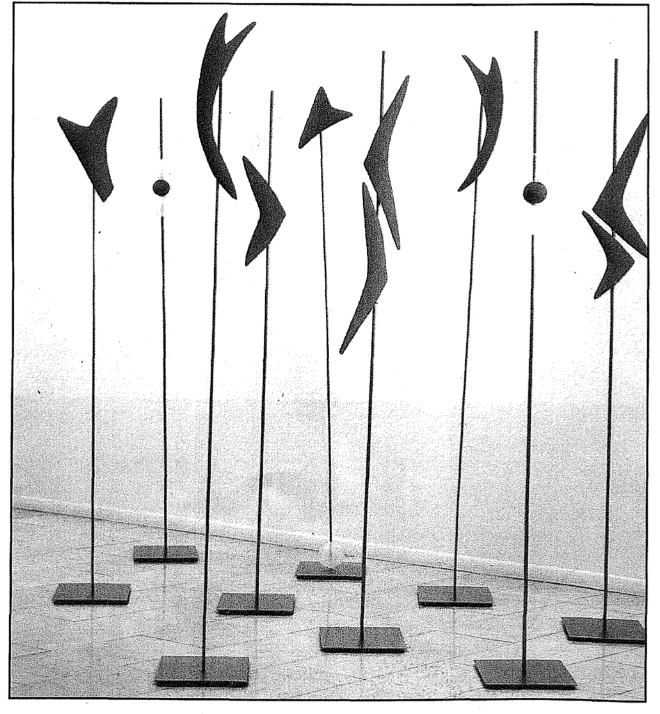
والقانون الأصلى بذئ، والتعديل المراد ادخاله عليه- والذى سيتم التصويت عليه فى الخريف القادم -أكثر بذاءة، ونستطيع أن نكتب فى تبيان بذاءته كلام كثير يمتد من المحيط إلى الخليج ، لا يبدأ بإدانته وشجبه ، ووصفه بانه وصاية مرذولة ودليل على أن أمريكا تتصرف وكأنها سيدة العالم، ولا ينتهى باصدار بيانات مشتركة توقعها رموز الاغلبيات والاقلية الدينية ،تعلن أن جميع المسائل تمام التمام، وأن العلاقات بين الطرفين سمن ولا عسل، وأن هدف الولايات المتحدة من التباكى على الحريات الدينية، هو الحصول على أوراق ضغط تستخدمها فى إبقاء الدول فى بيت الطاعة الأبيض الأمريكى!.

ذلك كله ،كلام صحيح،خاصة إذا أضفنا إليه حقيقة أن الحركة التى إنتهت بوضع حماية الاقليات ضمن برنامج إدارة كلينتون ، لم تكن بعيدة عن تحريض أنصار «نتيناهو» فى الكونجرس!.

لكن من الصحيح كذلك ، أنه لا يوجد دخان بدون نار وأن هناك فى بعض المجتمعات العربية، وفى ظل بعض الأنظمة العربية، مشاكل للأقليات الدينية، تتطلب مواجهة جدية، وإنطلاقا من رؤية ديمقراطية تحمى كل حقوق المواطنة، وتساوى بين المواطنين أمام القانون ،حتى لا يتخذها الأمريكيون ذريعة لوضع الأقلية تحت حمايتهم، وفرض العقوبات على الأغلبية.!

فليكن الأمريكيون أولاد ستين فى سبعين، ولكن لماذا نعطيهم الذريعة لكى يتدخلوا فى شئوننا ، إلا إذا كنا ، نرغب فى ذلك لأننا أولاد ستين فى سبعين من اتباعهم!.

صلاح عيسى



بربارا جيوجيو - قبرص - اينستليشن من الخزف والحديد



عيد عبد اللطيف - بينالى القاهرة الدولى الرابع للخزف